جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة ـ

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص : (دراسات أمنية وإستراتيجية)

حل الأزمة المالية في إطار أرضية الجزائر لإتفاقية السلم والمصالحة 2015

من إعداد الطالب:

عبد الكامل لبيهي

تحت إشراف الأستاذ:

د: مبـروك كاهي

أعضاء لجنة المناقشة

إسم ولقب الأستاذ	الصـفة
خمـــــــــيس محمد	رئيـــسا
الأستاذ: كاهــي مبروك	مشـــرفا
رمضان عبدالمـــــجيد	منـــاقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

جامعة قاصدي مرباح . ورقلة .

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة:العلوم السياسية

تخصص : (دراسات أمنية وإستراتيجية)

حل الأزمة المالية في إطار أرضية الجزائر لإتفاقية السلم والمصالحة 2015

من إعدادا الطالب :

عبد الكامل لبيهي

تحت إشراف الأستاذ:

د: مبروك كاهي

أعضاء لجنة المناقشة

إسم ولقب الأستاذ	الصفة
خميس محمد	رئيسا
الأستاذ:كاهي مبروك	مشرفا
رمضان عبدالمجيد	مناقشا

نوقشت المذكرة بتاريخ:2023/06/12

السنة الجامعية: 2022/2023

إهـــــــداء

أهدي ثمرة هذا المجهود العلمي إلى روح والدتي الطاهرة رحمها الله، كانت دائما تطمح أن أحصل على المراتب العلا، وأنال أرقى الشهادات.

أهدي هذا العمل إلى والدي الفاضل أطال الله في عمره وأدام عليه الصحة والعافية

إلى رفيقة دربي في هذه الحياة زوجتي الغالية، التي سهرت على راحتي وقاسمتني عناء الهدف ومشقـة الطمــوح.

إلى إخوتـي و أخواتي كل باسمه ومقـامه.

إلى كل من جعل للعلم قدسية، مازال يبحث في نبعه ولم يرتو من مشاربه.

شكـــر وعرفـان

قـــال سبحانه وتعالى في محكم تنزيلــه: < **وقل ربي زدنـــــــي علما** > صدق اللـه العظيم.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلي اللهم وسلم على سيدنا محمد (ص).

أمـا بعـد:

أتقدم بوافر الشكر والإمتنان إلى أستاذي الفاضل: الدكتور كاهي مبروك، الذي رافقني منذ بداية هذا العمل حتى نهايته، وكان لي بمثابة المرشد والموجه حتى تنال مذكرتي حظا في دائرة البحث العلمي.

كل الشكر والتقدير لأساتذتي الكرام بقسم العلوم السياسية الذين تتلمذت على أيديهم، فلم يبخلوا علينا بالعلم والمعرفة.

الشكر موصول إلى زملائي وزميلاتي من دفعة ماستر تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية.

إلى كل من شجعني على الطموح والعمل وتمنى لي الخير.

تقسيــم الدراسـة:

للإحاطة بالموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، أستهلت في البداية بمقدمة وثمنت في الأخير بخاتـمة.

حيث تناولنا في الفصل الأول بالبنط العريض، **دولة مالي بين النشأة والأزمة السياسية**، وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، تطرقنا من خلالهما على شكل مطالب إلى أهمية مملكة مالي ذات الإمتداد التاريخي والحضاري العريق، وبما أنها كانت تحت سيطرة الإستعمار الفرنسي الذي طبق سياسة **فرق تسد**، تعرضنا لكفية نيل إستقلالها، إلى حين بداية مرحلة جديدة من النزاع الداخلي الذي تطور وأصبح أزمة سياسية لا زالت مستمرة لحد الساعة.

أما فيما يخص الفصل الثاني فجاء بعنوان **المقاربة الجزائرية في حل الأزمة المالية**،الذي تندرج ضمنه ثلاثة مباحث، تناولنا فيها مستويات إدارة الأزمة في مالي من طرف فواعل إقليمية ودولية، ثم عرجنا إلى ظروف توقيع إتفاق السلم والمصالحة سنة 2015 بالنسبة لـ: (دولة مالي، الجزائر، منطقة الساحل الافريقي) لنقف في آخر الفصل عند قراءة في أهم البنود الرئيسية لهذا الإتفاق التي تعالج الحلول الوسطية بين الحركات الأزوادية في الشمال والحكومة في الجنوب.

في حين أسدلنا الستار على الفصل الثالث الذي جاء في قالب دراسة إستشرافية تمحورت حول:**الآفاق المستقبلية لـدولة مـالي** في بناء علاقات وشركاء جدد على المستوى الإقليمي والدولي شريطة نجاح دور الوساطة الجزائرية في ظل مسار إتفاق السلم والمصالحة ومـواكبته للمتغيرات الـراهنـة.

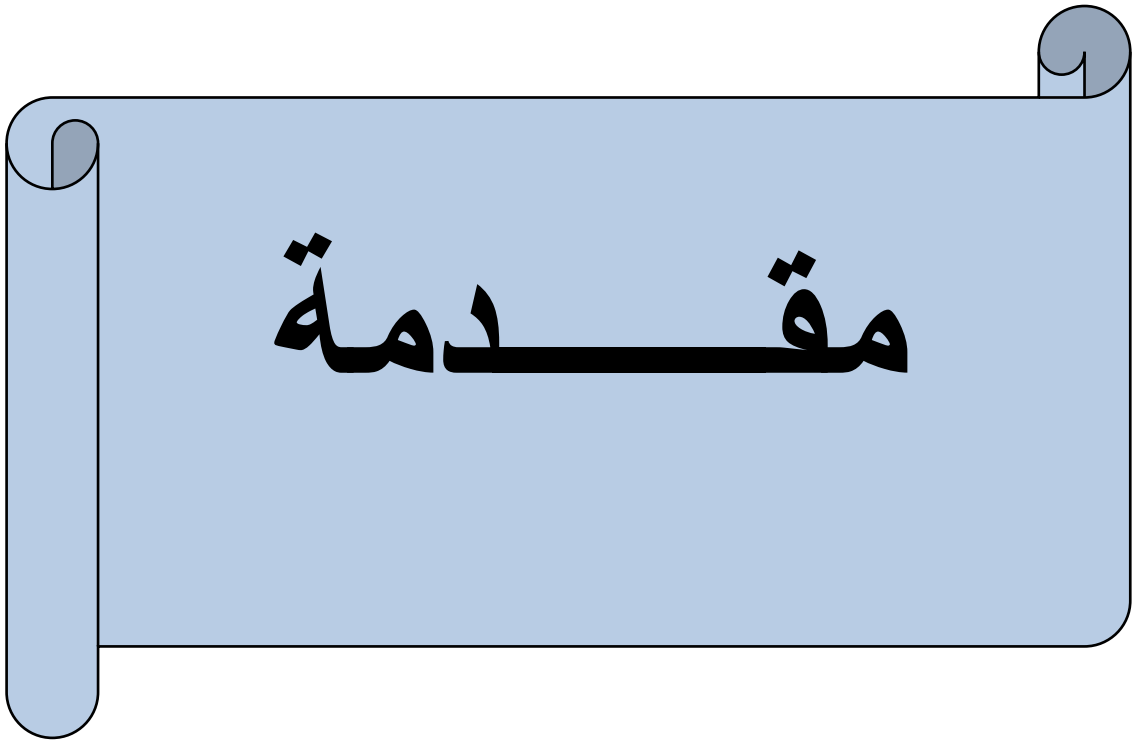
مقـــــدمة

مقـــدمة

تشهد منطقة الساحل الإفريقي بغرب القارة،جملة من التحديات والظواهر المعقدة كالإرهاب، الإنقلابات، الهجرة غير الشرعية، الصراع على السلطة...إلخ، التي تمس قضية الأمن بأبعاده المتعددة، فأصبح هذا الأخير هاجس القادة الأفارقة وصناع القرار خاصة فيما تعلق بالأمن القومي وتأثيره على الأمن الإقليمي.

في هذا الصدد يمكن إرجاع حالة البيئة الملتهبة وحصر أسبابها إلى طبيعة البنية الإجتماعية ذات التعدد العرقي مع ضعف السلطة وهشاشة مؤسسات الدولة التي أصبحت غير قادرة على تسيير أمورها الداخلية.

ومن ضمن الدول التي تتوسط منطقة الساحل **مالي**، هذه الأخيرة تعد بؤرة للصراع والإنفلات الأمني، فالبرغم من موقعها الإستراتيجي بالغ الأهمية وما تزخر به من موارد وثروات متنوعة إلا أنها تعيش حالة عدم إستقرار مستمر من جراء نزاعاتها المتجددة والصراع التاريخي بين سكان الشمال والسلطة المركزية في الجنوب، ناهيك عن سلسلة العمليات الإرهابية المتواصلة بداخل وخارج الدولة المالية، والتي بدورها تمس النظام والسيادة، مما جعلها عرضة للتدخلات الأجنبية والأطماع الخارجية التي تستنزف مقدراتها ولا تحل مشاكلها العالقة، في وقت الذي تحتاج مالي إلى فواعل إقليمية من دول الجوار تتقاسم معها نفس التهديدات المشتركة وآليات الحلول الممكنة.

في حين تحمل الجزائر على عاتقها مسؤولية **الوساطة** الإقليمية في التعاطي مع الملف المالي والمتمثلة أساسا في اتفاق السلم والمصالحة الموقع منذ سنة 2015 وذلك باعتبارها جزء لا يتجزأ برقعة الساحل، خاصة في ظل ماتفرزه البيئة الإقليمية من حالة اللأمن بالمنطقة ونشاط إرهابي متواصل ينعكس على أمن حدودها.

وعلى ضوء إعادة تفعيل إتفاق الجزائر بالنسبة لأزمة مالي في ظل المتغيرات الجديدة محاولا فك عقدة الأزمة المالية تدريجيا وتأسيس حياة دستورية ترضي جميع الأطراف بأكثر أمن واستقرار.

أهمية الموضوع:

باعتبار أن دولة مالي شكلتها ظروف وصنعتها عوامل نذكر:

- إمتدادها الحضاري العريق الضارب في جذور التاريخ
- وجود تعدد عرقي ومزيج من الإثنيات والقبائل المكونة للمجتمع المالي
- واحدة من المستعمرات الفرنسية سابقا التي طبقت فيها سياسة " فرق تسد"
- إمتلاكها عدة ثروات وموارد هامة جعلت منها منطقة نفوذ بامتياز.

من خلال هذه النقاط، تكمن أهمية هذه الدراسة في القيمة التي تحملها هذه الدولة، ففي الوقت الذي كانت **مملكة مالي** مهد لحضارات ومسقط لسلطنات متعاقبة،هاهي اليوم تتموضع في مصاف الدول الفاشلة، مما يستدعي هذا الموضوع إهتمام الباحثين في معرفة الأسباب الكامنة وراء هذا التغير الملفت للإنتباه، وعلى ضوء **أزمة مالي** السياسية تعد **المقاربة الجزائرية** إحدى أهم مستويات إدارة هذه الأزمة في ظل المتغيرات الراهنة،والخوض في هذا البحث العلمي ينتج إضافة في حقل الدراسات الأمنية والإستراتيجية.

مبررات إختيار الموضوع:

يمكن إرجاع مبررات إختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

أ- المبررات الذاتـــــية:

كون أننا نعيش ونتفاعل مع كل ما يدور حول منطقة الساحل الإفريقي من نزاعات إقليمية، تفرض إرادة الباحث وانتمائه الوطني إلى شغف الإطلاع على عمق المقاربة الجزائرية بدور الوساطة الإقليمية في حل أزمة مالي.

ب- المبررات الموضوعية:

يعتبر فشل الفواعل الدولية والأطراف الخارجية في إدارة الأزمة الأساسية بمالي من أجل إحلال السلم والإستقرار دافع قوى بترك الفضاء الجيوسياسي للجزائر في تعاطيها لهذا الملف بكل أريحية من خلال سياستها الخارجية المتفاعلة مع قضايا دول الجوار، خاصة أن خبرتها الرائدة في مكافحة الإرهاب، الفساد...إلخ يخولها إرساء الحل الدبلوماسي والسلمي في مـــالي.

أهــداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبـراز البعد التاريخي والإستراتيجي لـدولة مالـي
- مسـاعي إتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر في حـل الأزمة تدريجيا
- مدى تعزيز الإتفاق الثقة بين الحركة الأزوادية والسلطة الإنتقالية بمالي.
- إستشراف مستقبل دولة مالي في ظل الفواعل الإقليمية (منظمات ودول جوار) والشركاء الدوليـــن الجدد.

إشكاليــة الدراســة:

- **ما مدى قدرة إتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر بمساهمته في حل الأزمة المالية بإعادة الإستقرار والطابـــــــع الدستوري لمؤسسات الدولـــة؟**

فرضيـــات الدراسة:

1- يساهم إتفاق الجزائر في تعزيز الثقة بين الحركات الأزوادية والحكومة المالية

2-عامـل التعدد العـرقي وتهميش سكان الشمال سبب في نشوء الأزمـة فـي مالي

3- كلـما إستعـادت مـــالي الطابع الدستوري إرتفـــع مستـوى التنـميـــــة فيها.

الــدراسات الســابقة:

إن المعرفة العلمية تراكمية بالأساس، فكل دراسة تنطلق من حيث انتهى إليها الباحثون الآخرون، فهناك العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع محل الدراسة يمكن إجمالـها فـي:

- دراسة لـ: المنجد صلاح الدين في شكل كتاب بعنوان: مملكة مالي عند الجغرافيين المسلمين، التي هدفت إلى إظهار الإمتداد التاريخي والجغرافي لدولة مالي قديما وموقعها الإستراتيجي في إفريقيا.
- دراسة لـ: إيدابير أحمد، عبارة عن مذكرة بعنوان: التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، والتي هدفت إلى خطر التعددية الإثنية وتهميشها من طرف الدولة، في حين إستخدمت المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، فكان من أبرز نتائجها أن التعدد الإثني له علاقة وطيدة بالأمن المجتمعي، وتهميش هذه الأقليات يؤدي إلى النزاعات الداخلية وانقسام الدولة.
- دراسة لـ: شليغم عبير مذكرة بعنوان: التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي، هدفت هذه الدراسة إلى تأثير التدخل العسكري على منطقة الساحل ودوله، وتم استخدام منهج دراسة حالة وكل من المنهج التاريخي وتحليل مضمون، فمن أبرز نتائج هذه الدراسة توصلها بأن النزاع في مالي وليد الضغوطات والنظم السياسية الفاشلة التي تهمش الأقليات التي بداخلها، كما أن التدخل العسكري الفرنسي جاء نتيجة الخلفية الإستعمارية والشرعية الدولية.
- مقالة لـ: آمنة فايد بعنوان: دوافع مالي لإعادة إحياء اتفاق السلام والمصالحة، إذ إستخدمت المنهج التاريخي والتحليلي وهدفت إلى أبراز ملامح الإتفاق الجديد وأسباب دوافع إحيائه، ومن نتائج هذه المقالة، مدى وقف تصعيد الأزمة في مالي

متوقف على موقف الحكومة المالية من مطالب الحركات الأزوادية وأفق مخرجات الإجتماع في احتواء الحكومة للوضع واستجابتها للمطالب المطروحة.

- مقالة لـ: الأنصاري الزوبير، بعنوان: روسيا تملأ الفراغ الفرنسي في مالي: حضور عسكري ودعم إقتصادي، إستخدمت منهجي التاريخي والمقارن، وكان من أهم نتائجها الإعتماد المالي على الحليف الروسي (قوات فاغنر) عسكريا بدافع ملأ الفراغ الأمني الذي تعيشه مالي والإمداد بالأسلحة الروسية المتطورة مكسب هام للحكومة المالية.
- تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في وحدة الموضوع المتمثلة في مالي وطبيعة المناهج المستخدمة (المنهج التاريخي، التحليلي الوصفي، تحليل مضمون) وتتفق في نفس السياق الأمني ومعالجة مشكلة الموضوع.
- وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تركيزها على جميع أطراف النزاع في مالي والفواعل الخارجية التي تدير مستوى الأزمة على عكس الدراسات الأخرى التي أولت إهتمام بالتدخل العسكري الفرنسي، في حين إنطلقت الدراسة الحالية من أحداث الأزمة منذ سنة 2015عكس البحوث السابقة التي تعمقت في وقائع إنفجار الأزمة في 2012 وما سبقها التي من تراكمات.

الإضافة التي تقدمها هذه الدراسة:

تمكن أهمية تقصي الدراسات السابقة والإطلاع عليها ،هو إيجاد فجوة علمية ومعرفية لم يتم التطرق لها، أما عن الإضافة التي تحاول تقدمها هذه الدراسة،هي الإعتماد على متغيري أزمة مالي وإتفاق السلم والمصالحة في موضوع البحث، كما أن تحليل هذا الأخير سيتم وفق المتغيرات الجديدة والمستجدات الراهنة، مع تسليط الضوء على المقاربة الجزائرية ودورها كوسيط في حل أزمة مالي.

صعوبات الدراســـة:

من الصعوبات التي واجهت عملية البحث في هذه الدراسة مايلي:

- قلة المراجع والكتب التي تتناول إتفاق السلم والمصالحة لسنة 2015، مما جعل الإعتماد على المقالات الإلكترونية حول الموضوع
- قطيعة إتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر في تعاطي ملف الأزمة السياسية بمالي منذ 2015 إلى غاية يومنا هذا لا يمنح الباحث مساحة كافية للتحليل بسبب تعرض الإتفاق سنة 2015 للإخفاق والفشل و إعادة تفعيله من جديد سنة 2022.
- حالة عدم الإستقرار تعكس التغيرات المفاجئة في الأزمة المالية التي أصبحت أمرا إعتياديا كحدوث الإنقلابات، التداول على السلطة، عدم إحترام بنود الصلح والمفاوضات من أحد أطراف النزاع...إلخ.
- بطأ وتيرة الإتفاق على شكل خطوات جزئية ومراحل إنتقالية (كعدم الإعلان الرسمي عن تاريخ مشروع الإستفتاء عن الدستور في مالي) يوجه الدراسة إلى منحى الأفاق المستقبلية وعملية الإستشراف.

حـــــدود الدراســة:

أ- **الحـــدود الزمانية:** إعتمدت الدراسة إختيار الفترة الزمنية في عمر الأزمة السياسية بمالي منذ سنة 2015 إلى غاية نهاية كتابة المذكرة .

ب- الحدود المكانية: تسلط هذه الدراسة الضوء على دولة مالي باعتبارها بؤرة صراع بمنطقة الساحل الإفريقي، ماجعل تداعياتها تنعكس داخل وخارج حدودها.

المقاربة النظرية المعتمدة في الدراسة:

من أجل فهم ظاهرة النزاع المتأزم بمالي، إعتمدت هذه الدراسة على:

1/ نظرية المباريات: إذ تعد الأنسب في تحليل الموضوع وفهمه لأن الأزمة في مالي تحركها مجموعة من الأطراف التي تحاول الحصول على مكاسب من هذه اللعبة السياسية فمن نتيجة الربح أو الخسارة تتحدد طبيعة المباراة ونوعها.

المناهج المتبعة في الدراسة:

تم الإستعانة في موضوع الدراسة بعدة مناهج كان الهدف منها تذليل الصعوبات للظاهرة المعقدة بمالي ونذكر ما يلي:

1/ منهج دراسة حالة: يستعين الباحث بهذا المنهج في المعالجة والتعميق في دراسة مرحلة أو مراحل معينة من تاريخ وحدة البحث، إذ تشكل مالي حالة من دول الساحل الإفريقي.

2/ المسح التاريخي: تعتبر تراكمات الأزمة وحاصل تطورها دراسة في تاريخ دولة مالي بالوقوف عند أهم الأحداث و المحطات بالزمان والمكان.

3/ منهج تحليل مضمون: باعتبار أن إتفاق الجزائر عبارة عن وثيقة رسمية، تستدعي ضرورة حضور هذا المنهج للبحث في شكل البنود ومضمونها، مع معرفة أطراف الإتفاق وكل حيثياته بتحليل عميق وتفسير.

4/ المنهج الوصفي والتحليلي: تعقيدات الأزمة المالية وخضوعها لمبدأ التأثير و التأثر بسبب تعدد الفواعل ومستويات إدارتها، في حقيقة الأمر تحتاج المقاربة الجزائرية في محاولة حل الأزمة لكتلة من الوصف والتحليل.

الفصـل الأول:
دولـة مالـي بيــن النشأة والأزمـة السياسيـة

مقدمة الفصل:

تعرف دولة مالي على غرار الدول الإفريقية الأخرى العديد من الصراعات الداخلية نتيجة التعدد الإثنى والطابع الجغرافي غير المتكافئ (شمال – جنوب) وما تزخر به هذه الدولة من خيرات وموارد طبيعية جعلتها محل إستقطاب دولـي.

وعلى ضوء ما تقدم يهدف هذا الفصل للتعرف على حضارة مالي العريقة وكيف سـاهم الإستعمار الفرنسي في خـلق أزمـة سياسية بداخلها لا زالـت تداعياتـها لحـد الساعة.

المبحث الأول: نشـــأة الـدولة المـــالية

سلطت العديد من الدراسات التاريخية الضوء على **مملكة مالي**، وخاض الكثير من المؤرخين والكتاب تجربة الحديث عن هذه المملكة العريقة الضاربة جذورها في أعماق التاريخ، وقد خصص هذا المبحث لإكتشاف مدى الإمتداد التاريخي والحضارة لدولة مالي كمطلب أول، أما المطلب الثاني فتناول طبيعة الإستقلال وجهود المفاوضات بين الطرف المالي والفرنسي.

المطلب الأول: الإمتداد التاريخي والحضاري لمملكة مالي

1/ أصـــل التسمية: سميت هذه المملكة بعدة تسميات نذكر: "إتفق كل من البكري وابن سعيد المغربي واليعقوبي على تسميتها ملل"،[1] ، في حين عرفت مالي قديما عند العرب ببلاد التكرور خاصة في مصر، ويقصد بممكلة التكرور تسمية تطلق على ملوك مالي قديما.

ويعود إختلاف التسميات لمالي بسبب تنوع الشعوب والقبائل المجاورة، إذ يعني لفظ مالي باللغة الماندية حيث يعيش الملك.

2/ الموقع الجغرافي والمساحة: يتحدد موقع مملكة مالي قديما ضمن البلاد الواقعة جنوب الصحراء المسماة عند الجغرافيين والرحالة العرب **بلاد السودان**، ونظرا لشساعة مساحتها فهي: "تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى بلاد البرنو أي نيجيريا شرقا، ومن الجنوب المغرب الأقصى شمالا إلى ما يقرب من المحيط جنوبا، وكانت تتألف من خمسة دول أو أقاليم هي : مالي، غانة، الصوصو، تكرور، كوكو".[2]

أما عن موقع دولة مالي حديثا ضمن شريط الساحل الإفريقي، فتقع بالجزء الداخلي من غرب إفريقيا شمالي خط الإستواء،وهي بلد غير ساحلي، لها حدود مشتركة مع موريطانيا وغـينيا والســينغال غــربا والجزائر فــي الشمال والنيجر شــرقا،وتقع علــى حدودها الجنــوبية

[1]- أبي عبيد البكري،المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب هو جزء من المسالك والممالك، دار الكتاب الإسلامي:القاهرة ،ط1، 2017، ص 17

[2] - صلاح الدين المنجد ، مملكة مالي عند الجغرافيين المسلمين، دار الكتاب الجديد: لبنان، ط2، 1982، ص 22

بوركينا فاسوا وساحل العاج، عاصمتها باماكو وهي أكبر مدنها.[1] وبحسب إحصائيات رسمية للأمم المتحدة لسنة 2002 تبلغ مساحة مالي : 1.240.000 كلم^2 ويقارب عدد سكانها نحو : 21.4 مليون نسمة.

3/ تأسيس مملكة مالي: تعد ممكلة مالي إحدى الحضارات الإفريقية القديمة الضاربة في عمق التاريخ، إذ قامت هذه المملكة في حدود القرن (7-9هـ) - (13-15م) على أنقاض دولة غانة الوثنية، ومن أبرز مؤسسيها الملك شونديانا كيتا(633-635هـ/1235-1255).

أشتهر نظام الحكم في المملكة بالطابع الإستبدادي والملكية المطلقة.إنتهج السلطان منسا موسى على الصعيد السياسي حركة التوسيع في البلاد، حيث ضم إلى نفوذه مناطق الشمال مثل: غاو وتوات....إلخ، وسادت رحلات ملوكها للحج لدى الشرق والغرب.

أما على المستوى الإقتصادي فقد شهدت البلاد حركة تجارية نشطة بين مدنها وفي الخارج، إذ إرتبطت مالي بمدن الشمال الإفريقي والشرق العربي كالمغرب الأقصى ليبيا ومصر بسبب تفشي الأمن في الطرق والمسالك، "كان البربر والطوارق يتولون عمليات نقل البضائع والقوافل التي يبلغ تعدادها عام 1350 م إلى 1200 جمل تحمل جوز الكولا والملح والذهب"[2] الأمر الذي أكسب المملكة قوة ونفوذ مع تحكمها في التجارة ومناجم الذهب والنحاس الأحمر واتخاذها الفرنك الجديد قديما عملة متداولة أو الفرنك غرب إفريقيا حاليا.

أما عن **الوازع الديني** في تلك الفترة "زاد إنتشار الإسلام في مالي منذ عهد ملكها مانسا علا ابن ماري جاطة، ثم في عهد سبعة ملوك تولو الحكم من بعده أشهرهم مانساموسى"[3] تم تبني المذهب المالكي بدافع أن الملك منساموسى كان رجلا واعيا تقيا

[1] - مالي... معلومات أساسية، على الموقع التالي : https///www.aljazeera.net.net، تاريخ الإطلاع:2023/02/07 ،على الساعة: 22:19

[2] - قداح نعيم، إفريقيا الغربية في ظل الإسلام، مكتبة أطلس: دمشق، ط1، 1961، ص 58

[3]- جوان جوزيف، الإسلام في مماليك وإمبراطوريات إفريقيا السوداء، (ترجمة : مختار سويفي)، ط1، دار الكتاب المصري: القاهرة، 2012، ص 237

محافظا على الصلوات وقراءة القرآن، كما يعود له الفَضل في بناء المساجد أشهرها في مدينة: غاو وتمبكتو، وأهتم بنشر اللغة العربية في أرجاء المملكة.

أما من ناحية **الفنون والعمران**، تميزت مالي بمخطوطات اللغات الإفريقية المدونة بالحرف العربي، ويطلق عليها قديما في إفريقيا الحرف العجمي[1]، وحضيت فترة منساموسى بتشييد المدارس والمراكز مثل جامعة سانكور الفريدة،وأقام الملك آنذاك الصالة الضخمة المشهورة في نياني قرب ديوانه الملكي.

ومن أهم القبائل والمجموعات المعمرة في مالي نجد:الماندينغ، البامبارا، التكرورقبائل نهر غامبيا، الفولان، الصنغاي، البرنوا، الطوارق، العرب...إلخ.

شكل رقم:01 دائرة نسبية تمثل المجموعات الإثنية في مالي:

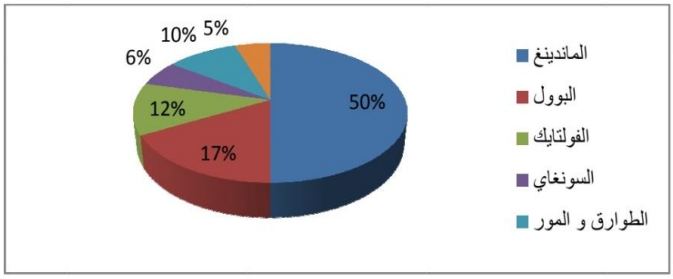

المصدر : الباحث بالتصرف .

[1]- محمود كريم وثائق تراثية لاتضاهي .... مكانة الحرف الحربي في محفوظات اللغات الإفريقية موقع الجزيرة نت، تاريخ الإطلاع: 2023/02/08، على الساعة: 23:12.

وقد جسد هذا التنوع العرقي والإثني تعدد للغات المحلية في مالي نذكر منها:

جدول رقم 01: يوضح أبرز اللغات المتداولة في مالي:

الرقم	نــوع اللغة	القبيلة المنسوبة إليها
1	الماندية	نسبة لقبائل الماندينغ.
2	الفولانية	نسبة لقبيلة الفولان شمال مالي
3	البربرية	نسبة لقبائل الطوارق بشمال مالي ودول الساحل
4	العربية	نسبة لقبائل العرب (بنوهلال بمالي).
5	الفرنسية	هي لغة المستعمر الفرنسي، يتحدث بها سكان عاصمة مالي أي باماكوا وغيرهم وحاليا تعد لغة رسمية في مالي
6	السوحلية	هي لغة تواصل مشتركة في منطقة البحيرات العظمى، تنزيا، جزر القمر، أو عند مالي، وهي لغة رسمية لكينيا.
7	الهوساوية	لغة تواصل مشتركة بين مالي، نشاد، نيجر، نيجيريا

الباحث بتصرف

كما تخضع مالي لتقسيمات إدارية وأقاليم نذكر منها على سبيل المثال: باماكو (عاصمة مالي حاليا)، سيغو، موبتي، غاو، سيكاسو، تمبكتوا، كوليكروا...إلخ، موزعة عبر أقاليم الـدولة.

شكل رقم:02 يوضح مقاطعات جمهورية مالي

المصدر :
http://www.ar.wikipedia.org/wiki.kiwix

بعد وفاة السلطان منسى موسى تراجعت المملكة بعد ما كانت في أوج رقيها فترة العصر الذهبي، وفي أواخر القرن 14 للهجرة بدأت مالي في مظاهر الضعف والإنحطاط، حيث إستقلت عنها بعض الأقاليم الخارجية مثل: إمارة غاو وصنغاي، إلى أن بلغ ضعف المملكة خلال القرنين (15-16هـ)، حينها إستولى السلطان سني علي حاكم إمارة صنغاي على تمبكتو ليرث بعدها مملكة مالي بكاملها، وفي منتصف القرن 17هـ أصبحت المملكة مجرد دويلة صغيرة في كانجابا، بعد حوالي قرن ونصف أي القرن 19 هـ "حاول ساموري التوري آخر زعيم لكانجابا أن يعيد مجد مملكة مالي بنفس الطريقة التي قام بها الملك الأسد، وهي توحيد شعب الماندنجوه، إلا أن القوات الفرنسية*قضت على حلمه سنة 1898م ونفته إلى الجابون،أين توفي عام 1900م، وتنتهي إلى الأبد مملكة كانت الأقوى في القارة

* **القوات الفرنسية :**حكمت مالي كمستعمرة تابعة لها بإفريقيا منذ : 1895 م إلى غاية : 1959 م.

السمراء"[1] بسبب الظروف السياسية والإقتصادية التي حلت بها إلى أن تبوأت فيما بعد مملكة مالي الإسلامية.

بالرغم من أن مالي لم تعد تلك المملكة التي ذاع صيتها فترة السلطان منسي موسى ولكن لا يمكن إنكار معالم الحضارة التي برزت من خلال تعاقب مماليك وسلطانات بقيت شاهدة على تاريخها، وما يبرز أهمية فضائها الجيوبوليتيكي إمتلاكها موارد طبيعية وطاقوية جعلها مسرح تنافس دولي.

المطلب الثاني: إستقـلال دولــة مـالي

بالعودة إلى تاريخ المستعمرات الإفريقية، ووقوفا عند القرن التاسع عشر بالتحديد سنة 1895 أخضع الفرنسيون جمهورية مالي بتسميتها الحديثة تحت سيطرتهم، يقول الدكتور أحمد إيدابير في هذا الصدد: " وفي سنة 1904 سميت **بالسودان الفرنسى** لتصبح جزء من الإتحاد الفرنسي سنة 1920"[1]الذي حاول إستغلال ثرواتها الطبيعية والطاقوية وما تزخر به من مواد أولية، إلا أن سكان المنطقة عموما وقبائل الطوارق على وجه الخصوص حاربوا الإستعمار من خلال ثورات الأمنوكال.

قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية سمحت فرنسا للساسة المالية بتأسيس أحزاب سياسية كمكافئة لهم عقب مشاركتهم في الحرب، فكان للنشاط النقابي والجمعوي لكل من فيلي دابو سيسكو ومامادو كوناتي تأثير على الحياة السياسية آنداك بمناداتهم لتحسيس ظروف الآفارقة بشكل عام والماليين بشكل خاص، حيث إنحصرت مطالبهم في هذه الفترة على ضمان الحقوق السياسية للأفارقة في كامل المستعمرات الفرنسية بغرب إفريقيا.

وأمام التطورات الدولية الحاصلة عقب مؤتمر برازفيل 1944 وسيطرة الألمان على العاصمة باريس، خشيت فرنسا من ضياع مستعمراتها في إفريقيا، فسمحت للأفارقة بتسيير شؤون مستعمراتهم، ومن نتائج هذا الطرح:

---

[1]- عبدالسلام تهاني إمبراطورية مالي... المملكة التي أنشأها الملك الأسد،في الموقع https://egyptiaeographic.com.du، تاريخ الإطلاع:09 /2023/02 ، على الساعة: 13:35

- "إجراء أولى الإنتخابات في السودان الفرنسي (مالي حاليا) في أكتوبر 1945 أسفرت بنجاح فيلي دابو سيسكوا
- ولادة أولى لبنات دستور 27 أكتوبر 1946".[1]

ومنذ ذلك الحين شهد السودان الفرنسي بروز أحزاب سياسية ناشطة كالحزب التقدمي السوداني (PSP) – الحزب الديمقراطي السوداني بقيادة ماديبواكيتا المؤسس بتاريخ: 07 جانفي 1946، إلى غاية فترة الخمسينيات أين ظهرت الإصلاحات السياسية التي جاء بها قانون الإطار* وتبعه بعد ذلك فكرة مشروع الحكم الذاتي بسبب موجة التحرر في العالم ضمن البقاء في المجموعة الفرنسية، وعلى إثره تم تنظيم إستفتاء حوله بتاريخ: 24 نوفمبر 1958، بعد حوالي شهر فقط إجتمع مجلس الإقليم في يوم: 24 نوفمبر 1958 في لقاء إستثنائي، وأعلن بالإجماع عن ميلاد الجمهورية السودانية كدولة عضو في المجموعة الفرنسية برئاسة ماديبو كاتيا، حينها شرعت الإدارة الفرنسية منذ سنة 1959 في سحب موظفيها الفرنسيين من الإدارات وتعويضهم بإداريين أفارقة ماليين تدريجيا، الأمر الذي صدم سكان شمال مالي (قبائل الطورق وغيرهم) ، الذين وجدوا أنفسهم مغيبين عن سلم هرم الدولة الناشئة الجديدة ، وتم نقل السلطة وتولي المناصب من الفرنسيين إلى الماليين الزنوج جهة الجنوب على حساب سكان الشمال، وبتاريخ: 20 جويلية 1960 وصل ماديبوكايتا إلى رئاسة الحكومة الفدرالية مالي التي كانت تضم إتحاد السودان الفرنسي والسينيغال، لكن بعد تفكك هذا الإتحاد في: 20 سبتمبر 1960 ناد ماديبوكاتيا بإستقلال السودان الفرنسي تماما عن فرنسا وأطلق عليها إسم **جمهورية مالي** الذي تولى رئاستها في مؤتمر إستثنائي للحزب الإتحاد السوداني (US–RDA) ، وبتاريخ: 22 سبتمبر 1960 تم الإعلان عن إستقلال دولة مالي، فأصبحت عاصمتها **باماكو** وهي أكبر المدن فيها. وبإعتبارماديبوكايتا كان ذا

[1]-. إبراهيم بتقة، مشكلة بناء الدّولة في مالي، بين الإرث الاستعماري وأزمة الهوية، الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 03، 2020، ص 176.

ميل للكتلة الشرقية ويقيم علاقات وطيدة معها، إنتهج دولة الحزب الواحد مع إتباع سياسة إشتراكية معلنة[1].

المبحث الثاني: تطور الأزمة السياسية في دولــة مالي

بعد إستقلال جمهورية مالي ووصول مامادوكايتا سدّة الحكم ،إعتقد أنه سيدير عجلة التنمية ويوّحد الإندماج الوطني، إلا أنه لم يراع حقيقة ما خلفه الإستعمار الفرنسي من إنشقاق داخل أبناء البلد الواحد، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى جذور الصراع في مالي وأسبابه كمطلب أول وسنخوض في مراحل الأزمة السياسية المالية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: جذور الصّــراع في دولة مالــي

تعد شساعة مساحة مالي وتعدد العرقيات سبب وجيه للصراع ،كما أن العامل الطبيعي يلعب دور مهم في تقسيم الثروة والمتمثل أساسا "في **نهر النيجر** الذي يفصل بين شمال مالي المعروف بالأزواد عن جنوبها"[2] ،مما رسم صورة جغرافية غير متكافئة، تتضح بين إقليم فــي الشمال ذو طابع صحراوي يسكنه مزيج من الإثنيات وهم:(إثنية الطوارق البامبارا، قبائل الفولان، قلة من العرب) يمتهنون الرعي والترحال في الصّحاري، في حين يتمركز الجزء الأكبر مــن السكان في الجنوب، وتتمثل جل مهنتهم بالزراعة نتيجة توفـر مياه الأمطــار والطبيعة الملائمة للعيش، فوجود نهر النيجر الفاصل بين الإقليمين الشمالي والجنوبي يعكس بدوره تهميش المنطقة الشمالية وظهور توجهات إنفصالية من طرف سكانــها.

تتجلى بوادر الصراع في منطقة الأزواد من **شمال مالي**، وهي "قبائل تنحدر من الهجرة العربية الكبرى إلى المغرب العربي التي إنطلقت من مصر تحت إسم بني هلال

[1]- تاريخ مالي، الجزائر في الموقـــع التالي: https://m.marefa.org.du:10/02/2023 ، تاريخ الإطلاع:2023/02/10 ، على الساعة:19:18

[2]- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، بحث حول الحرب في مالي، رقم الإصدار: 18، على الموقع التالي: https://www.politic-dz.com ، تاريخ الإطلاع:2023/02/12 ،على الساعة: 20:27

وواصلت هجرتها حتى نهري صنهاجة (السينيغال) والنيجر"[1]، إذ كان لها الفضل في التعريف بهذه المنطقة وترسيخ الدين الإسلامي، كما شهدت مدنهم بموبتي وتمبكتو وغاو وكيدال قبل مجيئ الإستعمار الفرنسي حضارات قديمة وعدة مماليك وسلطنات يحكمها النظام القبلي، كسلطنة الفولان، مملكة الصونغاي، سلطنة أفرغاس البربرية (الطوارق).

تعود جذور الصراع في دولة مالي إلى سوابق تاريخية، فقد حصلت محاولات تمرد ومعارضة من طرف سكان الشمال المالي في سنة 1894 و 1916 قوبلت حينها بالقمع الشديد وهذا مثل ما حدث في فترة حكم ماديبوكيتا*، وفي نفس السياق يذهب الباحث الفرنسي بورجواBourgeot في قوله: "تم عزل منطقة كيدال وتسميم آبار المياه وقتل ما يقارب 1000 من سكان الطوارق في الشمال"2 هذا القمع الكبير الذي تعرضوا له يرجع أسبابه قبل عامين من إستقلال مالي أي سنة 1958 حين " أرسل الطوارق رسالة إلى الجنرال الفرنسي شارل ديغول، حيث طالبه 300 من الشيوخ بعدم ضمهم إلى دولة مالي ولم تستجب فرنسا لهذا الطلب"[2]، ولعل سياسة فرق تسد الإستعمارية ورسم حدود موروثة عن الإستعمار زاد من حدة الصراع في المنطقة خاصة الأقليات التي تعيش بمالي، إذ حاولت فرنسا فيما بعد إستغلال هذه الفئة بمنحها حكم ذاتي وتشجيعها على فكرة الإنفصال وطابع المعارضة للسلطة داخل الدولة.

المطلب الثاني: مراحل الأزمة السياسية في دولة مالي

تتجلى الأزمة السياسية تاريخيا بمالي في ثلاث مراحل تخضع لسلم تسلسل الأحداث وهي كالآتــي:

[1]- موسوعة المقاتل ،الحرب في مالي ، 21 على الموقع التالي/ .https://www.moqatel.com-du:12/02/2023،تاريخ الإطلاع:2023/02/12،على الساعة:21:04

* ولد **الرئيس موديبوكايتا** في عام 1915 بياماكو، يعد أول رئيس لدولة مالي المستقلة إشتراكي النزعة حكم بلاده ما بين: 1968/1960، توفي بتاريخ : 16 ماي 1977 في معسكر دجوكوزوني.

[2] - الحرب في مالي – أسباب الصراع وتطوره، ،على الموقع التالي: https://www.moqatel.com-du13/02/2023،تاريخ الإطلاع:2023/02/13 ،على الساعة:23:12

مرحلة نشأة النزاع (1989/1960): بعد نيل جمهورية مالي إستقلالها، وجدت قبائل شمال مالي المكونة من (إثنيات الطوارق،البامبار العرب،الفولان) نفسها مشتتة بين دول الساحل الإفريقي التي "يحكمها مبدأ عدم المساس بالحدود المورثة عن الاستعمار"[1].

ففي الوقت الذي قدم فيه أبناء شمال مالي تضحيات عميقة ضد الإستعمار الفرنسي تعرضوا لشتى أنواع القمع والعقاب من قبل نظام ماديبو كايتا خلال فترة حكمه الدكتاتوري بعد عامين من الإستقلال، وكنتيجة للضغوطات الإجتماعية والسياسية، قام أبناء شمال مالي "بأول تمرد سمي بتمرد الفلاقة* في منطقة كيدال ضد الحكومة المركزية، تنديدا لمحاولتها تطبيق النظام الشيوعي والقضاء على الخصوصية المحلية الثقافية".[2]

عكس التمرد الشعبي الشمالي سنة 1963 وجود طرفين في النزاع، يتمثل أساسا في المعارضة من شمال مالي والحكومة المركزية في الجنوب عاصمة الجمهورية، ونظرا للممارسات الخاطئة للنظام على سكان شمال مالي، أفرز هذا النزاع تشكل بداية الأزمة السياسية بالدولة خصوصا عند رفض النظام مطالب سكان شمال مالي والتي هي في الأساس مطالب دستورية:(كالتنمية – إحترام الخصوصية الثقافية والأقليات كالطوارق مثلا التوزيع العادل للثروة بين الشمال والجنوب – نبذ العنصرية)، وبدل أن يقوم النظام باحتواء المعارضة والإحتجاج أمر الجيش بالقمع وإستخدام القوة، وهنا يلاحظ تغييب للأسلوب الديمقراطي في التعامل بين السلطة والشعب، في حين كانت تداعيات نتائج رفع المطالب سلبية على سكان شمال مالي ونذكر منها:

- تدخل الجيش المالي بالقوة.
- زيادة وتأجج العداء بين الحكومة المركزية والمعارضين من سكان الشمال المالي.

---

[1] - عامر حاج ميلود ومزارة زهيرة، أزمة الطوارق في منطة الساحل الإفريقي بين المخاطر الأمنية والإنفصال (مالي أنموذجا)، مجلة آفاق للعلوم، العدد العاشر، 2018، ص 291

*الفـلاقة : مصطلح كان يطلقه الفرنسيون على الثوار الجزائريين، ويقصد به مجموعة من الناس ترفع السلاح للقتال من أجل الاستقلال والحرية وهذا ما يمكن إسقاطه على سكان شمال مالي.

[2]- صغيور حورية، جهود الوساطة الجزائر في حل النزاع المالي 2012-2015 (مذكرة ماستر)، جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017، ص 11.

إستمر الوضع حاملا صورة العداء المتبادل بين الطرفين إلى غاية سنة 1968 أين تم الإطاحة بحكومة مادیبوكايتا في إنقلاب عسكري دبره الملازم موسى تراوري، وبتاريخ سبتمبر 1979 تولى هذا الأخير الرئاسة وتكوين الحكومة الجديدة إلى غاية 1979[1]، أين تميزت هذه الفترة بجفاف وندرة المياه مع الظروف القاسية التي عاناها سكان شمالي مالي مما دفعهم للهجرة نحو ولايات الجنوب الجزائري (ولاية إليزي – أدرار– تمنرست)، وفي ظل هذه الأوضاع، قام أهالي الأزواد بتشكيل مناضلين أكفاء وشباب واعي يبحث عن الحلول لقضيتهم وما ساعدهم على ذلك وجود فواعل إقليمية من دول الجوار أهمها:

- إحتواء الزعيم الليبي معمر القذافي الشباب الطارقي بانخراطه في معسكرات التدريب وشبكات الدعم.
- مناقشة القضية الأزوادية في أول مؤتمر منعقد بتاريخ: 1980/09/11 بمدينة خمس الليبية.
- إعادة تنظيم الحركة الأزوادية من خلال مؤتمر ثاني في سنة 1987 بليبيا.
- تشكيل أول جبهة سياسية بإسم الحركة الشعبية لتحرير الأزواد في مدن: كيدال غاو، تمبكتو بشمال مالي.

أدى نظام الحكم الديكتاتوري في عهد موديبوكايتا إلى تهميش سكان شمال مالي وحرمانهم من عدة حقوق دستورية كما إنجر على انقلاب 1969 حالة عدم إستقرار بالجمهورية وظاهرة الهجرة الجماعية إلى دول الجوار الإقليمي، أين قامت المعارضة ببث قضيتها خارج مالي من أجل الحصول على أطراف داعمة بكثير من الوعي والتنظيم تمهيدا لمرحلة قادمة ومهمة.

مرحلة التنظيم المسلح (1990–2010) : نتيجة الظلم والإستبداد الذي تعرض له سكان شمال مالي (طوارق، عرب، بامبارا) من قبل النظام الدكتاتوري لموسى تراوري، تم

[1]- إيدابير أحمد، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دارسة حالة مالي، (مذكرة ماجستير)، جامعة الجزائر، كلية العوم السياسية والإعلام، 2012، ص 104-105

تأسيس الحركة الشعبية لتحرير الأزواد (MPLA) عام 1990 بقيادة **إياد أق غالي**،"كان تاريخ: 07 ماي 1990 أو شرارة تصادم بين قبيلة الطوارق والسلطة المالية بعد هجوم على مقر الدرك الوطني في تشين تبراضين"[1]

في هذه الفترة بدأ النزاع وظهور العمليات المسلحة المدعمة من طرف جهات خارجية نتــج عنها:

- الإستيلاء على مدينة **منكا** بتاريخ : 26 جوان 1990.
- الإستيلاء على قاعدة تايكاري بالقرب من مدينة غاو وقاعدة بروسا وإن أغرغر القريبة من مدينة كيدال.

ما ميز هذه المرحلة بعقل كل محلل سياسي شجاعة المتمردين في رفع السلاح بوجه السلطة المركزية بالإضافة إلى التنظيم الداخلي والخارجي للحركة، مع تجلي دور الوساطة الجزائرية في محاولة منها لتهدئة الأوضاع والوقوف على طاولة المفاوضات التي أفرزت قمة جانت سبتمبر 1990، إجتماع أكتوبر 1990،إتفاقية تمنرست الأولى في:19921/01/06 إتفاقية تمنراست الثانية في: 1992/04/11 ...إلخ.

في حين طرحت الحركة الأزوادية مجموعة من المطالب نذكر منها:

- تحسين الأوضاع الاجتماعية والإقتصادية بمدن شمال مالي (غاو، تمبكتو).
- إلغاء العنصرية المفرطة بين الشمال والجنوب.
- التقسيم العادل للثروة والموارد في البلاد
- إقامة نظام فيدرالي في مناطق كيدال، غاو، تمبكتو
- الإشراك في ميزانية الدولة بتخصيص الثلث منها
- إخلاء المناطق الشمالية من جيوش النظام المالي.

بالرغم من المحاولات الجزائرية في تقريب وجهات النظر واللجوء للحل السلمي والدبلوماسي، كإقتراح منطقة شمال مالي وضعية خاصة بمنحها حكما ذاتيا ووقف الهجوم

[1]- إيدابير أحمد، مرجع سبق ذكره، مجلة آفاق عملية، ص 258

المسلح بين الطرفين مع فسح المجال للتنمية بمنطقة الشمال، إلا أن الواضح في مطالب الحركة الأزوادية أصبحت تعجيزية إذ تمثلت في :

- منح وزارات الداخلية والخارجية والدفاع والشؤون الصحراوية للطوارق
- إدماج المقاتلين الطوارق في الجيوش النظامية لمالي.

على إثر هذه الوقائع والأحداث "إندلع تمرد ثاني إستمر مدة خمس سنوات حتى 1996 ، حيث بدأ الطوارق بمهاجمة منطقة ميناكا، وكان رد الجيش المالي بالهجوم على مدينة غاو، ليتدخل الرئيس ألفاكوناري من أجل إحتواء التمرد وذلك بمنح الطوارق منطقة كيدال"[1].

لم يكتف ألفا كوناري بهذا فحسب ، بل عقد إتفاقية السلام 1996 بتمبكتو بماعية الرعاية الجزائرية، وقد جاء بموجب هذه الإتفاقية ما يلي:

- تخلى الآلاف من المسلحين الأزواديين عن العمل العسكري
- دمـــج بعض مـــن المسلحين في صفوف الجـيش المالي.

عكست مخرجات هذه الإتفاقية تحكيم أسلحة المتمردين في نيران السلام إلى غاية سنة 2005.

ما يمكن فهمه من خلال عودة الحركة بحمل السلاح مرة أخرى مطالبين بتطبيق إتفاقية 1996 ،هو عدم إحترام الطرفين لبنود الإتفاقية مع وجود عامل الثقة المفقودة بينهما "ما أدى إلى شن تحالف 23 ماي الديمقراطي للتغيير هجوما على مركز عسكري للجيش المالي في كيدال وميناكا في عام 2006"[2]، مما إستدعى الأمر تدخل الجزائر بطلب من مالي، حيث برهنت الدبلوماسية الجزائرية على حنكتها في مثل هذه المواقف بتوقيع إتفاقية 06 جويلية 2006 بحضور رؤساء وقادة الفرق ، إذ تمثلت بعض بنودها فيما يلي:

[1]- شلغيم عبير، التدخل الفرنسي في مالي وإنعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي 2012 -2013، (مذكرة ماجيستير)، جامعة الجزائر، كلية العوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014، ص 5.

[2]- شلغيم عبير، مرجع سبق ذكره، جامعة الجزائر، ص 5

- منح أقاليم الشمال ذات الغالبية الطوارقية نظاما لا مركزيا يمنحهم بتسيير شؤونهم المحـــلية
- إقتراح فكرة شق الطريق العابر للصحراء بهدف فك العزلة عن مناطق الشمال على حساب الجزائر
- تكوين شرطة محلية ودرك شبه عسكري لحفظ الأمن في المنطقة
- إعادة بعث التنمية بالمناطق الشمالية.

لم تدم فرحة هذه الإتفاقية طويلا، إذ بعد عودة باهنغا* إلى مالي إذ شهدت سنة 2007 عمليات إختطاف عسكريين إثر هجوم شنته مجموعة منشقة تابعة لهذا المتمرد الطارقي على ثكنات الجيش الحكومي[1]، وأمام هذا الوضع المتأزمم قامت قوات مشتركة للجيش المالي والنيجيري بحملة لتطهير المناطق الشمالية من المتمردين ومن نتائج هذا الإجراء " تسليم حركة التحالف من أجل التغيير سنة 2009 أسلحتها في إطار التسوية بين الطرفين، وفي سنة 2010 أعلن عن ميلاد تأسيس الحركة الوطنية الأزوادية"[2]

ما يمكن رصده في تطورات هذه المرحلة ،هو تسجيل أكبر عدد من محاولات التمرد وبروز أقلية الطوارق المناهضة للنظام المالي والتي تهدف إلى فرض ثقافتها المحلية بالشمال وتقاسم المناصب مع إقليم الجنوب، وما جعل تعقيدات الأزمة تبوء بالفشل هو حاصل الإنشقاقات بالحركة الأزوادية وعدم إتفاقهم في المطالب والأهـداف.

مرحلة إنفجار النـزاع: (من 2011 إلى 2022)

"في يوم: 17 جانفي 2012، قام قبائل الطوارق من شمال مالي بحمل السلاح والهجوم على مدينة منكا التابعة لإقليم غاو"[3] وهجوم آخر سجل على مدينة أقهلوك التابعة لإقليم كيدال مستهدفين بذلك حامية للجيش المالي، وقد تزعم هذا التمرد المفاجئي من

*إسمه الكامل **إبراهيم أغ باهنغا**، زعيم مجموعة الطوارق لشمال مالي، تلقى تدريبات عسكرية بليبيا أواخر الثمنينياتوانظم إلى حركة الأزواد الشعبية 1990، قام بعدة عمليات منها إختطاف الرهائن وعسكريين من الجيش المالي.

[1]- صغيور حورية، مرجع سبق ذكره، (شهادة ماستر)، ص 12.

[2] مجلة آفاق عملية، نفس المرجع السابق، ص 260.

[3]- مجلة آفاق عملية، نفس المرجع السابق، ص 261.

الطوارق الضابط السابق في الجيش الليبي العقيد: **محمد أق ناجم**، إذ يعتبر الركيزة الأساسية من المقاتلين الطوارق العائدين من ليبيا الذين دربهم نظام القذافي على مدى سنين طويلة. إذ إعتمدوا في هجومهم على أسلحة متعددة ذات المصدر الخارجي (ليبيا) نذكر على سبيل المثال:

- صواريخ مضادة للدروع
- منظمة أسلحة خفـــيفة
- أجهزة إتصالات متطورة.

يشرح عالم السياسة الأمريكي TideRobertgire العنف السياسي في الدولة هو: "جميع الهجمات الجماعية الموجهة ضد النظام السياسي... والعنف السياسي يتضمن الثورة حروب العصابات التمرد، الإنقلابات"[1]، إذ يربط تيد روبرت جير فرضية كلما زادت شدة الحرمان (من طرف الحاكم) زاد العنف السياسي (من طرف المحكومين).

وأمام مدخلات الفعل ومخرجات رد الفعل جاءت مطالب الحركة الوطنية لتحرير الأزواد كالآتي:

- مطلب تحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية لمناطق شمال مالي
- إنفصال مناطق شمال مالي عن الدولة تحت إسم جمهورية أزواد
- منح الحكم الذاتي لشمال مالي وإنسحاب الجيش النظامي منها.

يعتبر هذا التمرد والهجوم الفعلي على النظام في نظر الكثير من المحللين السياسيين الحدث التاريخي الذي **فجر الأزمة** في مالي وهناك عدة عوامل ساعدت على تفجيره منها:

- تأسيس الحركة الوطنية لتحرير الأزواد عام 2010.
- سقوط نظام القذافي بليبيا سنة 2011 وهبوب رياح الربيع العربي

وقد نتج عن الهجوم الذي نفذه المقاتلون ما يلي:

- مقتل ما بين 70 إلى 150 من الجنود النظاميين

[1]- روبيرجير، لماذا يتمرد البشر؟، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي، 2008، ص 38

- السيطرة على مدينة كيدال فيما بعد تاريخ: 29 مارس 2012 وعلى مدينة غاو يـوم: 30 مارس 2012
- ما يقارب 35 قتيل من المهاجمين وعدد من الجرحى.

في هذه الأثناء تم الإطاحة بالرئيس المالي أمادو توماني إثر إنقلاب عسكري نفذه جنود من الجيش يوم: 22 مارس 2012.

إستمرار الإشتباكات بين الفصائل الأزوادية وقوات الجيش النظامي على حلبة الصراع عزز تفوق المتمردون وانتصارهم، "بتاريخ 05 أفريل 2012 ،أكدت الحركة الوطنية لتحرير أزواد أنها حققت أهدافها وأوقفت الهجوم بعد يوم من تصريحاتها معلنة إستقلال أزواد عن مالـــي"[1].

ما يمكن فهمه من خلال هذه المعطيات هو تمسك الحركة الأزوادية بالنزعة الإنفصالية ومحاولة الإنسلاخ من كيان الدولة، إذ يصنف هذا السلوك ضمن المطالب غير الدستورية لأقليات تعاني التهميش ولا تشعر بالإنتماء والمواطنة في ظل نظام هش بحكم عسكري ودولة فاشلة ، ما جعلها عرضة للتدخـلات الأجنبية.

أدى الإنفلات الأمني بمالي إلى زيادة نشاط الجماعات المسلحة وخلق حالة عدم إستقرار داخلي، مما جعل التدخل الفرنسي مطلوب بتاريخ: 19 جانفي 2013 بطلب من الرئيس المالي، وتماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة من أجل مواجهة العدوان الإرهابي.

عرف التدخل الفرنسي بمالي عدة مبادرات منها:

- عملية سرفال بداية منذ 2013، هدفها وقف تقدم الجهاديين.
- عملية برخان في ماي 2014 ذات الأبعاد الإقليمية "بمشاركة 3000 جندي فرنسي في منطقة الساحل"[2]

[1]- موسوعة مقاتل الصحراء، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 2023/02/18، على الساعة: 16:22

[2]-عـــودة علـــى أبـــرز محطـــات الوجـــود العســـكري الفرنســـي طيلـــة الأعـــوام التســـع الماضـــية،على الموقـــع التالي:https://www.france24.com، تاريخ الإطلاع:2023/02/18،على الساعة: 20:18

يصف العديد من المحللين السياسيين فترة ما بين 2009 و 2014 بداية مرحلة جديدة والمقصود من ذلك نشاط المتمردين أخذ طابع الإتحاد مع فواعل محلية وإقليمية في الأزمة، وهذا ما سنوضحه في الجدول الآتي:

جدول رقم 02: يوضح الفواعل الرئيسية لعمليات التمرد في مالي:

الرقم	الجهة الفاعلة	المصدر والإنـتماء	الأهـــداف
1	المجندون الماليون والنيجيريون	من أصول طارقية، تدربوا في وحدة خاصة رقم 32 بالنظام الليبي عادوا إلى مالي (كيدال) سنة 2011 بعد سقوط نظام القذافي	أدمجو في الجيش النظامي المالي بحكم الخبرة العسكرية التي يمتلكونها.
2	المجندون السابقون لتحالف 23 ماي 2006	كان زعيمهم إبراهيم أغ باهنغا ذوي أصول طارقية من قبيلة إيفوغاس ذات النفود السياسي في شمال مالي.	مهامهم: القيام بالعمليات الإرهابية إختطاف الرهائن مقابل فدية...إلخ.
3	حركة أنصار الدين الأزوادية	زعيمها الروحي هو: إياد أغ غالي أكبر المتمردين الطوارق بالأزواد	تعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية لأنها ذات طابع ديني وهي ضد الحكومة وضد اللغة الفرنسية.
4	تنظيم القاعدة في بـلاد المغرب الإسلامي	هو تنظيم ذا نشاط واسع بمالي ومنطقة الساحل وإفريقيا، يعمل لخدمة مصالحه الشخصية ويتميز بالسرية والغموض في الأداء وإمتلاك السلاح.	يلعب دور خفي كتوفير الدعم اللوجيستي لبعض القيادات وأحيانا ينخرط في عمليات مسلحة ضد الجيش المالي.
5	أطراف غير مسلحة	تتمثل في أعيان وموظفين سامين بشمال مالي ودبلوماسيين سابقين ذوي أصول عرب وطوارق أبرزهم الوزير السابق : حمه أغ محمد	ليس لديهم مشاركة فعلية في ميدان النزاع ولكن يحاولون دائما حماية ممتلكاتهم من أجل البقاء .

الباحث بتصرف

تخضع الأزمة في مالي لكثير من التعقيد الأمني نتيجة ظروف داخلية كإشكالية بناء الدولة في إفريقيا وفشل مالي في الحفاظ على أمنها بسبب الإشتباكات المستمرة بين قوات الجيش النظامي والمتمردين، أما المتغيرات الخارجية فتتمثل بالأساس في رياح الربيع العربي وانتشار السلاح مع الإرهاب العابر وتجارة المخدرات واختطاف الرهائن مقابل فدية...إلخ كلها عوامل تشكل خطورة وتهديد أمني لحدود الجزائر.

ومن أجل حماية الجزائر لأمنها القومي خوفا من تداعيات الأزمة المالية على حدودها لجأت إلى إقتراح مبادرة توقيع إتفاق السلم والمصالحة 2015، إلا أن تحقيقه على أرض الواقع كان صعب المنال نظرا لعدة أسباب قوية كالتواجد الفرنسي والأمريكي ونشاط التنظيمات المسلحة التي كانت تستهدف الفنادق والمطاعم والأماكن العمومية التي يرتادها الأجانب كرد فعل عدائي ضد القوات الفرنسية خاصة التي قضت على أكبر زعماء هذه التنظيمات ، وفي سنة 2017 إتحد الجهاديون من تنظيم القاعدة مع حركات متطرفة من الطوارق بشمال البلاد من أجل زعـزعة الأمن واستــهداف مراكز بالدولة

إستمر الوضع بين إشتباك ونزاع إلى غاية 2019 أين زاد إنتشار تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى بشن سلسلة من الهجمات الواسعة على قواعد عسكرية في مالي والنيجر[1]، إذ خلف إنقلاب 2020 و 2021 الذي أطاح بالرئيس المالي إبراهيم أبوبكر كيتا ما يلي:

- تدهور العلاقات بين باريس وباماكوا
- إعلان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الرحيل التدريجي لـ : 5000 عنصر من قـوة برخان
- تأكد فرنسا من عدة جدواها بمالي وإعلان إنسحابها بتاريخ : 17 فيفري 2022.

على ضوء ما تشهده الساحة السياسية المالية مؤخرا من إنسحاب فرنسي مع فقدان سلطة مالي لشريك دولي موثوق لحل الأزمة، وبإعتبار الجزائر من دول الجوار الإقليمي

[1] - قناة فرانس 24 الإعلامية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الإطلاع: 16-02-2023، على الساعة:00:01

وذات المواقف الثابتة، تم حديثا عقد إجتماع هام وفقا للبيان الذي أصدرته السلطات المالية يوم: 05 أوت 2022 تم التوقيع على إعادة تفعيل إتفاق السلم والمصالحة لسنة 2015 بوساطة جزائرية.

خلاصة الفصل:

من خلال ماتقدم يتضح أن مشهد **مالي** بين الماضي والحاضر، يجسد فرق شاسع بين الفترتين، ففي الوقت الذي كانت فيه مالي **مملكة** قائمة بذاتها عبر التاريخ قديما،هاهي اليوم تصنف ضمن قائمة الدول الفاشلة والفقيرة، في حين أدت عوامل تاريخية متعددة لنشوءصراع داخلي مستمرمنها: الموقع الإستراتيجي الهام بمنطقة الساحل،الخلفية الإستعمارية،إمتلاكها لثروات طبيعية وطاقوية هائلة، التنوع العرقي والإثني داخل المجتمع الواحد، تهميش إقليم الشمال الذي يسمى(بمنطقة أزواد)، كلها أسباب خلقت **أزمة** لازالت تلقي بظلالها على طرفي النزاع في مالي إلى غاية يومنا هذا.

الفصل الثـانـي:
المقاربة الجزائرية في حل الأزمة المالية

مقدمة الفصل:

تشهد دولة مالي منذ إستقلالها مراحل تاريخية لأوضاع داخلية متأزمة، بدأت من بوادر نزاع بين سكان الشمال والسلطة المركزية الحاكمة إلى إنفجار الأزمة السياسية لسنة 2012 التي لا زالت تداعياتها حتى الوقت الراهن، في حين شكلت عملية التدخل الداخلي والخارجي عامل مهم في توجيه الأزمة وإدارتها.

سنتناول في هذا الفصل مستويات إدارة الأزمة في مالي على المستوى الإقليمي والدولي كمبحث أول، ثم نتطرق لظروف توقيع إتفاق السلم والمصالحة لسنة 2015 كمبحث ثاني، أما المبحث الثالث سنتعرض لقراءة في أهم البنود الرئيسية لاتفاق الجزائر مع تحليلها ودراسة مضامينها.

المبحث الأول: مستـويات إدارة الأزمـة فـي مالي

يساهم في توجيه الأزمة السياسية في مالي عدة فواعل تحاول تهدئة الأوضاع ودعم النظام والسلطة من أجل المحافظة على الأمن والإستقرار، منها دور المنظمات الإقليمية على المستوى الإفريقي ودور الأطراف الخارجية على المستوى الدولي.

المطلب الأول: دور المنظمات الإقليمية في الأزمة المالية

1)- دور الإتحـــــاد الإفريقي:

"طبقا للمادة الثالثة والرابعة المتضمنة مبادئ وأهداف الإتحاد الإفريقي* تسعى جاهدة للدفاع عن سيادة الدولة الإفريقية ووحدة أراضيها واستقلالها مع تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء وحق التدخل لإعادة السلام والأمن"[1]

تشكل تعقيدات الأزمة في مالي وانفجارها بتاريخ: 17 جانفي 2012 مأزقا أمنيا بمنطقة الساحل، وخوفا من تداعياتها على الجوار الإقليمي، إستوجب الوضع تدخـل كيان المنظمات الإقليمية من أجل تهدئة الأوضاع وإدارة الأزمة وفق الآليات التنظيمية المخولة لهـا.

في هذا السياق لجأ مجلس السلم والأمن التابع لمنظمة الإتحاد الإفريقي بطلبه من رئيس مفوضية الإتحاد، السيد **جون بينغ** لإيجاد حلول وساطة وتسوية سليمة لهذه الأزمة كما طالب المجلس من المتمردين ما يلي:

- إحترام مبادئ الإتحاد الإفريقي الأساسية
- إحترام مبدأ المحافظة على الوحدة الوطنية والسلامة الترابية لدولة مالي.

بعد سيطرة المتمردين (الحركة الوطنية لتحرير الأزواد) على أجزاء من مناطق مالي وعقب الإنقلاب على النظام بتاريخ: 22 مارس 2012 أكد الإتحاد الإفريقي موقفه الرافض تماما للإنقلاب خاصة وأنه يتعارض مع مبادئ الإتحاد في المادة (4 و 16) التي تنصان

*الإتحاد الإفريقي: هو إمتداد لمنظمة الوحدة الإفريقية، تأسست عام 2002 ويضم حوالي 53 دولة عضوة بهدف قضايا بالقارة وحل النزاعات الداخلية وإحلال السلم والأمن.

[1] - أبو العينين محمود، الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 2002/ ص 372-374.

على رفض التغييرات غير الدستورية للحكومات، وطالب الجنود المنقلبين على الحكم في مالي بإعادة الرئيس أمادو توماني توري إلى السلطة، ومن قرارات الإتحاد مايلي:

- تعليق عضوية دولة مالي بعد الإنقلاب
- إتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الإنقلابيين
- إرسال كل من الإتحاد ومنظمة الإيكواس والأمم المتحدة بعثة مشتركة إلى باماكو لإجراء مباحثات مع رئيس الانقلابيين بتاريخ : 24 مارس 2012.

"وفي 03 أفريل 2012، أعلن الإتحاد الإفريقي على لسان مفوض السلم والأمن الإفريقي السيد رمطان لعمامرة بقراره الآتي:

- فرض حظر سفر على قائد الإنقلاب العسكري مع تجميد أرصدته على الفور.
- سريان هذا القرار على جميع الكيانات التي تشارك في عرقلة العودة للنظام الدستوري في مالي."[1]

من الأدوار التي ساهم بها الإتحاد، إدانته بشدة بتاريخ 22 ماي 2018 الإعتداء الذي تعرض له الرئيس الإنتقالي ديونكوندا تراوري من قبل متظاهرين تمكنوا من الدخول إلى مكتبه، وأكد الإتحاد على أهمية ضمان وأمن وسلامة السلطات الإنتقالية وتهيئة الظروف المناسبة حتى تتمكن من القيام بالمهام الموكلة إليها.

لم يقتصر دور الإتحاد إلى هذا الحد بل أعلن رفع تعليق عضوية مالي في المنظمة بتاريخ : 21 أكتوبر 2012، كما أقر خطة سياسية تهدف إلى:

- إستعادة سلطات الدولة في الشمال التي سيطرت عليها مجموعات إسلامية مسلحة بـعد الإنقلاب.
- الدعوة إلى تنظيم إنتخابات حرة ونزيهة خلال الفصل من عام 2013.

بعد توقيف رئيس الوزراء شيخ موديبوا ديارا من قبل ضباط إنقلابيين، وأظهروه على شاشة التلفزيون معلنا إستقالته تحت الضغط، ندد الإتحاد الإفريقي هذا العمل غير القانوني

[1]- محمد عبدالحليم أميرة، إنقلاب مالي ومشكلة الدولة في إفريقيا، مصر، الأهرام اليومي، على الرابط التالي: https://www.masess.vom، تاريخ الإطلاع:2023/02/17 ،على الساعة : 21:12

في : 12 ديسمبر 2012 وأكد على إلزامية خضوع الجيش وقوات الأمن للسلطة المدنية، وشدد عزمه على فرض الإحترام التام للشريعة الدستورية في مالي.[1]

من مؤشرات إدارة الإتحاد للأزمة السياسية المالية تبني مجلس السلم والأمن الإفريقي التابع له، خطة قاضية بإرسال قوة عسكرية دولية إلى شمال مالي لمساعدة البلاد على إستعادة وحدة أراضيها، وصادق المجلس الإفريقي على الخطة العسكرية خـــلال إجتماعه رقم:(31) الذي عقده في : 13 نوفمبر 2012 بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا.

إن المتأمل في تفاعل الإتحاد الإفريقي مع معطيات الأزمة، يلاحظ بأن دوره لم يتعد الحيز الداخلي والإقليمي، وجاء بالتنسيق مع المجموعة الإقتصادية (منظمة الإيكواس).

في حين شهدت مالي إنقلاب أمني كبير تلك الفترة ونشاط للجماعات الإسلامية المسلحة، فلم تعد السلطة قادرة على التحكم في زمام الأمور، مما استدعى الوضع التدخل الفرنسي بتاريخ: 11 جانفي 2013 بطلب من السلطة المالية، والذي أيده الإتحاد الإفريقي ورحب مجلس السلم والأمن بالجهود الفرنسية باعتبارها مبادرة مشروعة تحت موافقة مجلس الأمن الدولي بما في ذلك القرار رقم : (2071) و (2085).

في ظل التنسيق الفرنسي مع المنظمات الإقليمية، قام مجلس السلم والأمن الإفريقي بتقديم مساعدة عسكرية لمالي بهدف وقف تقدم المتمردين وتحقيقا لذلك قام الإتحاد بتنظيم مؤتمر للمانحين في أديس أبابا بتاريخ : 29 جانفي 2013 بغية توفر الدعم المادي لعملية التدخل الدولي في مالي بميزانية ضخمة، ومن نتائج هذا المؤتمر ما يلي:

- "رفع عدد العناصر التي تشارك في العملية العسكرية الأممية الإفريقية
- تعهد مجموعة من دول العالم تحقيق ما يقارب نحو 455 مليون دولار لهذه العملية
- تقديم الإتحاد الإفريقي حصة ما يعادل 50 مليون دولار".[2]

[1]- **C**onseil de paix et de sécuhité, 348éme réunion, communiqué de presse, addis-ababa, Ethiopie, 25/03/2023, p01.

[2]- **C**hris TopheGuillite et Philippe Navche, L'opération Senvalua Mali, Op-cit, P 65

بعد فشل عملية سيرفال الفرنسية في السيطرة على الجماعات المسلحة وعلى ضوء تفاقم الأوضاع في مالي، تم الرجوع إلى التفكير في الحل السياسي حيث بدأت جولة من المفاوضات، إذ شارك الإتحاد في مفاوضات المرحلة الأولى للحوار الشامل بين الحكومة المالية والحركات التي جرت من : 16 إلى : 24 جويلية 2014 وانتهت بإعلان وقف الإقتتال والنزاع المسلح يوم : 24 جويلية 2014.

في هذه المرحلة المتقدمة، يلاحظ تحول مسار الإتحاد الإفريقي في الأزمة من التوجه العسكري إلى الحل السياسي والسلمي مع تظافر الجهود الإقليمية والدولية.

منذ سنة 2015 إنخرطت المقاربة الجزائرية باتفاق السلم والمصالحة في محاولة منها لحل الأزمة السياسية في مالي: ومن جهود مجلس السلم والأمن الإفريقي دعم ومتابعة إتفاق المصالحة بين الأطراف المالية على ضوء نقاشه مع رؤساء دفاع مسار نواكشوط حول مواجهة واستئصال الجماعات الإرهابية المهددة لاستقرار منطقة الساحل والصحراء وتهيئة الظروف لمواصلة مهمات الإستقرار في شمال مالي ومنح التفويض للمهمة في :

- إنشاء بيئة آمنة في المناطق التي تتعرض للأعمال الإرهابية لكي يتم القضاء على الإرهاب ضد المدنيين.
- تسهيل عمل الحكومة المالية في تنفيذ برامج وعمليات الإستقرار في المناطق المتضررة وبسط سيطرة نظام الدولة وعودة الأشخاص المهاجرين واللاجئين.
- مساعدة المهمة وفي حدود قدرتها للعمليات الإنسانية وعملية تسليم المساعدات للمناطق السكانية المتضررة.

بالرغم من الأوضاع المتأزمة في مالي التي سببها نشاط الجماعات المسلحة والعمليات الإرهابية المتواصلة خاصة بفترة الرئيس إبراهيم أبو بكركيتا الذي أتهم بالفساد والضعف مع إنعدام الأمن مما أدى إنقلاب أوت 2020 الذي أطاح به، إذ علق الإتحاد عضوية مالي ثم أعادها بدافع الإعلان عن إدارة إنتقالية جديدة بقيادة مدنية ، في حين جرى إنقلاب آخر في ماي 2021 مما استدعى تعليق الإتحاد الإفريقي عضوية مالي والتلويح

بالتهديد لفرض عقوبات في حال لم يعد قادة المجلس العسكري السلطة للمدنيين[1]،تجسيدا وتطبيقا للمادة (30) من القانون التأسيسي للإتحاد التي تحث عن عدم مشاركة الحكومات التي تصل إلى السلطة بطرق غير دستورية.

2) – دور المجموعة الإقتصادية لغرب إفريقيا(الإيكواس):

تعتبر المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا من الفواعل الإقليمية التي ساهمت ولا زالت تساهم بدورها في قضايا المنطقة ونزاعاتها الداخلية، وإذا حاولنا إسقاط موقفها على الأزمة السياسية بمالي، نجد بأنها أدانت ما يحصل من تأزم النزاع بين الأطراف المالية وما ينجز عنه من ظاهرة إنقلاب أمني ونشاط مستمر للجماعات المسلحة وانشقاق بداخل الدولة.

بالرغم من أن الإيكواس* وهي التسمية المختصرة للإسم الكامل للمنظمة، تهدف بالأساس إلى التكامل الإقتصادي لدول الإقليم، إلا أن قادة الدول الأعضاء أدركوا مدى التدخل بين البعدين الإقتصادي من ناحية والأمن من جهة أخرى بسبب الخلافات بين دول المجموعة والصراعات الحاصلة.

لقد تعاملت الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا مع أزمة مالي من منطلق رغبتها في إيجاد حل سياسي واستبعاد الخيار العسكري إلا إذا تطلبت الضرورة لذلك.

منذ بداية الأزمة سعت الإيكواس إلى تبني جهود الوساطة بين مختلف الأطراف المتنازعة في الدولة جاعلة من المسألة المالية محط إهتمام إجتماعاتها وقممها الطارئة على مختلف مستوياتها خوفا من تقسيم البلاد واستفحال نزعة الإنفصالية لطرف الشمال عن الجنوب، ناهيك عن ما يترتب عليه من تنامي نفوذ الجماعات الإسلامية المسلحة وتداعياتها على دولة مالي والجوار.

بعد الإنقلاب الذي حدث في : 22 مارس 2012 على الرئيس أمادو تومانى توري أعربت منظمة الإيكواس عن رفضها للوضع، كما لم تكن راضية عن تحكم المتمردين في الشمال في زمام الأمور، وعقدت المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا إجتماعا طارئا

[1]- قناة الجزيرة، بسبب إنقلابات ومخالفات... هذه الدول علق الإتحادالإفريقي عضويتها، على الرابط الآتي:
https://www.aljazeena.hey، تاريخ الإطلاع:2023/02/18، على الساعة: 00:07

*الإيكواس: هي منظمة تأسست سنة 1975 تهدف أساسا في سبل البحث عن التكامل الإقتصادي بين دول غرب إفريقيا تتضم 15 دولة يحكمها مبدأ إحترام السيادة وتعزيز التنمية فيما بينها.

على مستوى رؤساء الدول وقادة المنظمة خلال القمة المنعقدة في أبيدجان يوم : 27 مارس 2012[1] التي أفرزت على ما يلي:

- تعليق عضوية مالي في المنظمة
- تعيين الرئيس البوركينافاسي كوسيط* لإرساء قناة إتصال بين طرفي النزاع المسلح وإحلال السلم مع وحدة البلاد الترابية مع إعادة النظام الدستوري في مالي.

كما سارعت المنظمة بتاريخ : 02 أفريل 2012 بفرض حظر إقتصادي وعقوبات إقتصادية على حكومة مالي الإنقلابية، إذ شملت ما يلي:

- غلق جميع الدول الأعضاء في الإيكواس لحدودها مع مالي باستثناء الدواعي الإنسانية
- منع مالي من إستخدام موانئ هذه الدول وتجميد حساباتها بمصارف الدول الأعضاء.

جاءت هذه العقوبات على الحكومة الإنقلابية بقيادة سانغوا من أجل الضغط عليها لتسليم السلطة لحكومة إنتقالية ريثما يتم تنظيم إنتخابات شرعية في البلاد، وبمجرد إتفاق المجموعة الإقتصادية مع اللجنة الوطنية لتقويم الديمقراطية واستعادة الدولة بالعودة الفورية إلى النظام الدستوري، وقد تحقق هذا المطلب في العاصمة باماكو يوم : 06 أفريل 2012 وأهم ما جاء به هذا الإتفاق:

- تولي رئيس الجمعية الوطنية ديونكوندا تراوري الرئاسة لمرحلة إنتقالية مع رئيس الوزراء وحكومة إنتقاليين.
- إصدار قانون العفو عن الإنقلابيين فضلا عن توصل منظمة الإيكواس لتسوية مشكلة الإنقلاب وإحلال الطريق الديمقراطي كأساس للوصول إلى الحكم.[2]

---

[1]- د/غزالي عبد الحليم،الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) وإسهاماتها في تسوية النزاع في شمال مالي 2012،جامعة الجزائر، ص 69

* **الوسيط**: هو طرف ثالث يتدخل ما بين الأطراف المتنازعة ويسعى بكل الوسائل والطرق من أجل حل النزاع القائم.

[2]- **L**'accord-cadre de mise énoue vre de l'engage ment solennel du 01 en avril 2012 entre le médiateur de la CEDEAO une part et comité national de redressement de la démocratie restauration de l'état d'autre part – Mali : Faire la paix en pré parant la guerre. Rapport sur la paix et la sécurité dans l'espace CE DE AO, Op. Cit, P 06.

" عقدت أيضا منظمة الإيكواس قمة إستثنائية في: 26 أفريل 2012 أمرت فيها بالإرسال الفوري لوحدات إقليمية إلى مالي بهدف مساعدة البلاد على إعادة بسط سيادتها على منطقتها الشمالية الخاضعة لسيطرة المتمردين الطوارق وحلفائهم وقضت بتمديد الفترة الإنتقالية للبلاد لمدة 12 شهر."[1]

في حين تراجعت عن قرارها بنشر قوات قيمتها الإستثنائية التي عقدتها في: 03 ماي 2012 في السينيغال وأكدت بأن نشر قواتها في مالي مرهون بورود طلب إليها من حكومة مالي متمسكة على هذا الأساس بالحل السلمي القائم على أساس التفاوض.

إلى حين هذه الأدوار التي جسدتها الإيكواس في الأزمة المالية عكست طابع العمل بآليات المنظمة وقادة أعضاء دولتها دون إشراك فواعل خارجية.

في 19 ماي 2012 إجتمع مجلس الإيكواس للوساطة والأمن في أبيدجان بكوديفوار وقرر إرسال وفد مشترك للمجموعة الاقتصادية إضافة إلى الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة إلى مالي لتحذير المجلس العسكري في البلاد من العقوبات التي قد يواجهها إذا لم يتوقف عن التدخل في العملية السياسية ، إلى أن تم التوصل خلال لقاء الوفد مع العسكريين الذين قادوا إنقلاب 22 مارس إلى موافقتهم على السماح للرئيس المؤقت ديكوندا تراوري بمواصلة مهمته في قيادة العملية الإنتقالية، ومن أجل إحتواء الأزمة وضرورة التأهب لأي ظرف طارئ، إتفقت ثماني دول من غرب إفريقيا على تشكيل قوة تدخل إفريقية قوامها: 3300 جندي بموجب القرار الأممي رقم: 2012/2085 بدافع نشر القوات في الشمال لقادة العمليات وإستعادة مناطقه من الجماعات الدينية المتطرفة وحلفائها من المتمردين الطوارق،[2] وقد حددت مهام هذه البعثة أو القوة حسب خذا القرار بـــ :

- المساهمة في إعادة بناء قدرة قوات الدفاع والأمن المالية.

1-International chisisgroup , Mali : Eviter l'escala de synthèse et recommandations, eapport Afrique N° 189, 18 juillet 2012, P 24

2- Mali : Faire la paix en préparant la guerre, rapport sur la paix et sécurité dans l'espace CEDEAU, Op. Cit, P04.

- دعم السلطات المالية في استعادة مناطق الشمال مع إتخاذ كافة التدابير الملائمة للحد من أثر الإجراءات العسكرية على السكان المدنيين
- العمل على تحقيق الإستقرار وحفظ الأمن وتهيئة بيئة آمنة من أجل إيصال المساعدات الإنسانية والعودة الطوعية للمشردين داخليا واللاجئين بالتعاون مع المنظمات الإنسانية.

ومن أهم ما صدر عن قرار مجلس الأمن الدولي دعوة كل من الإتحاد الإفريقي بالتنسيق مع المجموعة الإقتصادية والأمين العام للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والشركاء المعنيين بالأزمة في مالي إلى تزويد بتقرير كل 60 يوما حول نشر بعثة الدعم الدولية بقيادة إفريقية في مالي "أفيسما" ونشاطاتها.[1]

لقد برز دور الإيكواس في تكليف الرئيس البوركينافاسي بالتفاوض مع ممثلي أنصار الدين على أمل إقناع الجماعة بقطع علاقاتها مع تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي والقبول باتفاق مع الحكومة المالية الذي تمخض عنه:

- نبذ التطرف والإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.
- تجسيد الحوار مع جميع أطراف النزاع لحل الأزمة في مالي دبلوماسيا عن طريق المفاوضات مع الجماعات المسلحة الناشطة بالمنطقة المالية وحدودها.

نتج عن هذا الإتفاق تعهد جماعة أنصار الدين بنبذ التطرف والإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والدخول في حوار مع جميع الأطراف بواغادوغو نوفمبر 2012.

أما عن تبني منظمة الإيكواس التدخل العسكري بقيادة إفريقية، فقد عقدت المجموعة الإقتصادية في: 11 نوفمبر 2012 قمة طارئة صادقت فيها على مفهوم جديد للتدخل يقوم على نشر قوة دولية بقيادة إفريقية في مالي وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة مع رفع قوات الوحدات التي سيتم نشرها في مالي من: 3300 عنصر إلى: 5500 عنصر

[1] - قرار مجلس الأمن الدولي، رقم: 2085، الصادر بتاريخ 2012/12/20، الجلسة رقم: 6898، 2012، ص 64

بموافقة من مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي ومجلس الأمن الدولي بتاريخ: 13 نوفمبر 2012.

بعد التدخل الفرنسي من جراء تأزم الوضع بمالي ساندت الإيكواس هذا التدخل الخارجي من فرنسا ودعمت مهامها في المنطقة بماعية مجموعة من الدول الإفريقية ساهمت بقواتها كالنيجر، بوركينافاسو، نيجيريا...إلخ بالتحرك في أجزاء متفرقة بشمال مالي وقد نتج عــن ذلك:

- إنسحاب الجماعات المسلحة التي كانت تزحف باتجاه الجنوب
- المصادقة على خارطة الطريق من قبل البرلمان المالي، التي تلتزم فيها الحكومة الإنتقالية باستعادة الأمن الإقليمي وتنظيم إنتخابات حرة ونزيهة[1]، كما إقترحت المجموعة الإقتصادية تحويل بعثة أفيسما إلى قوة حفظ سلام أممية وعقدت إجتماعات لقادة أركان الجيوش لبلدان الإيكواس في إطار تحويل هذه البعثة بقيادة إفريقيا لدعم مالي أفيسما إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأطراف لتحقيق الإستقرار في مالي باسم مينوسما، التي يقدر قوامها 12640عنصر، وهو ما تم تنفيذه في : 01 جويلية 2014، وعلى ضوء "دعم المجموعة الاقتصادية للإنتقال السياسي في مالي قامت هذه الأخيرة بإيفاد بعثة تابعة لها لمراقبة الانتخابات الرئاسية بمالي التي جرت في شهر جويلية 2013 والإنتخابات التشريعية في نوفمبر من نفس السنة"[2]

من خلال دور منظمة الإيكواس في الأزمة المالية، يمكن الحكم على طابع جهودها تميز بالتعاون المشترك مع منظمات إقليمية كالإتحاد الإفريقي ودول جوار مالي وبالتنسيق مع مجلس الأمن الدولي وإملاءات قرارته الدولية أثناء التدخل الفرنسي في المنطقة.

بعد فشل الخيار العسكري في مالي وزيادة حدة التوتر بين الجيش والجماعات المسلحة في منطقة كيدال ، ما أدى إلى معارك دامية، تم التوصل بعدها إلى وقف إطلاق

[1]- **C**oir le site de la mission multidimensionnelle intégrée des nations unies pour la stabilisation au mali ,https://www.un.org/fr/peacekeeping/minusma/background.shtml

[2]- نص قرار مجلس الأمن الدولي، رقم 2100، الصادر بتاريخ : 2013/04/25، تحت الجلسة رقم : (6952)، 2013.

النار في : 23 ماي 2014 بعد تدخل الرئيس الموريتاني "محمد ولد عبد العزيز" وبداية المفاوضات الرسمية في جويلية 2014 بالعاصمة الجزائرية أين تبنت الجزائر الأزمة المالية بإطلاق مفاوضات السلام الشاملة في مالي بدعم من المنظمات الإقليمية والدولية وبلدان الجوار، في حين ساهمت المجموعة الإقتصادية في إطار مبادرة الجزائر لإتفاق السلم والمصالحة 2015 من خلال الجولة الأولى والثانية للمفاوضات بين الأطراف المتنازعة أي (الحكومة والحركات المسلحة).

لقد فشل إتفاق السلم والمصالحة الجزائري فترة توقيعه في حل أزمة مالي وتعقيداتها بالرغم من أنه كان مرحب به من طرف أطراف النزاع الداخلي، والأسباب في ذلك تعود إلى سيطرة الفواعل الخارجية كالتدخل الفرنسي والطرف الأمريكي...إلخ، فاستمرت الأزمة في مسارها بين إنقلاب أمني ونشاط الجماعات المسلحة داخل وخارج حدود مالي، بالإضافة إلى تواصل الصراع بين الحركات الأزوادية في شمال مالي والحكومة في الجنوب.

أدى إنقلاب أوت 2020 على السلطة إلى "عقد قادة الإيكواس قمتين إستثنائيتين وفرض عقوبات على دولة مالي تمثلت في :

- "إغلاق حدود بلدان المجموعة الإقتصادية مع مالي
- تجميد أرصدة مالي لدى المصارف ومنع التحويلات البنكية
- سحب كافة الدبلوماسيين من باماكو"[1].

وبعد حوالي تسعة أشهر إقترح المجلس العسكري المالي بقيادة **آسيمي غويتا** على الإيكواس تمديد قترة الإنتقال إلى الديمقراطية لمدة خمس سنوات، إلا أن المجموعة الإقتصادية رفضت هذا المقترح بسبب تماطل المجلس العسكري بإعادة السلطة إلى المدنيين، فعقدت القمة الإستثنائية يوم: 09 جانفي 2022 في غانا أصدرت من خلالها فرض عقوبات إقتصادية صارمة على مالي وأخرى مالية منها:

- إغلاق الحدود البرية والجوية مع مالي.

[1]- "إيكواس" فرضت عقوبات على مالي.. تعرف أكثر على المنظمة التي تقود غرب إفريقيا، على الرابط التالي: https://www.ljazeera.net، تاريخ الإطلاع :2023/02/18 ،على الساعة: 21:10 .

- تعليق جميع المعاملات التجارية والمالية بين الدول الأعضاء في الإيكواس ومالي
- تعليق حصة مالي في جميع المساعدات والمعاملات المالية في بنك الإيوكواس للإستثمار والتنمية (EBID) وبنك التنمية لغرب إفريقيا (BOAD)[1].

مستثنية بذلك المنتجات الغذائية والصيدلانية والإمدادات الطبية والمنتوجات البيترولية وطاقة الكهرباء، في حين لايزال سريان هذه العقوبات لحد الساعة.

المطلب الثاني: دور الأطراف الخارجية في الأزمة المالي

1)- دور التـــــدخل الفرنسي:

تعتبر مالي مستعمرة فرنسية منذ سنة 1894 أين حكمت فرنسا دول من غرب إفريقيا وكانت تحت سيطرتها كمناطق نفوذ بالقارة، ولعل الجذور التاريخية والخلفية الإستعمارية أكبر دليل على التواجد الفرنسي بالمنطقة منذ عقود سابقة.

عانت **دولة مالي** منذ نيل إستقلالها من كثرة النزاعات الجهوية ومشكلة إقليم شمالها المهمش الذي لا زالت تداعياته تشكل بؤرة توتر وصراع، في حين زاد تصعيدها أكثر في أزمة 2012 التي فجرت الأوضاع بمالي بسبب عمليات التمرد المسلحة.

من جراء الإنقلاب الأمني وعدم قدرة السلطة المالية السيطرة على الأوضاع آنذاك إستدعت الضرورة مساعدة أطراف خارجية لتدارك هذه المعظلة الأمنية وحالة عدم الإستقرار الداخلي، حيث طالب الرئيس المالي المجتمع الدولي وعلى وجه الخصوص الطرف الفرنسي، وفي شهر جانفي من سنة 2013 لعب الوجود العسكري الأجنبي في مالي دورا محوريابالتصدي لتوسع التنظيمات المتشددة على أراضيها، في 11 جانفي 2013 وضعت فرنسا أقدامها في مالي وأطلقت فرنسا عملية **سرفال** بالمنطقة من أجل وقف تقدم الجهاديين وفي نهاية شهر جانفي من نفس العام، إستعاد الجنود الفرنسيون والماليون من الجيش النظامي مدينة غاو ثم دخلوا إلى تمبكتو من دون قتال قبل أن يسيطروا عل مطار كيدال وهي مناطق بشمال مالي إستولى عليها المتمردون الطوارق الإنفصاليون في بداية التمرد وقد

[1]- حكيم ألادى نجم الدين، عقوبات الإيكواس على مالي وثلاثية التنافس الفرنسي الروسي الصيني، مركز الجزيرة للدراسات،، على الرابط التالي: Httpd://studies.aljazeera.bet،تاريخ الإطلاع:2023/02/19 ،على الساعة:00:02

حلت عملية **سرفال** الفرنسية لمواجهة الإرهاب بمالي ومكافحته بالقوة، يقول في هذا الصدد الرئيس الفرنسي بإعلانه في مؤتمر صحفي بعد التدخل العسكري في مالي: "...وبطلب من الرئيس المالي وتماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة فقد ألزمت نفسي بدعم الجيش المالي في مواجهة العدوان الإرهابي والذي يهدد غرب إفريقيا كلها... ومهمتنا تتمثل في نشر قوة تدخل إفريقية لمساعدة مالي على إعادة الوحدة الإقليمية"[1]، وقد إستغل الطرف الفرنسي تدخله في الأزمة بطلب من الحكومة المالية وبموجب القرار الأممي لمجلس الدولي تحت رقم: 2085.

عرف التدخل الفرنسي في مالي ثلاث مراحل مختلفة بداية من جانفي 2013 إلى غاية إنسحابه جزئيا من مالي وهي على النحو التالي:

أولا: ركزت الخطة في المرحلة الأولى على توطيد سيطرة القوات الحكومية على جنوب مالي من خلال الدعم اللوجيستي الإستخباراتي مع التدريب والتنظيم المسلح بهدف وقف إنتشار الجماعات الإرهابية إلى الجنوب.

ثانيا: إستهلت القوات الفرنسية قيادة العمليات العسكرية في إقليم أزواد بشمال مالي في هذه المرحلة إستعادت المدن الرئيسية في الإقليم والسيطرة على محاور الطرق الكبرى كما أطاحت بأخطر التنظيمات المسلحة وتدمير مخازن السلاح التي تمتلكها.

ثالثا: تأمين العاصمة باماكو لضمان الإستقرار بها وإستدامة مؤسساتها وتعزيزها بقوات فرنسية إضافية في الدول الإفريقية المجاورة (بالساحل العاج، تشاد) بغرض توفير الحماية للمصالح الفرنسية، والعمل على توطيد الإستقرار في شمال البلاد.[2]

بعد إشتداد النزاع المسلح داخل مالي، إستعادت مجموعات متمردة من الطوارق والعرب السيطرة على مدينة كيدال بعد مواجهات عنيفة إنهزم فيها الجيش المالي، في شهرجانفي من سنة 2014 أستبدلت سرفال بعملية **برخان** ذات الأبعاد الإقليمية بمشاركة **3000 جندي** فرنسي في منطقة الساحل. وفي شهر ماي 2015 تم توقيع إتفاق السلام في

[1]- مبروك غضبان، التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته ، العدد:11 ، جامعة باتنة ،قسم العلوم السياسية، 2014 ، ص69

[2]- غدير دليلة، الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي (دراسة حالة مالي)، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص 49

الجزائر العاصمة بين الحكومة المالية والمتمردين حيث كان تطبيقه آنذاك صعب المنال وكنتيجة لهذا الوضع تضاعفت الهجمات على القوات المالية والأجنبية نذكر منها:

- أعمال هجوم على الأماكن التي يرتادها الأجانب باستخدام عبوات يدوية الصنع وهجمات خاطفة على دراجات نارية
- إعتداء على مطعم بمدينة باماكو من طرف الجماعة الجهادية تستهدف أطراف غربية
- إستهدفت الجماعة فندق راديسون بلو في باماكو أدى إلى مقتل 20 شخص منهم 14 أجنبـيا.

في شهر مارس سنة 2017 إتحد الجهاديون من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مع حركة الداعية الفولاني المتطرف المدعو: **أمادو كوفا** تحت مظلة جماعة نصرة الإسلام والمسلمين بقيادة الزعيم الإسلامي **إياد أق غالي** المنتمي إلى الطوارق، وانتشر تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وشن سلسلة من الهجمات الواسعة في نهاية سنة 2019 على قواعد عسكرية في كل من مالي والنيجر، في حين صنف هذا الأخير العدو الأول خلال قمة مدينة بـو (جنوب غرب فرنسا) في جانفي 2020 بين باريس وشركائها في مجموعة دول الساحل الخمس.

في بدايات عام 2020 واصلت عملية **برخان** الفرنسية سياستها في القضاء على الكوادر الجهادية وعلى رأسهم زعيم تنظيم القاعدة **عبد المالك دروكدال** والقائد العسكري للحركة **باه أق موسى**، وفي سنة 2021 قامت القوات الفرنسية أيضا بقتل زعيم تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى **عدنان أبو وليد الصحراوي**، كما شهدت مالي في فترة تسعة أشهر إنقلابين،الأول إنقلاب أوت 2020 الذي أطاح بالرئيس المالي إبراهيم كيتا والثاني إنقلاب ماي 2021.[1]

[1]- مالي: عودة على أبرز محطات الوجود العسكري الفرنسي طيلة الأعوام التسع الماضية، على الرابط الآتي: https://www.france24.com، تاريخ الإطلاع: 2023/02/19 ، على الساعة: 01:22

بعد الإنقلاب الأخير تدهورت العلاقات بين فرنسا والسلطة المالية في ظل حالة عدم الإستقرار والإنفلات الأمني، أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في: 10 جوان 2021 الرحيل التدريجي لـ : 5000 عنصر من قوة برخان وإلقاء عدد قليل من عناصرها.

رغم الجهود التي قامت بها فرنسا من خلال تدخلها العسكري في مالي إلا أنها فشلت في آخر المطاف ولم تحقق آلية القوة العسكرية مآربها، بل هناك كثير من المحللين السياسيين يرون بأن نشاط الجماعات الإرهابية بمالي فترة التدخل العسكري الفرنسي زاد بوتيرة متصاعدة مقارنة بالفترة السابقة.

2)- دورالأمـــــم المتـحدة:

باعتبار أن منظمة الأمم المتحدة أعلى هيئة دولية في العالم تضمن بدورها حفظ السلم والأمن الدوليين[1]، فقد كان من الضروري توجيه النظر صوب التحديات الأمنية التي تهدد القارة الإفريقية ومنظمة الساحل الإفريقي، حيث تتبنى الهيئة العديد من الإستراتيجيات حسب طبيعة التهديد إذا كان أمني أو تنموي أو بيئي.

نص ميثاق منظمة الأمم المتحدة في الفصل السادس من المادة "**33**" واجب اللجوء الإلزامي إلى طريقة الحل السلمي من خلال مفاوضات مباشرة وتحقيق وساطة مع المنظمات الإقليمية إسقاطا لجهود الهيئة في ملف الأزمة المالية، قابل مجلس الأمن مختلف التطورات التي حدثت في مالي من هجوم المتمردين المسلحين بشمال مالي بالإضافة للإنقلاب العسكري بإصدار قرار يقضي بفرض عقوبات على المتمردين المتحالفين مع القاعدة، موجها رسالة تحذير إليهم مع فك إرتباطهم بالجماعات المتطرفة في المنظمة.[2]

كما دعا مجلس الأمن الدولي بتاريخ 22 مارس 2012 العودة الفورية للنظام الدستوري والحكومة.

---

[1]- جون بيليسوستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط1، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 585.

[2]- الساحل الإفريقي: أفغنة مالي، نظرة جزائرية، من الرابط: https://algerian-vision.com، بتاريخ دخـول الموقع: (2023/04/25) على الساعة (22:31).

المنتخبة ديمقراطيا في مالي بعد إستيلاء جنود متمردون على السلطة وإغلاق حدود البلاد إثر الإطاحة بالرئيس أمادو توماني توري وطالبهم بإنهاء العنف والعودة إلى ثكناتهم.[1]

بالإضافة لذلك دعا مجلس الأمن المجلس العسكري لتنفيذ الإتفاق الذي وقعه مع التجمع الإقليمي والرئيس، الذي يقتضي أن يقدم الرئيس المخلوع إستقالة رسمية من منصبه ليتولى منصب الرئاسة ديانكوندا تراوري وفقا للدستور مع تعيين شيخ موديبوديارا رئيسا للحكومة الانتقالية.[2]

- واكبت جهود الأمم المتحدة الأوضاع، حيث أصدرت ثلاثة قرارات بشأن الأزمة في مالي وهذا بعد رفع مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي طلب المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا "أزواد" شمال البلاد.

فجاء القرار الأممي الأول بشأن الأزمة في مالي تحت رقم: 2056 الصادر بتاريخ 05 جوان 2012 بشأن تعزيز الأمن في غرب إفريقيا، وقد شمل عدة فقرات عن الوضع في مالي بما فيها التأكيد على سيادة مالي ووحدتها الإقليمية، كما أدان محاولات الإنقلاب وشدد على ضرورة الحوار بين مختلف الأطراف، رافضا هجمات الجماعات المتمردة المسلحة ضد القوات المالية والمدنيين بالإضافة إلى رفضه بيان الحركة الوطنية لتحرير أزواد المتعلق باستقلال شمال مالي ويعتبرها باطلة.

كما إعتمد مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2071 بشأن مالي الصادر في 12 أكتوبر 2012 الذي يأذن للإيكواس والإتحاد الإفريقي بوضع خطة للتدخل العسكري الدولي في مالي بتقديم تقرير في غضون 45 يوما[3] لنشر قوة دولية يقارب تعدادها 3000 جندي، كما إشترط على الجماعات المتمردة قطع علاقاتها بالحركات الإرهابية، ويلاحظ على هذا القرار بأنه يتوافق بشكل كبير مع الرؤية الفرنسية.

---

[1]- مجلس الأمن يطالب بعودة الحكومة الشرعية في مالي فورا، من الرابط: https://france24.com، بتاريخ الدخول الموقع: (2023/04/25) على الساعة (22:31)

[2]-Angeliasandera,« Apolitical,securitxand humantarianchisis ; Nonthen Mali », P3 www.cimicweb.prg, (25/04/2023).

[3] - عبير شليغم، التدخل الفرنسي في مالي وإنعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي ، مذكرة ماستر: علوم سياسية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2014/2013، ص 65

جاء القرار الثالث رقم: **2085** الذي أصدره مجلس الأمن في 20 ديسمبر 2012 والذي ينص على تدريب القوات المالية لكي تؤدي جميع مهامها في الدفاع عن وحدة البلاد وحث الدول والمنظمات الإقليمية وكذا الدولية على القيام بصورة منسقة بتقديم المساعدة والخبرة الفنية لهذه القوات، فدعا أيضا لنشر بعثة دولية بقيادة إفريقية **أفيسما** لفترة أولية مدتها سنة واحدة.

إضافة إلى ذلك درس مشروع قرار يقضي بنشر **قوات حفظ السلام** بدلا من البعثة الدولية لدعم مالي، تتألف من 12 ألف و 600 جندي إلى مالي لدعم القوات الفرنسية عند الحاجة في مواجهة تهديدات المتطرفين الإسلاميين.

لم يكتف مجلس الأمن بهذا فحسب بل أصدر قرار تحت رقم: **2100** المتخذ بالإجماع في: 25 أفريل 2013، المتضمن إنشاء قوة حفظ السلام في مالي إعتبارا من أول شهر جويلية بهدف دعم عملية الإنتقال السياسي والمساعدة في استقرار مالي، وبعد حوالي سنة أو أكثر «قرر مجلس الأمن بالإجماع تحت قرار: **2164** بتاريخ 25 جوان 2014 أنه يجب على البعثة التركيز على المسؤوليات مثل ضمان الأمن والإستقرار والحماية للمواطنين ودعم ومساندة الحوار السياسي الوطني والمصالحة والمساعدة على إعادة تأسيس سلطة الدولة وإعادة بناء قطاع الأمن وتقرير وحماية حقوق الإنسان في الدولة »[1].

في سنة2015 إقترحت الجزائر مبادرتها في الملف المالي وفق إتفاق السلم والمصالحة الذي لاق دعم ومساندة مجلس الأمن الدولي خاصة وأن الجزائر تعد من الدول الرائدة في مكافحة الإرهاب.

إلا أن إتفاق الجزائر رغم جديته في تلك الفترة إتجه نحو الإجهاض بسبب التدخلات الخارجية كالطرف الفرنسي والجماعات المسلحة الناشطة بالمنطقة وتأزم الوضع في مالي بسبب الصراع بين القوات النظامية والجماعات المسلحة خاصة بالفترة مابين 2015 إلى

[1]- مينو سما/ الأمم المتحدة حفظ السلام، على الموقع: httpd://peacekeepihg.un.org، تاريخ الدخول : 2023/04/29 على الساعة (11:45).

غاية 2019، حيث وصلت أعمال العنف من الشمال إلى الوسط والجنوب ثم إلى بوركينافاسو و النيجر المحيطتان بمالي، مـما يهدد بخلق إنفلات أمني في منــطقة الساحل.

ومن جــراء تزايد الإشتباكات بين الأطراف المالية التي أفرزت إنقلابين بمالي خلال تسعة أشهر بين سنتي 2020 و2021،عقد مجلس الأمن الدولي لقاءات في مالي مع الأطراف الداخلية للأزمة، هذا اللقاء تضمن محادثات مع ممثلي الجماعات المسلحة الموقعة لإتفاق السلام المبرم في 2015 بوساطة جزائرية والوفد الأممي كالسفير النيجيري لدى الأمم المتحدة "عبده أباري" والسفيرة الأمريكية **ليندا توماس غرينفيلد**، الذي أكد على ضرورة:

- دعم المنظمات الإقليمية (الإتحاد الإفريقي، منظمة الإيكواس).
- الحرص على تنظيم الإنتخابات بعد الإنقلابين وتطبيق مسار إتفاق السلم والمصالحة.

وعلى ضوء قرار مجلس الأمن رقم **2649**/2022 بشأن الوضع في جمهورية مالي المدعم لمشروع إتفاق السلم والمصالحة الذي تقوده الجزائر وأكد باتخاذ كل الإجراءات اللازمة ضد من يعرقل تنفيذ الإلتزامات التي يتضمنها هذا المشروع.[1]

منذ تعرض مالي للانقلابين سنة السابقين وسحب فرنسا قواتها تدريجيا من المنطقة يلاحظ أن دور الأمم المتحدة أصبح يتجه نحو تشجيع المقاربة الجزائرية ودعمها من خلال إتفاق السلم و المصالحة ويتضح هذا الإتجاه في طبيعة الإجتماع المنعقد في نيويورك بتاريخ 2023/04/12 الذي يشيد فيه مجلس الأمن الاممي بالجهود التي تقوم بها الجزائر إزاء الملف المالي ومحاولة عودة الإستقرار إلى مالي محاولا تقريب وجهات النظر والدعوة إلى ضرورة التطبيق السريع والكامل لاتفاق الجزائر الذي أضحى تجسيده أمر مهم أكثر من أي وقت مضى سيما في هذا الظرف الإنتقالي الراهن.[2]

[1] - سعيد بركان، مجلس الأمن الدولي يشيد بدور الجزائر في مالي، على الموقع :https://www.aps.dz، تاريخ الاطلاع: 2023/04/29 على الساعة (12:22)

[2] - الأمم المتحدة تشيد بالدور المحوري للجزائر في تسوية الأزمة في مالي، على الموقع: hews-radioalgerie.dz، تاريخ الإطلاع: 2023/04/30 على الساعة (22:05).

3)- دور الولايات المتـحدة الأمريكية:

كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من إنفجار الأزمة المالية لسنة 2012 بالدعوة إلى تجاوز الضغوط عن طريق الحوار وليس العنف وطالبت بالعودة الفورية للنظام الدستوري بالبلاد، أما عن موقفها تجاه إنقلاب مارس 2012 الذي قام به أمادو سانغو فنوهت على ضرورة الحفاظ على الوحدة الترابية لمالي وعودة الأمن والاستقرار، في حين وافقت الولايات المتحدة على فكرة دول مجموعة غرب إفريقيا بإرسال 3200 جندي إلى مالي داعية بذلك إلى إرساء الأمن والاستقرار في مالي إلا أنها غيرت موقفها تجاه الأزمة من الحل السياسي والسلمي إلى التدخل العسكري مساندة بذلك فرنسا نتيجة ممارسة هذه الأخيرة الضغوط عليها من أجل التدخل و أقحمت الجزائر ميدانيا للمشاركة أيضا، وقد برز ذلك من خلال إنعقاد الدورة الأولى للحوار الإستراتيجي الأمريكي الجزائري بواشنطن أواسط أكتوبر 2012. وفي هذا السياق منحت أمريكا معدات عسكرية للجيش المالي.

ما يمكن فهمه من خلال التصور الأمريكي ودوره بشأن مالي لا تصنع قرارات بمفردها وإنما بماعية دول أوروبية كفرنسا ومنظمات إقليمة (الإتحاد الإفريقي، منظمة الإيكواس) ودول جوار مثل الجزائر، وهذا ما يعكس عدم إرادة أمريكا في التدخل المباشر في أزمة مالي بدافع رفض فتح جبهات أخرى على نفسها في العالم.

على أساس أن القارة الإفريقية تعتبر مركز إستقطاب دولي ومصدر للتنافس الغربي على الموارد والثروات، لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تجسيد عدة مبادرات ومشاريع سابقة بالساحل الافريقي سعيا منها لصد النفوذ الصيني المتزايد وبسط نفوذها الواسع ومن هذه المبادرات نجد:

أ/ مبادرة عمـــــوم الساحل:

وتعرف بمبادرة **بان الساحل** الموجهة إلى أربع دول هي: موريتانيا، مالي، النيجر تشاد، التي تم الإعلان عنها في: 07 نوفمبر 2002 بغرض التصدي للإرهاب وتمكين دول الساحل بعدد من المساعدات العسكرية من أجل تعزيز مراقبة حدود كل من مالي وباقي

الدول أمام تنامي الجريمة المنظمة والتجارة غير المشروعة،[1] فأصبحت هذه المبادرة ميدانية على أرض الواقع منذ مارس 2004 خاصة بتواجدها العسكري في غاو وستاليت بمالي.

ب/ مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (tscti):

تحولت مبادرة عموم الساحل في عام 2005 إلى مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء لتشمل الجزائر، ليبيا، السينيغال، تونس، المغرب، بوركينافاسو، نيجيريا، لمنع تحول المنطقة إلى ملجأ للجماعات الإرهابية، وقد قدرت ميزانية المبادرة عام 2005 بـ 100 مليون دولار وشهدت تزايد كبير في السنوات التي تلتها.

ج- القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة في إفريقيا (الأفريكوم):

تأسست هذه القيادة بتاريخ: 06 فيفري 2007 من طرف الأسبق جورج دبليو بوش وكان إنطلاقها العملي منذ شهر فيفري 2008 ومقرها مدينة شتونغارت الألمانية، إذ تتلخص مرد أسباب إنشاء الأفريكوم حسب القائد « ويليام وورد» إلى المصالح الأمريكية بالقارة السوداء منها:

- مكافحة الإرهاب من جراء ما شهدته أمريكا في أحداث 11 سبتمبر 2001 لاسيما أن الإرهاب منابعه تأتي من قارة آسيا وإفريقيا
- تأمين مصادر النفط وهو مسعى أمريكي لإنتاج مجال حيوي نفطي في إفريقيا كبديل إحتياطي
- مواجهة النفوذ الصيني بالمنطقة الإفريقية والذي يعرف تصاعد كبير خاصة في المجال العسكري والاقتصادي.

ويأتي دور الأفريكوم في العديد من المهام، أبرزها تدريب القوات على حفظ السلام وبرنامج تجهيز وتسليح جيوش الدول الواقعة في منطقة الساحل والصحراء بالمعدات

[1]- محند برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، على الرابط: www:politics-ar.com/ar2/?p=3003، تاريخ الإطلاع: 2023/02/20، على الساعة: 23:12.

العسكرية الأمريكية من حوامات وطائرات الإستطلاع وأجهزة الرؤية الليلية القادرة على العمل في الصحراء.[1]

ما يلاحظ من خلال المبادرات الأمريكية أنها ترسخ مصالحها الشخصية في منطقة الساحل الإفريقي ذات البيئة الملتهبة وتحاول منافسة النفوذ الصيني بالمنطقة.

المبحث الثاني: ظروف توقيع إتفاق السلم والمصالحة

قبيل توقيع إتفاق السلم والمصالحة بقيادة الجزائر والتعجيل بتطبيقه، شهدت الأوضاع الداخلية المالية إنفلات أمني متزاية بتلك الفترة وتعقيدات كثيرة لنشاط فواعل عبر مستويات متعددة، الأمر الذي يقود كل باحث لمعرفة ظروف كل من دولة مالي والجزائر والجوار الإقليمي بمنطقة الساحل الإفريقي الملتهبة أمنيا ما بين 2014 و2015.

أولا: أوضاع دولة مالي قبل توقيع الإتفاق

عرفت مالي قبل وأثناء توقيع إتفاق السلم والمصالحة عدة أحداث ووقائع عكست حالة عدم الاستقرار وظاهرة اللأمن بسبب الإشتباكات بين الحكومة المركزية والحركات الأزوادية في منطقة شمال مالي التي يعتبرها العديد من الباحثين والمحللين السياسيين بؤرة صراع ومركز تأجج الأزمة، خاصة بمدينة كيدال، غاو، تمبكتو، إذ يعيش هذا الإقليم من الدولة منذ سنوات على وقع أزمة أمنية على خلفية الإنقلاب العسكري في مارس 2012« حيث تنازعت الحركة الوطنية لتحرير أزواد مع كل من حركة التوحيد والجهاد وحليفتها حركة أنصار الدين للسيطرة على الشمال قبل أن يشن الجيش الحكومي مدعوما بقوات فرنسية في جانفي 2015» .[2]

من بين الظروف التي سبقت توقيع الإتفاق إنعكاسات النزاع الدامي بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد المطالبة بحكم ذاتي وقوات الجيش النظامي للحكومة المركزية الرافضة

[1]- محمد الأمين بن عيشة، الهندسة السياسية الأمريكية مشروع القرن الأمريكي الجديد أفريكوم، نظرة جزائرية، من الرابط: http://algerian_vision.com ،تاريخالإطلاع: (2023/04/30)، على الساعة: (13:14).

[2]- تجدد الاشتباكات في كيدال شمال مالي، على الموقع الآتي: http://www.aljazeera.het، بتاريخ الإطلاع: 2023/04/30، على الساعة (19:33).

لهذا المطلب وتريد إستعادة المناطق الشمالية، إذ نتج عن هذا الإشتباك في بلدة أنيفيس قرب كيدال:

- مقتل أكثر من 100 شخص
- إصابة 125 آخرين بحسب ضابط في قيادة أركان الجيش المالي.

كما شهدت الأشهر الأولى من سنة 2015 حصيلة من الأحداث والوقائع نذكر من أهمـــها:

- بتاريخ: 18 جانفي2015، تجدد الإشتباكات بين مجموعات مسلحة في شمال مالي
- بتاريخ: 28 جانفي 2015، عدد من القتلى في هجوم إنتحاري ضد المتمردين في مالي
- في شهر فيفري 2015 عبر الرئيس الفرنسي للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة عن أمله بتوقيع إتفاق سريع للسلام في مالي
- بتاريخ: 18 مارس 2015، مقتل جنديين هولنديين في تحطم مروحية هجومية في شمال مالي، ووقوع مخطوطات تاريخية هامة بتمبكتو في أيدي المجموعات المتشددة
- بتاريخ: 15 أفريل 2015 مقتل 3 مدنيين وإصابة 09 جنود حفظ السلام في هجوم إنتحاري.

في هذه الفترة برزت جهود الجزائر من خلال جولات المفاوضات للسلام والتي بدأت منذ: 23 ماي 2014 إلى غاية توقيع مالي على إتفاق لوقف المعارك مع ستة مجموعات مسلحة في الجزائر بتكليف وزير الخارجية رمطان لعمامرة من أجل إعداد أرضية تمهيدا لتوقيع إتفاق سلام شامل، ومن بين النقاط التي نص عليها الإتفاق كالآتي:

- وقف فـــوري لكل أشكال العـنف
- مواصلة إتخاذ إجراءات الثقة خصوصا إطلاق سراح الأشخاص المعتقلين

- تعهد الطرفان بمواصلة المفاوضات بحسن نية وروح بناءة من أجل التصدي للتوترات الميدانية الأخيرة.[1]

لم يقتصر مشهد الإنفلات الأمني على الأطراف الداخلية فقط، بل تعدى ذلك إلى ظهور التهديد الإرهابي المتمثل في نشاط تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وحركة أنصار الدين وجماعة المرابطة وجبهة تحرير ماسينا التي إستهدفت كل منها موقع معين والقيام بهجمات ضد كل كيان أو قوة موالية للحكومة المالية.

فبالرغم من تظافر جهود قوات الجيش المالي مع القوات الفرنسية بالإضافة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الإستقرار في مالي (مينوسما) إلا أنها لم تمنع من الهجمات الإرهابية بمالي.

في ظل الوضع المتأزم بمالي وتصاعد وتيرة الإشتباكات بين الأطراف الداخلية والفواعل الخارجية التي إستهدفت في كثير من الأحيان: مواقع الجيش المالي، الفنادق والمطاعم الكبرى، المدنيين، القوات الدولية، التمركز في مناطق شمال مالي والسيطرة عليها ... الخ، الأمر الذي استدعى تدخل الوساطة الجزائرية باتفاق السلم والمصالحة عبر آلياتها السلمية.

ثانيا: أوضاع دولة الجزائر قبل وأثناء توقيع الإتفاق

باعتبار أن الأمن الإقليمي هو إمتداد للأمن الوطني، ترسخ المبادئ الثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية مواقفها القيادية بمنطقة الساحل الإفريقي وتضامنها مع قضايا ومشاكل دول الجوار خاصة فيما تعلق بـ:

- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها
- مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم إستخدام القوة.

[1]- مالي توقع في الجزائر على اتفاق لوقف المعارك مع ستة مجموعات مسلحة، على الموقع: http://www.france24.com تاريخ الإطلاع: 2023/04/30 على الساعة: (23:42).

ومن الملفات الشائكة بالساحل لازالت لحد الساعة تشكل **أزمة مالي** عائقا أمام التنمية وتحقيق الاستقرار، فكانت الجزائر من الدول السباقة في تجسيد مقاربتها لإتفاق السلم والمصالحة من أجل تقريب وجهات النظر بين أطراف الأزمة المالية وإعادة الثقة بينهما.

في حين هناك ظروف سبقت تنفيذ الإتفاق على مستوى الجزائر نذكر منها:

سياسيا تولى الرئيس الجزائري العهدة الرابعة سنة 2014 وفوزه في الإنتخابات الرئاسية بالأغلبية الساحقة وهو مقعد على كرسي متحرك وحالته الصحية لا تسمح له بتأدية مهامه الدستورية على أكمل وجه، العامل الذي شكك في هذه الوضعية للرئيس بالسؤال المطروح: من يتولى زمام أمور الحكومة وتسيير السلطة التنفيذية؟، هل الوزير الأول أم السلطة العسكرية أم أطراف تعمل بالخفاء؟.

فإذا كان رئيس الدولة غير قادر صحيا فهذا يعني قبول الوزارة وتشكيلة الحكومة بهذا الوضع، مما يبرز أن صانع القرار ليس الرئيس وحده، حيث يؤثر هذا المشهد السياسي على القرارات الداخلية بل حتى على توجهات السياسة الخارجية ومواقفها، من جهة أخرى حصل في سنة 2015 تغييرات أمنية وعسكرية على مستوى أجهزة الدولة وتم تنحية الفريق "محمد مدين أشرف" من جهاز الإستخبارات الجزائرية وإحالته على التقاعد بقرار من رئيس الجمهورية، ويعد محمد مدين أشرف من أقوى رجال الدولة، الأمر الذي يعكس أزمة الثقة بين الرئيس والمسؤولين في الدولة.[1]

من الأوضاع التي واكبت مجريات مشروع إتفاق السلم والمصالحة "تعرض الجزائر لأزمة اقتصادية سنة 2015 وخسارة 7.8 مليار دولار بتصريح من الوزير الأول عبد المالك سلال آنذاك، إذ تعود هذه الأزمة إلى الإضطرابات التي عرفها سوق النفط"[2]،كما تراجعت مداخيل الجزائر من العملة الصعبة بنسبة 46% خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 على حد قول الباحث والمحلل الاقتصادي عابد شارف.

[1]- مصطفى فرحات، الجزائر.. خريف الجنيرال وربيع بوتفليقة، على الموقع: http://www.algazeera.net، تاريخ الإطلاع: 2023/05/01، على الساعة: (23:31).

[2]- الوزير الأول في الحكومة الجزائرية يعترف بأزمة اقتصادية وخسارة 1.8 مليار دولار، على الموقع التالي: http://arabic.cnn.com، تاريخ الاطلاع: 2023/05/01، على الساعة (00:02).

في حين شهدت الدولة قضايا فساد على مستوى مؤسسات الدولة واستغلال وضعية الرئيس الحرجة ، منها فضيحة فساد بشركة سوناطراك، وهي إحدى شركات المحروقات في العالم وقد تم توجيه إتهامات بالفساد ضد 06 متهمين منتمين للشركة قاموا بغسيل أموال بغية مواجهة الإنخفاض الحاد في أسعار النفط.

في هذا السياق أكد الدكتور **بوحنية قوي**، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ورقلة بأن المشهد المستقبلي في الجزائر على ضوء الأوضاع التي تعيشها بعد عهدة الرئيس الرابعة أي سنة 2015 سيتوقف على عدة عناصر منها دور المؤسسة الرئاسية ودور المؤسسة العسكرية خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط الذي يعد العمود الفقري للإقتصاد الجزائري وأساس موارده المالية وخريطة التحالفات الدولية والإقليمية فضلا عن الحالة الأمنية والتصدي لخطر الإرهاب.[1]

لم تقتصر ظروف الجزائر على الأوضاع السياسية والأمنية والإقتصادية بل تعدت إلى إحتياجات الأطراف المعارضة من (أساتذة، طلبة جامعيين، نقابيين، صحفيين... إلخ) أمام مقر البريد المركزي بالعاصمة وأماكن حساسة بالدولة في تأجيج الغليان الشعبي ضد العهدة الرابعة للرئيس الجزائري وهو في حالة صحية لا تسمح له بالقدرة على تأدية المهام الرئاسية والمطالبة بالدعوة إلى تطبيق المادة: 88 من الدستور التي تنص على شغور منصب الرئيس.

سايرت كل هذه الظروف بالجزائر توقيع إتفاق السلم والمصالحة سنة 2015 بمالي التي كانت أحد أسباب فشله بتلك الفترة.

ثالثا: أوضاع دول الساحل أثناء توقيع الإتفاق

عرفت منظمة الساحل الإفريقي قبل وأثناء توقيع إتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر مجموعة من التحديات الأمنية على مستوى الدول الواقعة بإقليمه، إذ شهد ولا يزال يشهد نشاط التهديد الإرهابي في صحراء الساحل كتنظيم القاعدة والجهاديين، في هذا

[1]- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، التحديات الأمنية ومستقبل الأوضاع في الجزائر، على الموقع الآتي: http://futureuae.com، تاريخ الاطلاع: 2023/05/01، على الساعة: (16:23).

السياق يؤكد أستاذ العلوم السياسية بجامعة ورقلة الدكتور: مبروك كاهي: "الهجومات المسلحة على المثلث الحدودي (مالي، النيجر، بوركينافاسو)، تبين إستمرار الجماعات الإرهابية في نهجها... وتعد ظاهرة الفدية من أهم عناصر تمويل الجماعات الإرهابية التي تضمن لها عامل التجنيد والحصول على الأسلحة من أجل استمرار نشاطها"[1]

وكنتيجة لهذا الخطر الأمني عرفت عدة دول ظاهرة النزوح والهجرة بحثا عن الإستقرار والأمن مثل النيجر ونيجيريا ... إلخ.

من جراء هذه التهديدات بين الحدود المشتركة لدول الساحل، تم تشكيل مجموعة دول الساحل (G5) في: 16 فيفري 2014 التي تضم خمس دول هي: موريتانيا، مالي بوركينافاسو، تشاد، النيجر، كإطار مؤسسي لتنسيق التعاون الإقليمي في غرب إفريقيا، إذ سعت هذه الأخيرة إلى تحسين الأداء بتدخلات منظمة الأمم المتحدة خاصة فيما تعلق بملف الإرهاب، الجريمة المنظمة، المخدرات... إلخ، ولعل القمة الأممية السبعين التي عقدها وزراء خارجية دول المجموعة التي تهدف إلى وضع إستراتيجية أمنية مشتركة.

إتسم الوضع في دول الساحل أثناء فترة توقيع إتفاق السلم والمصالحة في مالي بتنامي نشاط التنظيمات الإرهابية وتدهور أمني بدول الجوار، حيث وقع إنقلاب في بوركينافاسو ما بين 16 و17 سبتمبر 2015، وشهدت موريتانيا تداعيات خطر إقليم أزواد بمالي، الذي يعد معبر يسهل تسرب وتسلل الإرهابيين إلى موريتانيا مستغلين التشابه القبلي بين الموريتانيين والأزواديين، كما توسع عمل تنظيم جماعة بوكوحرام بالنيجر ونيجيريا وتشاد من تنفيذ لهجومات وعمليات قتل متكررة خلال شهر مارس 2015.[2]

بالفترة الممتدة بين سنتي 2014 و2015 يلاحظ عمليات التنسيق الدولية والتدخلات الخارجية مع دول الساحل كمنظمة الأمم المتحدة، الطرف الفرنسي والإتحاد الأوروبي من

[1]- حوار صحفي مع الأستاذ: كاهي مبروك، حول الوضع في الساحل أظهر فشل المقاربة الأمنية، على الموقع الآتي: http://eladidelyawmi.dz، تاريخ الاطلاع: 2023/05/02، على الساعة: (22:42).

[2]- د:غالب عبد العزيز الزامل، بين المخاطر والفرص- تحديات الإرهاب في منطقة الساحل، على الموقع: http://www.imctc.org، تاريخ الاطلاع: 2023/05/02، على الساعة: (22:14).

أجل تكثيف الجهود الأمنية ودعم الملف التنموي بمنطقة الساحل الإفريقي، المؤشر الذي يعكس فشل هذه الدول في مواجهة التحديات الأمنية والتطلع لبناء تنمية مستدامة لوحدها.

من الظروف التي سايرت توقيع الإتفاق تمدد النزاع الداخلي في مالي بسبب الإنفلات الأمني وعدم قدرة الدولة المالية السيطرة على مختلف الجماعات الإرهابية العابرة للحدود وتحول إقليم أزواد إلى سوق رائجة لانتشار الأسلحة بمختلف أنواعها بعد الأزمة الليبية 2011 التي منحت هذه الجماعات دفعة قوية وخبرة في القتال وامتلاك السلاح بطرق غير شرعية، العامل الذي شكل ولازال يشكل تهديد للأمن الإقليمي بمنطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الثالث: قراءة في البنود الرئيسية لاتفاق السلم والمصالحة

يتناول هذا المبحث قراءة وتحليل في أهم بنود ومواد الإتفاق التي تحمل في محتواها المتغيرات الأساسية للأزمة المالية باستخدام **منهج تحليل مضمون** في المطلب الأول وإسقاط نظرية المباريات على أطراف الأزمة في المطلب الثاني.

المطلب الأول: إسقاط منهج تحليل مضمون على إتفاق السلم والمصالحة

تخضع عملية تحليل الإتفاق إلى دراسة الجانب الشكلي وجانب المضمون وهي كالآتي:

أولا: تحليل الجانب الشكلي للإتفاق:

- **طبيعة الوثيقة وسياقها:** عبارة عن "إتفاق" وسياقها سياسي متعدد الأبعاد
- **إسم وعنوان الوثيقة:** إتفاق السلم والمصالحة
- **مصدر مبادرة الوثيقة:** الحكومة الجزائرية
- **طبيعة المبادرة:** وساطة إقليمية
- **الإطار الزماني والمكاني للوثيقة:** تم توقيع الإتفاق في تاريخ: 01 مارس 2015 بالجزائر العاصمة.

- **لغـــــة الوثيقة:** تمت كتابة الإتفاق باللغة الإنجليزية، مما يدل بأن هذا الإتفاق يجسد أبعاد دولية ويحضى باهتمام كبير من الباحثين الغربيين هذا من جهة ومن جهة أخرى تدخل ومشاركة أطراف أوروبية في هذا الإتفاق.
- **الموقعون في الوثيقة:** هم بالأساس حكومة مالي المركزية الحركة العربية للأزواد- التنسيقية من أجل شعب الأزواد- تنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة- الحركة الوطنية لتحرير أزواد- الحركة العربية للأزواد- ممثل الولايات المتحدة الأمريكية- الطرف الفرنسي.
- **عدد صفحات الوثيقة:** جاء محتوى الإتفاق في تعداد 27 صفحة
- **شكل كتـــابة الوثيقة:** كتبت وثيقة الإتفاق على شكل فصول ومواد وملاحق.

الجدول رقم 03: تعداد فصول ومواد وملاحق الإتفاق

عدد الفصول	عدد المواد	عدد الملاحق
20	68	03

- **وحدة الكلمة أو المفردة التي تكررت كثيرا:** هناك في الإتفاق عدة كلمات تكررت كثيرا، ونذكرها بالتصنيف وفق الجدول الآتـي:

عدد الكلمات المـكررة	كلمة الإتفاق	كلمة التنمية	كلمة شمال مالي	كلمة إعادة الإدماج	كلمة مالي
05	60 مرة	19 مرة	18 مرة	11 مرة	06 مرات
مجموع التـــكرارات				114	

يفهم من خلال هذا الجدول أن الكلمة الأكثر تكرارا هي كلمة الإتفاق ثم تليها كلمة التنمية وبعدها تأتي كلمة شمال مالي ثم مفردة إعادة الإدماج ثم كلمة مالي، وعليه تعكس الكلمات الثلاث:**(الإتفاق، التنمية في شمال مالي، إعادة الإدماج)** دلالات ذات أهمية في معالجة الأزمة في مالي بواسطة إتفاق السلم والمصالحة.

ثانـيا: تحليل جانب المضمون للإتفـاق:

تضمن إتفاق السلم والمصالحة في مالي عدة بنود ومواد لا يمكن تحليلها كاملة، ولكن في هذا العنصر قمنا باختيار وانتقاء **المتغيرات الهامة** التي تمس واقع الأزمة المالية

شكل رقم 03: يوضح المتغيرات الأساسية في الإتفاق

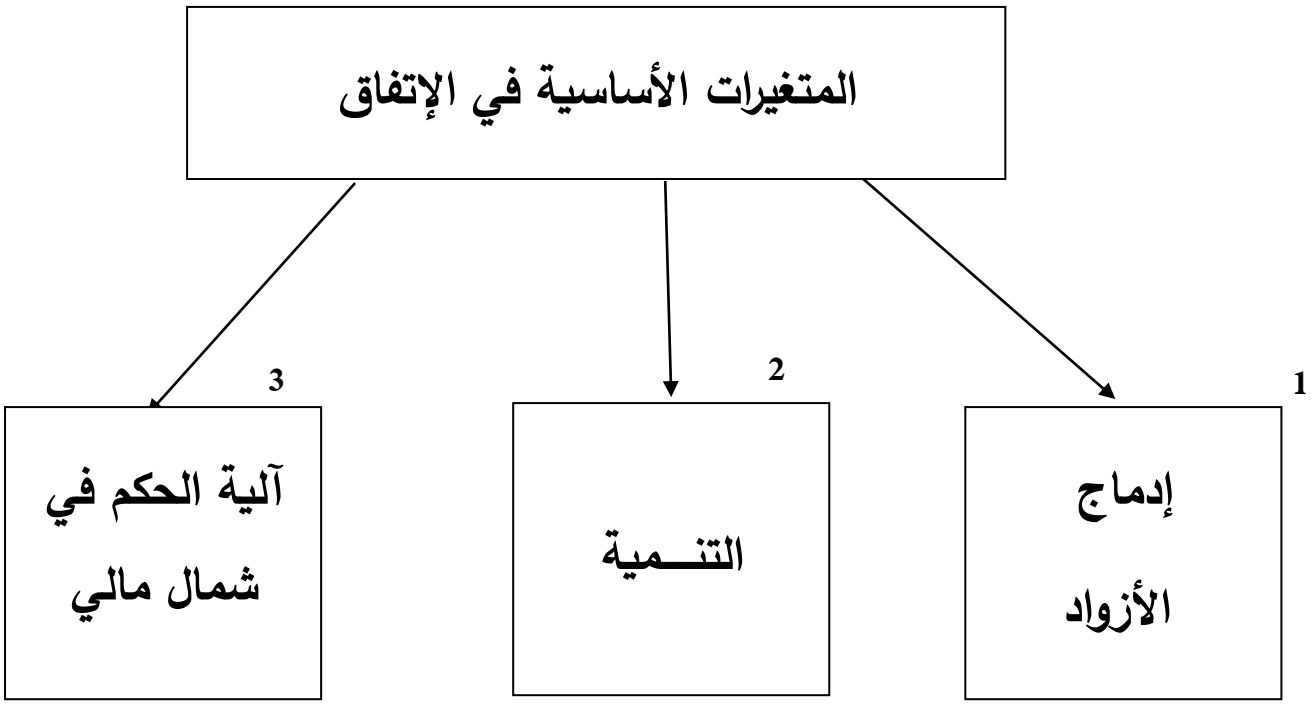

وعلى هذا الأساس تم إختيار بندين أو مادتين من أصل الإتفاق تخص كل متغير ومن خلالها نقوم بتحليل مضمون ومحتوى هذه المواد

01-تحليل المواد المتعلقة بمتغيرات إدماج الأزواد:

Chapter8 :cantonment,integrationanddisarmament,demobilization,andreinsrtion (ddr)

Article1:thecahtonmentprocess for combatants seeks toidentify those combatants eligible for integration or the ddr programme .

Thise process shall be cmpleted according to the stand ards and professional practces estabilished by the united nations meltidimensiohal integrated stabilisation mission in mali la mission multidimensionnelle integree des nations unies pour la stabilisation en mali ,minusma.

تنص المادة: 18 تحت الفصل الثامن صفحة رقم: 07 من وثيقة الإتفاق، عملية تجميع المقاتلين التابعين للحركات الأزوادية، من إعادة دمجهم وذلك بعد إختيار المؤهلين منهم وفق المعايير والممارسات التي تضعها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد وبعد برنامج نزع السلاح والتسريح من أجل ضمان الإستقرار بمالي ومحاولة إنهاء القتال بين الطرفين.

ما يمكن فهمه من سياق هذه المادة أن عملية إدماج المقاتلين تهدف إلى إعادة الثقة بين الطرفين والتشجيع على فكرة الإندماج الوطني.

أما عن إدماج المقاتلين ضمن ملامح الإتفاق الجديد، أكد على منح هؤلاء المقاتلين من إقليم أزواد "الحق في الحياة المدنية والوظائف العامة بما يشمل الجيش والشرطة... ومن المفترض دمج حوالي 26 ألف مقاتل سابق تم تقسيمهم على دفعتين بالتساوي دون إعلان موعد بدء دمج الدفعة الأولى والإكتفاء بتحديد موعد دمج الدفعة الثانية وذلك عامي 2023 و2024"[1].

Article 20 :integration shattke placeas and when the combatants are cantoh ed,either by integration in the units formed by the state,including in the armed and security forces,orincivilianlife .cantoned ex- combatants who are not integrated shall be subject to ddr.

تتضمن محتوى المادة رقم: 20 من الفصل الثامن بالضبط في الصفحة رقم: 08 من الإتفاق،على كيفية تجميع المقاتلين إما عن طريق الإندماج في الوحدات التابعة للدولة بما في ذلك القوات المسلحة وقوات الأمن، مما يعني إنخراط فئات المقاتلون من إقليم أزواد في قوات الجيش، وذلك من خلال إحتوائهم وامتصاص كتلة الغضب لديهم مع تغيير توجهاتهم من عناصر معارضين إلى موالين للحكومة المالية.

يعتبر متغير إدماج المقاتلين الأزواد في مناصب الدولة خطوة جريئة وهامة في حالة تحققها على أرض الواقع ،فهي تعكس فكرة تساوي الحقوق في المناصب والوظائف العامة بين سكان الشمال والجنوب.

[1]- آمنة فايد، دوافع مالي لإعادة إحياء اتفاق السلم والمصالحة، على الموقع الآتي: http://acpss.ahram.org.eg تاريخ الاطلاع: 2023/05/11، على الساعة: (13:42).

2- تحليل المواد المتعلقة بمتغير التنمية

Chapter 12:specific develope ment strategy

Article 33:adevellopment zone for the north ern region shall be created With aninterregional consultative council made up of representatives of the relevant regional assmbliies and tasked exclusively with coordinating efforts and resources in order to accelerate local socio-economic development and related questionts .

تنص المادة: 33 من الفصل رقم 12 للإتفاق على إنشاء منطقة تنموية بشمال مالي مع مجلس إستشاري إقليمي من خلال تنسيق الجهود والموارد من أجل تسريع التنمية الإجتماعية والإقتصادية المحلية.

مشكلة التنمية كانت ولا زالت أزمة بمنطقة شمال مالي وتصدرت أولويات مطالب السكان المهمشين بالمنطقة ،لهذا تم الإهتمام بموضوعها في وثيقة الإتفاق باعتبار أن إقليم أزواد بالشمال يزخر بثروات هامة كالذهب والمعادن المتنوعة والنفط، لذا لابد إستغلال هذه الموارد تنمويا من أجل إحياء هذه المناطق المهمشة.

Article 36 :the parties shall setup,under the auspices of the monitoring Committee for the present agreement (comite,du suivi dupresent accord, CSA),a «joint evaluation committee for nord mali » («mission devaluation conjointe au nord du mali,miec/nord mali ») in ordre to identify needs interms of rapid recovery,reducingpoverty and development in the zone. The mission shall take place no later than than three moths following sig nature of the agreement . The world bank.the African development bank(banque islamique de devloppment,bid),shalle beinvited to lead the mission,together with the government,other competent international institution,and representatives of the zone.

من محتوى المادة: 36 من الفصل رقم: 12 للإتفاق على إنشاء الطرفان تحت رعاية لجنة المراقبة للإتفاق مع لجنة التقييم المشتركة لشمال مالي من أجل تحديد الإحتياجات من حيث التعافي السريع والحد من الفقر والتنمية في المنطقة، ويجب أن تتم المهمة في موعد ليتجاوز 03 أشهر بعد توقيع الإتفاقية بالتنسيق مع البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية ودعوة البنك الإسلامي للتنمية مع الحكومة والمؤسسات الدولية المختصة الأخرى وممثلي المنطقة.

وتركز هذه المادة من الإتفاق على معالجة الظروف الإجتماعية لسكان الشمال من الفقر وظاهرة التشرد والجوع ومحاولة الأطراف معرفة المتطلبات والنقائص التي يحتاجها السكان في المنطقة الشمالية، من أجل تلبية حاجياتهم الإجتماعية وتنميتها.

ما يلاحظ في حيز متغير التنمية من خلال المادة: 33 والمادة: 36 أن معالجتها في الإتفاق معالجة متكاملة باسم التنمية المستدامة، أي من الجانب الإجتماعي والثقافي والإقتصادي والسياسي... إلخ، بالإضافة إلى تنسيق الجهود المحلية (مالي) والإقليمية (المنظمات) والدولية (البنك الدولي) بهدف تحقيق هذا المطلب وتجسيده.

3- تحليل المواد المتعلقة بمتغير آلية الحكم في شمال مالي:

Chapter 3:institutional frame work and territorial reorganization

Article 6:the parties shall put in place an institutional architecture enbling the populations of the north to manage their own affairs in a spirit of participaptive civizenship,basedon the principleof free administration and enabling wider representation of these population withen national institutions.to this end,the following provisions shall be made.

تتضمن المادة: 06 من الفصل رقم: 03 للإتفاق وضع الطرفان هيكل مؤسسي يمكن سكان الشمال من إدارة شؤونهم بروح المواطنة التشاركية على أساس مبدأ الإدارة الحرة وتمكين تمثيل أوسع لهؤلاء السكان داخل المؤسسات الوطنية ،وتحقيقا لهذه الغاية يتعين إتخاذ الأحكام التالية:

- تنشأ جمعية إقليمية في الإقليم، تنتخب بالإقتراع العام المباشر وينتقل إليها عدد كبير من الإختصاصات
- يتم إنتخاب رئيس الجمعية بالإقتراع العام المباشر
- يجب أن يكون للدوائرأجهزة للمناقشة ومجلس محلي تديره مكاتب ذات سلطة تنفيذية .

ما يمكن فهمه واستنتاجه من فحوى هذه المادة أن طابع الحكم لسكان شمال مالي يخضع لمبدأ الإدارة الحرة ذات المجالس المحلية التابعة للسلطات الوطنية وتحت إدارة المكاتب التنفيذية.

Chapter4 :distribution of powers and competences:

Article7 :the parties acknowledge the need to share remit and responsibilities between the state and terriotorial collectivities,to ensure that the latter are effective and able to meet the needs and demands of local communities and citizens.

تنص المادة: 07 من الفصل رقم: 04 للإتفاق على إقرار الطرفان بضرورة تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات بين الدولة والجماعات الترابية للتأكد من أن هذه الجماعات فعالة وقادرة على تلبية إحتياجات ومطالب المجتمعات المحلية والمواطنين، مما يعني تحميل هذه الجماعات نوع من المسؤولية الوطنية في تقاسم الصلاحيات والمهام المنوطة لها وذلك من أجل وضعها محل تجربة ميدانية واختبارها في معالجة مشاكل ومطالب المناطق الشمالية وتبقى دائما تحت الرقابة المركزية للدولة.

محتوى المادة رقم: 06 و 07 من الإتفاق لم ينص على قيام حكم ذاتي ولا على حكم فيدرالي في المناطق الشمالية، بل إكتفت على إنشاء مجالس محلية ذات دور إستشاري بينما يبقى القرار النهائي بشأنها لدى الحكومة المالية التي تحمل على عاتقها مسؤولية القضايا المصيرية الكبرى كالدفاع والأمن وتوزيع الثروة وهذا ما رفضته الحركات الأزوادية ورأت بأنه إنتقاص من شأنها ولا يعكس العدالة في الحكم داخل الدولة الواحدة.

وعليه يمكن القول أن تحليل الإتفاق من الجانب الشكلي والمضمون ساهم في فهم ما جاءت به هذه الوثيقة وبسط مضامين الفصول والمواد، مما أتاح للباحث إستنباط المتغيرات الأساسية التي ركز عليها هذه الاتفاق.

المطلب الثاني: تطبيق نظرية المبارايات على أزمة مالي:

تعتبر نظرية المباريات أو كما يسميها البعض بالألعاب إحدى الأدوات المنهجية في التحليل الرياضي لحالات تضارب المصالح، في حين تشكل الخيارات المتاحة لاتخاذ القرار الحصول على النتيجة المرغوب الوصول إليها، وعلى ضوء الأزمات الإقليمية والنزاعات الداخلية بمنطقة الساحل الإفريقي تشهد الأزمة في مالي مستجدات جديدة باعتبارها لعبة في

أيدي الفاعلين فيها، إذ استوجب هذا الموضوع إسقاط نظرية المباريات على إحداثياته في ظل جديد إتفاق السلم والمصالحة.

ســؤال الموضوع:

كيف يمكن لنظرية المباريات أن تفسر **أزمة مالي** في ظل إتفاق السلم والمصالحة لسنة 2015 على ضوء المتغيرات الراهنة ؟.

إسقاط عناصر نظرية المباريات على الأزمة المالية في ظل إتفاق الجزائر:

أولا: اللاعبـون في الأزمــة

ينقسم اللاعبون في الأزمة المالية إلى مستويات وهم كالآتي:

اللاعبون المحليون: وهما الحكومة المالية في الجنوب والحركات الأزوادية في شمال مالــي.

الفواعل الإقليمية: على مستوى المنظمات هناك منظمة الإتحاد الإفريقي ومنظمة الإيكواس، وعلى مستوى دول الجوار وساطة الجزائر باتفاق السلم والمصالحة.

الأطراف الخارجية: يوجد تدخل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد وقوات فاغنز الروسية بالإضافة إلى الطرف الفرنسي

ثانيا: سبب الصراع في مالي

تفترض نظرية المبارايات أن هناك سبب يدفع الأطراف إلى اللعب أو المباراة وانعدام المباراة يلغي المباراة وكثيرا ما يكون السبب هو تعارض الأهداف أو المصالح بين طرفين.

أسباب الصراع في مالي:

01 – **حسب رأي الحركات الأزوادية المسلحة** : فالأسباب هي:

- الفارق الطبيعي (نهر النيجر والسينيغال) الذي يقسم مالي إلى شمال ذا طبيعة صحراوية قاسية يعاني سكانه قلة المياه وصعوبة العيش، وجنوب تتوفر فيه كل متطلبات الحياة.
- عدم التوزيع العادل للثروة بين الشمال والجنوب
- عدم تكافؤ الفرص في المناصب المدنية والوظائف العامة

- إنعدام عامل التنمية في المناطق الشمالية بمالي وتهميشها من طرف الدولة.
- النسيج الإجتماعي المركب والتعدد العرقي الذي يعكس ظاهرة العنصرية واللاعدالة في المجتمع الواحد.
- التهميش الإجتماعي والإقتصادي والثقافي لسكان الشمال.

02 - حسب رأي الحـــكومة المالية:

- ترى بأن وجود هذه الحركات الأزوادية ذات النزعة الإنفصالية، هو من أهم معوقات التنمية في مالي.
- مثل هذه الحركات المعارضة سبب في الإنشقاق داخل الدولة الواحدة ولا تدعم الإندماج الوطني.
- مطالبة سكان الشمال بحكم ذاتي أو فيدرالي يتعارض مع حكم الدولة ذات الطابع المركزي والمتشبث بالوحدة الوطنية.
- من أسباب إشتعال دائرة الصراع، نشاط الحركات الإرهابية الذي يشكل إنفلات أمني وحالة عدم إستقرار.
- إمتلاك دولة مالي ثروات طاقوية كالنفط ومعدنية كمناجم الذهب جعلها منطقة نفوذ واستقطاب وعرضة للأطماع الخارجية مثل: فرنسا.

ثالثا: الأهـــــداف

ترى نظرية المباريات أن الأهداف هي عنصر يرتبط بالسبب الذي من أجله نشأ الصراع.

01-أهداف الحركة المسلحة:

❖ تحقيق مطالب دستورية مثل:

- تحقيق شرط التنمية في المناطق الشمالية
- التوزيع العادل للثروة والموارد في البلاد
- إحترام مبدأ الثقافات المحلية في كيان الدولة

- إدماج مقاتلي الحركات الأزوادية في المناصب الحكومية بالتساوي والعدل (كالشرطة – الحماية المدنية – وحدات الجيش ... إلخ).
- تحسين المستوى المعيشي والإجتماعي والثقافي لسكان الأقاليم الشمالية.

❖ تحقيق مطالب غير دستورية:

- المتمثلة أساسا في مطالب الإنفصال عن الدولة المالية وتأسيس دولة أزواد مستقلة في الشمال.

02- أهداف الحكومة المالية:

- تحقيق مبدأ إحترام الوحدة الوطنية وسلامة أراضي وسيادة دولة مالي.
- قمع ومحاربة قادة الحركات الإنفصالية التي تروج لفكرة الإنسلاخ من الدولة والمساس بكيانها.
- الإنحياز لطرف الوساطة الجزائرية باتفاق السلم والمصالحة التي تدعم الوحدة الوطنية المالية وتساهم في تقريب وجهات النظر بين الطرفين.
- التوصل إلى التسوية من أجل حلحلة أزمة مالي باستعادة الطابع الدستوري وإنهاء الصـــراع.

رابعا: المعلومات المتاحة للاعبين

أ) - **المعلومات المتاحة للحركات الأزوادية:**

- الضغوطات الداخلية والخارجية التي تعانيها الحكومة المالية مثل: كثرة الإنقلابات – النشاط الإرهابي المستمر كحركة أنصار الدين – تنظيم القاعدة ... إلخ).
- ضعف حكومة مالي من الجانب العسكري بسبب إرهاق قوات الجيش وإنخراطه في محاربة الإشتباكات المستمرة، ومن الجانب السياسي نظرا لعدم إستقرار الطابع الدستوري بسبب ظاهرة الإنقلاب المتكررة وضعف إقتصادي من جراء عدم إستغلال الموارد والثروات الهامة بالدولة، فغياب فرضية الأمن حتما تؤدي إلى غياب التنمية بالبلاد.
- البيئة الملتهبة بمنطقة الساحل الإفريقي ونشاط الجماعات الإرهابية عبر حدوده.

- إدراك السلطة المالية أن الصراع حول الموارد وتقاسم الثروة ناتج عن غياب مؤشر التنمية، مما جعل هذا العامل أداة للضغط على الحكومة.

ب) – **المعلومات المتاحة للحكومة المالية:**

- إعتبار المطالب غيرالدستورية للحركات الأزوادية كالإنفصال عن الدولة مرفوضة بقوة القوانين والمواثيق.
- دعم المجتمع الدولي والفواعل الإقليمية من منظمات ودور الجزائر كوسيط لحل الأزمة مبدأ إحترام الوحدة الوطنية لمالي والتشجيع على الإندماج الوطني في كيان موحـد
- إعتبار منطقة شمال مالي (منطقة الأزواد) بعيدة جغرافيا إلى حد ما عن مركز الدولة في الجنوب.
- إعتماد الحكومة المالية حاليا على الحليف الإستراتيجي المتمثل في قوات **فاغنز الروسية** ذات السلاح المتطور بماعية الخبراء التقنيين من أجل تطويق عمل الحركات الأزوادية والقضاء على نشاط الجماعات المسلحة كحركة أنصار الدين وتنظيم القاعدة والجهاديين.

خامسا: الخيـــــارات المتاحـة

تفترض النظرية أن كل لاعب أو طرف لديه مجموعة من الخيارات المتاحة والبدائل يختار أحدها بصفة عقلانية، أي أن الخيار الآخر الذي يتوقع أن تكون نتائجه عالية الربح ومنخفضة االخسائر، وسلوك اللاعب الأول غير منعزل عن سلوك اللاعب الثاني وبالتالي إختيار البديل بالضرورة يؤثر في اختيار اللاعب الآخر سلبا أو إيجابا، بحيث يكون إختيار البديل قائم على طبيعة الأهداف التي يحددها اللاعب مسبقا ويعمل على الوصول إليها فهاته الأخيرة أي (الأهداف) هي التي توجه اللاعب نحو خيار معين وعلى أساسها تحدد طبيعة المباراة.

أ)- الخيارات المتاحة للحركات الأزوادية:

- خيار المطالبة بصورة سلمية
- بقاء الوضع قائم حتى تتحقق مطالب الإدماج والتنمية في المناطق الشمالية مستقبلا
- خيار العمل العسكري نتيجة تماطل السلطة والقيام باشتباكات مع الحكومة المالية سنة 2015 إلى غاية يومنا هذا.

ب)- الخيارات المتاحة للحكومة المالية:

- مواكبة الحكومة الجولات التفاوضية التي قادتها الجزائر منذ: 23 ماي 2014 إلى غاية توقيع إتفاق السلم والمصالحة 2015.
- خيار العمل العسكري ضد الحركات المعارضة والنشاط الإرهابي يأتي كرد فعل للقرار الذي تتخذه الجماعات المعارضة في الشمال.

سادسا: بداية المباراة وطبيعتها في أزمة مالي

بدأت المباراة بين الحكومة المالية في الجنوب والحركات المتمردة بمطالب دستورية كالتنمية والإدماج ومطلب غير دستوري يتمثل في إنفصال أزواد عن كيان الدولة.

كان المحرك الأساسي في هذه المباراة دور الجزائر كوسيط باتفاق السلم والمصالحة سنة 2015، وما ميز هذه المباراة هو جملة التنازلات من قبل الطرفين، فنلاحظ قبول الحكومة المركزية المالية وفق مسار إتفاق الجزائر على:

- إدماج مقاتلي الحركات المتمردة في وحدات الجيش ومناصب الدولة
- إنشاء مجالس محلية بصلاحيات واسعة ومنتخبة بالإقتراع العام والمباشر طبقا للمادة رقم: 06 من الفصل الثالث للإتفاق.
- إحترام الحكومة عامل التنوع العرقي والثقافي لمنطقة الشمال وخصوصياته الجغرافية والإجتماعية.

في المقابل تتخلى التنسيقيات الأزوادية عن مطلب الإنفصال عن كيان الدولة ومنح حكم ذاتي لها مع إقناع ميليشيات غاتيا المقربة من القوات الحكومية بالإنسحاب من منطقة

ميناكا الواقعة بالقرب من مدينة كيدال في شمال مالي وضرورة الوقف الفوري للمواجهات العسكرية في شمال البلاد بين المقاتلين والقوات الحكومية على ضوء إفساح المجال لتطبيق بنـــود الإتفـاق.

يتضح الصراع في هذه المرحلة بأنه ذا طبيعة غير تنافسية بحيث تتداخل مصالح الأطراف ولا تكون متعارضة، وتسمح بالمساومة وتقديم التنازلات المتبادلة للوصول إلى نقطة إتفاق، مما يجعل كل باحث يحكم بأن طبيعة المباراة في هذا الحالة هي مباراة غير صفرية، تخضع لسياسة التعاون بحيث تتوزع نتائج المباراة بالتساوي على الطرفين.

بالرغم من أن إتفاق السلم والمصالحة كان يهدف في بدايته إلى تقريب وجهات النظر وإعادة الثقة بين الأطراف المتنازعة ،إلا أنه لم ينجح في هذه العملية وتم إجهاض نواياه بسبب الإنفلات الأمني ونشاط الجماعات الإرهابية.

أما عن ملامح إتفاق الجزائر الجديد لسنة 2022 في ظل المتغيرات الراهنة تركز بالدرجة الأولى على بؤرة الصراع وهي منطقة الشمال المالي وتطبيق البنود الخاصة بعملية:

- نزع السلاح وتسريح مع إعادة دمج مقاتلي الحركات الأزوادية في الحياة المدنية والوظائف العامة بما في ذلك (الجيش، الشرطة)
- إنشاء كتائب مختلطة بشكل متساوي من قوات مسلحة مالية ومقاتلين أزواد سابقين المقدر عددهم بـ: 26 ألف مقاتل سابق.
- الأخذ بالتنوع العرقي في شمال مالي دون المساس بوحدة البلاد.

في المقابل وقف الصراع المسلح الذي نتج عنه مقتل وتشريد الآلاف من المدنيين والعسكريين، وهنا يعكس الإتفاق الجديد تلبية مطلب إعادة الإدماج وإحترام مبدأ التنوع الثقافي بالمنطقة الشمالية وكذا التنمية باعتبار أن الجزائر تولي إهتمام بالمقاربة التنموية في حل أزمة مالي.

وتتضح طبيعة المباراة ونوعها مبدئيا أنها مباراة غير صفرية تعتمد على أساس التعاون والتفاوض دون اللجوء للصراع والعمل العسكري.

سابعا: عقلانية أطـــراف اللعـبة

نفترض نظرية المباريات أن كل لاعب يسلك الخيار الذي يمكنه من السيطرة أو البقاء على قيد الحياة، أي أن كل طرف يمتلك مجموعة من البدائل ويختار أحدها بصفة عقلانية أي الذي يتيح للاعب نتائج عالية الربح ومنخفضة الأضرار.

أ)- مدى العقلانية بالنسبة للحركات المسلحة

- الخيار السلمي والتفاوضي مع الحكومة المالية تحت مظلة إتفاق الجزائر هو الأفضل والمتاح للحركات المتمردة بدافع أنها تخلت عن إقليم أزواد سابقا بتاريخ 06 أفريل 2012 بعد أن سيطرت عليه قبل هذا التاريخ بيوم فقط.
- خيار العمل المسلح غير مجدي بعد سنة 2015 مع الحكومة لأنه يزيد من الصراع ولا يمنحها مكاسب مرغوب فيها.

ب)- مدى العقلانية بالنسبة للحكومة المالية:

- خيار التفاوض سلميا مع الحركات المتمردة هو الخيار الأفضل والعقلاني بشرط إبداء الجدية في حلحلة مشاكل منطقة الشمال بمالي بما يتناسب مع مبدأ الوحدة الوطنيـة.
- خيار العمل العسكري المسلح هو غير عقلاني ،لأنه يفرز بيئة داخلية غير مستقرة أمنيا وتنمويا، في حين يكون عقلاني إلى حد ما إذا جاء قراره كردة فعل لمواجهة عمليات التمرد والإشتباك من طرف الحركات الأزوادية وذلك بغية حفظ الأمن والإستقرار بالدولة وعدم المساس بكيانها وشعبها.

ثامنا: نتائـــج المبــاراة

لا يمكن الجزم بنتائج نهائية في أزمة مالي لعدة إعتبارات منها:

- فشل إتفاق السلم والمصالحة لسنة 2015 بعد توقيعه ولم يتمكن من تحقيق أهدافه السامية
- إعادة تفعيله من جديد في سنة 2022 يخضع لوتيرة بطيئة ومراحل تدريجية، إذ لا يمكن في هذه الأثناء الحكم ما دام في بداية مشواره العملي.

في حين إذا تمعنا جيدا في نتائج المباراة بحسب النظرية باعتبار إختيار البديل المناسب ونوع المباراة وجملة الأهداف، ففي حالة المباراة الأولى بين الحكومة المالية والحركات الأزوادية عزز إتفاق الجزائر خطوة جريئة وحلول واقعية سنة 2015 إلا أن نتائجها لم تحرز أي مكاسب للطرفين بسبب أزمة الثقة المفقودة ونشاط الجماعات الإرهابية بإقليم الشمال الذي تتعارض مصالحه مع إستقرار دولة مالي.

أما في حالة الإتفاق الجديد الذي برزت ملامحه منذ سنة 2022 ،فلربما يفرز نتائج واضحة بعد إجراء إستفتاء الدستور في مالي وتجسيد عملية إدماج المقاتلين في الوظائف العامـة للدولة المالية مستـقبلا.

خلاصـــة الفصل:

نلخص مما سبق في سياق تطور ملف الأزمة المالية واستمرارها بين السلطة المركزية في الجنوب والحركات الأزوادية في الشمال، خاصة ماتعلق بموضوع المطالب المطروحة على أرض الواقع ، نلمح أن هناك أزمة ثقة بين الطرفين وهو مازاد حالة عدم السيطرة على الوضع والإنفلات الأمني، مما أسهم في انصياع الحكومة المالية للتدخلات الخارجية والفواعل متعددة المستويات في إدارة الأزمة، إلا أن المتغيرات الجديدة في الملف المالي مثل إنسحاب الطرف الفرنسي مؤخرا أثبتت جدوى المقاربة الجزائرية ودورها كوسيط باتفاق السلم والمصالحة،وذلك مـن خلال تقريب وجهات النظر وتفعيل لـغة الحوار بيـن جميع أطراف الأزمـــة.

الفصل الثالث:

الآفاق المستقبلية لدولة مـــالي

مقدمة الفصل:

يتناول هذا الفصل أبعاد إتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر في تجاوز الأزمة المالية، وإعادة تفعيله من جديد، يعكس رؤية إستشرافية لدولة مالي.

فالبرغم من تتبع الجزائر طريق هذا المشروع الإقليمي المدعوم من قبل أطراف دولية ومسايرتها لمراحل الإتفاق التدريجية ذات الوتيرة البطيئة، فإنه في حالة نجاحه يصور لنا آفاق بعيدة المدى للدولة المالية، ويبرز ذلك من خلال طبيعة علاقاتها على المستوى الدولي والإقليمي ودول الجوار خاصة الجزائر.

المبحث الأول: مستقبل مالي في أفق القوة الإستعمارية والشركاء الدوليين الجدد

على ضوء إنسحاب القوات الفرنسية تدريجيا من مالي، تحاول العديد من القوى الكبرى والدول بناء علاقات متعددة الأبعاد مع الدول المالية، تمس التعاون العسكري والإقتصادي والأمني.

يتناول هذا المبحث إتجاه علاقة مالي بالقوة الإستعمارية في ظل الإستراتيجية الجديدة لفرنسا، ومستقبل علاقاتها مع الشركاء الدوليين الجدد.

المطلب الأول: علاقة مالي بالقوى الإستعمارية في ظل الإستراتيجية الجديدة

إذا حاولنا الرجوع إلى الوراء بتتبع القوة الإستعمارية السابقة بقارة إفريقيا، تثبت الدراسات التاريخية والسياسية التواجد الفرنسي منذ القرن التاسع عشر بدولة مالي فترة ما بين (1895-1959)، وبعد قطعية أكثر من نصف قرن ها هو يعود من جديد عبر منفذ التدخل العسكري في مالي بعد إنفجار أزمة 2012 بحجة محاربة الإرهاب ونشاط الجماعات المسلحة، أما النية المبيتة والأهداف الخفية من وراء هذا كله هي "**المصالح**".

تجدر الإشارة بالحديث عن تسع سنوات من التدخل لم نلاحظ حلول كافية للأزمة أو تحقيق الأمن بالمنطقة، فبالرغم من نشر قواتها الثلاث (قوة برخان، سرفال، تاكوبا)، إلا أن الوضع الأمني لم يعرف تحسن ولا يزال في طريق الإشتباكات المتواصلة بين السلطة المركزية والمتمردين وتجدد سيناريو الإنقلابات (2020-2021).

ومن الأدلة التي تثبت صحة هذا الكلام، خلفية الرئيس السابق لمالي أبو بكر إبراهيم كيتا "الذي كان من أوثق حلفاء فرنسا واتسم عهده بالفشل السياسي والأمني والفساد الإقتصادي، ما أخرج الماليين في مظاهرات مطالبين بإستقالته"[1]، في حين يصف الرئيس

[1] - في ظل الإختراق الروسي والصيني هل تنتج إستراتيجية ماكرون في إستعادة نفوذ فرنسا في إفريقيا، على الموقع التالي: https://www.aljazeera.net.، تاريخ الإطلاع: 2023/03/01 ،على الساعة: 23:01.

الفرنسي القيادة في مالي خارجة عن السيطرة، وإلى حد قوله يؤكد "....بأن النصر على الإرهاب غير ممكن إذا لم يكن مدعوما من قبل الدولة نفسها"[1].

وهذا ما يفند مصداقية خطة الإستراتيجية الجديدة التي أشار إليها بعمق الرئيس الفرنسي في خطاب إستثنائي من نوعه.

- إذا حاولنا تحليل هذا الخطاب السياسي ومعالجة محتواه (أنظر الجدول):

الجدول رقم 04: توضيحي لخطاب الرئيس الفرنسي حول:

الإستراتيجية الجديدة تجاه إفريقيا

نوع الخطاب وأبعاده	صاحب الخطاب وظروف إلقائه	تاريخ ومكان الخطاب	محتوى الخطاب	أهداف الخطاب
- هو خطاب سياسي يحمل حيثيات أبعاد عسكرية وأمنية واقتصادية.	هو: الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ومن ظروف إلقاء هذا الخطاب: • الغضب الإفريقي من السياسة الفرنسية خاصة بمالي. • ظهور منافسين جدد من الشركاء الدوليين	ألقى الرئيس الفرنسي هذا الخطاب يوم: 2023/02/27 بقصر الإيليزية بباريس- فرنسا	يتضمن هذا الخطاب رؤية جديدة في لسياسة الخارجية الفرنسية تجاه دولة قارة إفريقيا، تتمثل في الإستراتيجية الجديدة لفرنسا	يهدف هذا الخطاب إلى : - محاولة فرنسا إعادة كسب ولاء القادة الأفارقة. - الحفاظ على مكانتها بالقارة الإفريقية. - تنشيط التعاون العسكري، الأمني الإقتصادي...إلخ - تضييق الحصار على المنافسين الجدد.

الباحث بتصرف

[1]- رمزي بارود، مقال بعنوان: روسيا تملأ الفراغ في غرب إفريقيا، الإمارات، تاريخ الإطلاع : 2022/03/15 ،على الساعة: 23:14.

ما يفهم من سياق فحوى الجدول هو خطة الإستراتيجية الجديدة التي صرح بها الرئيس الفرنسي في خطابه نلاحظ بأنها موجهة لبعض الدول الإفريقية على حد قوله من تعزيز العلاقات مع الجزائر والمغرب ولم يذكر مالي في خطابه، هذا من جهة ومن ناحية أخرى ذكر جنود القوات الفرنسية بالنيجر وتشاد مما يعني تغييب الطرف المالي واستبداله بدول القارة الإفريقية، الأمر الذي يجعلنا نتنبأ بتناقص الدور الفرنسي في مالي والسبب يعود إلى طبيعة السياسة الخارجية الأوروبية لا يمكنها أن تؤسس لعلاقات دولية وسط بيئة ملتهبة يسودها الصراع وحالة عدم إستقرار، فهي تفكر بمنطق المكاسب لا الخسائر.

- **تتضمن خطة الإستراتيجية الجديدة نقاط أهمـها:**

- التعاون الإقتصادي بالدعوة إلى منطق الإستثمار بالقارة الإفريقية.
- التعاون العسكري: تعهد بخفض الجنود الفرنسيين – تقليص من عدد القواعد العسكرية، مع تحويل بعضها إلى أكاديميات لتدريب الجنود الأفارقة.

إذا إعتبرنا فرضية هذه الخطة صحيحة. السؤال الوجيه يطرح نفسه : هل يمكن إسقاطها عل واقع دولة مالي وما تشهده من صراع داخلي وإنفـلات أمني؟.

– إن الإجابة الحقيقة التي تنبئ على مستقبل العلاقات الفرنسية المالية إما أن تكون علاقة يحكمها مبدأ عدم الثقة من الطرفين خاصة في ظل وجود منافسة من القوى الكبرى (روسيا الصين مثلا) وتعدد الشركاء الدوليين، يقول في هذا الصدد الكاتب منصف السليمي: "المعظلة التي تواجهها فرنسا، هي محاولة إستعادة نفوذها بدور إفريقيا، وهناك فجوة كبيرة بين تطلعات فرنسا وواقع الأمر الذي يعكس في عمقه معركة وجود تخوضها باريس من أجل بقائها في القارة"[1].

[1]- شبكة الجزيرة الإعلامية، في مرجع سبق ذكره، على الموقع التالي: https://www.aljazeera.net.du05/04/2023،تاريخ الإطلاع: 2023/03/15 ، على الساعة: 00:12

تواجه فرنسا معظلة في إثبات صدق النوايا واعتماد إستراتيجيتها الجديدة في الفضاء الإفريقي خاصة مالي التي عانت قبل وبعد إستقلالها من الأطماع الخارجية وتصنيفها من مناطق النفوذ لامتلاكها ثروات باطنية هامة كالذهب، اليورانيوم...إلخ.

أو يمكن تصور سيناريو إيجابي في مستقبل العلاقات الفرنسية المالية مبني على أساس الإعتماد المتبادل بين الطرفين، فيشمل التعاون العسكري بمنح الطرف الفرنسي مساعدات كإدارة القواعد العسكرية الفرنسية، مع تجنيد الشباب المالي لكسب الخبرة الفنية وذلك من أجل دعم قوات الجيش النظامي إستثمارات لفرنسا في مجال مصادر الطاقة كالبترول، والغاز، اليورانيوم الذي تستخدمه فرنسا في مفاعلاتها النووية، خصوصا وأن العالم الأوروبي يشهد هذا السنوات أزمة في الطاقة. فيكون الإعتماد المتبادل إحدى البدائل الممكنة التي تخدم مصالح الطرف الفرنسي والمالي معا كتنبؤ لمتغير وارد في المستقبل.

المطلب الثاني: علاقة الـــدولة المالية بروسـيا

ليس غريب عن النظام المالي في وقت ما كان ذو نزعة إشتراكية وموالي للإتحاد السوفياتي سابقا في فترة حكم موديبوا كاتيا، ولم تشهد مالي علاقات جدية ومشتركة مع روسيا إلا بعد سحب فرنسا قواتها العسكرية تدريجيا ويتجلى ذلك من خلال الزيادات المتبادلة بين البلدين كزيارة وزير الدفاع المالي **ساديوكمار** إلى موسكو (سبتمبر 2021) وزيارة وزير الخارجية الروسي **سيرغي لا فروف** (فيفري 2023)، هنا نستنتج بأن روسيا تقوم بسياسة التموضع لسد الفراغ الفرنسي بالمنطقة ودخول قارة إفريقيا من منفذ أزمات دولها، فحتى تزيح اللبس والغموض في طبيعة هذه العلاقة الملفتة للإنتباه والتي تعد الأقوى بين روسيا ومالي لا بد أولا فهم توجهات السياسة الخارجية الروسية الراهنة، مؤخرا وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مرسوما بتاريخ : 2022/03/31 يقول عبد المجيد أبو العلا باحث في العلوم السياسية "ينص هذا المرسوم على المفهوم الجديد للسياسة الخارجية المفسرة للتحركات الروسية في مجال الشؤون الدولية الذي يولي شراكه روسيا ذات المنفعة المتبادلة مع البلدان

ودعم المناطق الجغرافية الحساسة في العالم"[1]، في حين تعكس العزلة الدولية والعقوبات المفروضة من طرف المجموعة الإقتصادية لغرب إفريقيا مالي تفاعلها مع المجتمع الدولي بثلاث قواعد أساسية على حد قول وزير الخارجية المالي وهي: "إحترام السيادة المالية، حرية الخيار الإستراتيجي من الشركاء الدوليين، التأكد من مراعاة المصالح الحيوية لمالي في جميع عمليات صنع القرار"[2]، وعليه تعتمد العلاقات المالية والروسية على أسس أبرزها:

- التزويـــــــد بالأسلحة
- نشر المدربين والمقاتلين
- الدعم الإقتصادي والإستثمارات في قطاع المعادن ،و تتجسد هذه الأسس ميدانيا في التعاون العسكري متمثلة في قوات فاعنز* المنتشرة في أرجاء قارة إفريقيا ومـــالي.

يقول وزير الدفاع المالي **ساديوكامارا** في هذا الصدد:"نحن نعزز قدراتنا الإستطلاعية والهجومية لطائرات هيلكوبتر من طراز (MI-35M) ونظام رادار جوي متقدم بالإضافة إلى إستلام أسلحة متعددة وخبراء تقنيين للمساعدة في شهر مارس 2023"[3].

وعلى غرار التعاون العسكري نلاحظ رغبة روسيا في الإنخراط التجاري والإستثماري مع دولة مالي في مجال الإستكشاف وتطوير الموارد المعدنية والطاقة والزراعة.

أمام هذا التقارب الميداني بين مالي وروسيا في مجالات مختلفة، يمكن التنبؤ بمستقبل العلاقات الروسية المالية على ضوء المعطيات المطروحة، إذ تحتل **قوة فاغنر الروسية** إهتمام السلطة المالية لمواجهة تحدياتها الأمنية، وتعتبرها بديل عسكري مرغوب فيه

---

[1] - عبد المجيد أبوالعلا، توجهات موسكو: قراءة المفهوم الجديد للسياسة الخارجية الروسية، مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ت ص : 2023/04/05، ص 09.

[2] - قناة الجزيرة العربية، تصريح وزير الخارجية المالي عبد الله ديوب تاريخالإطلاع: 2023/04/06، على الرابط التالي: https://youtube.com، على الساعة: 19:20

* **قوة فاغنر**: شركى عسكرية خاصة شبه رسمية، تتمتع بإستقلالية، مؤسسها دمتري أوتكين، مقرها بسان بطرسبورغ روسيا، يصل تعدد مقاتليها (من 1000 إلى 20000)، تنشيط في أماكن مختلفة كسوريا، أوكرانيا، ليبيا، إفريقيا الوسطى، مالي مؤخرا.

[3]- قناة فرانس 24 الإعلامية، مالي: احتفالات بمعدات عسكرية جديدة تصل من روسيا، على الرابط التالي: .httpd://www.france24.com، تاريخ الإطلاع: 2023/04/07 ،على الساعة: 22:12

مقارنة بجهود التدخل الفرنسي، يذهب الخبير في الشؤون الإفريقية الصديق أبا بقوله: الدعم الروسي أفضل وأكثر فاعلية من الدعم الفرنسي لأن روسيا تمنح باماكو الأسلحة مع تقديم خبراء تقنيين، وهو ما أعطى مرونة في القتال ضد الإرهاب[1].

جاء هذا البديل العسكري في الوقت المناسب خصوصا بعد إعتراف روسيا بوجود شراكة فاغنر في مالي على أساس عقد مبرم، " إذ تكشف الخارجية الأمريكية عن صفقة مالي بقوة فاغنر قدرت ما قيمته 10 ملايين دولار تدفعها الحكومة المالية شهريا للمجموعة الروسية مقابل خدماتها الأمنية"[2]. مما يمنح الدولة المالية مكسب عسكري من أجل معالجة قضية الأمن وحاله عدم الإستقرار الداخلي، وهذا ما يصور لنا مستقبل مفتوح وآفاق صاعدة خلال السنوات القادمة في مجال التعاون العسكري، أما في قطاع الإستثمارات والتعاون التجاري تسير توقعاتنا المستقبلية إلى إستخدام روسيا التبادلات التجارية بالمقايضة، فهذه الأخيرة تمتلك المواد الخام ودولة مالي تزخر بالموارد الطاقوية، المعادن،الذهب، اليورانيوم...إلخ، وهناك إمكانية لتفعيل هذه الآلية خلال السنوات القادمة لا سيما في ظل الحرب الروسية الأوكرانية.

المطلب الثالث: علاقـة الـــدولة المالية بالصـين

مما لا شك فيه يشكل زحف السياسة الخارجية للصين شبكة من العلاقات الأخطوبوطية بالعالم وتغلغلها في القارة الإفريقية باستخدام قوتها غير الصلبة أو ما يسمى بمبدأ الدبلوماسية الناعمة، فزيادة تصاعدها المتنامي في المنطقة بسبب تطبيقها لسياسة عدم تدخلها في الشؤون الداخلية للدول،عامل يحقق مصالحها الحيوية.

تضع الصين دولة مالي في قائمة جدول أعمالها وينعكس ذلك من خلال علاقتها التجارية بهذا البلد خاصة في المشاريع التنموية كبناء البنى الحتية ومشاريع السكك الحديدية

[1]- روسيا تملأ الفراغ الفرنسي في مالي: حضور عسكري ودعن إقتصادي، على الرابط التالي:
https://alwatannews.net.duتاريخ الإطلاع: 2023/04/08 ، علة الساعة: 12:01

[2]- الأنصاري الزوبير، روسيا تملأ الفراغ الفرنسي في مالي: حضور عسكري ودعن إقتصادي، دبي، تلفزيون الشرق على الرابط الآتي: https://asharq.com، تاريخ الإطلاع : 2023/04/10،على الساعة: 23:00.

وهذا ما تصبو إليه الصين، وفي ظل التحديات الأمنية التي تواجه دولة مالي تحتاج هذه الأخيرة إلى وسائط الدفاع والأمن، وهذا ماحصل بين عامي 2012 و 2013 عندما قامت الصين بتسليم ما قيمته 05 ملايين يورو من المعدات اللوجيستية للجيش المالي، كما تفتقد مالي للتنمية المحلية، إذ تعتبر الصين أكبر ممول إفريقي في هذا المجال، ففي سنة 2014 وقعت مالي حوالي 34 إتفاقية مع الصين أي ما يبلغ قيمته: 11 مليار دولار لتمويل مشروعي السكك الحديدية والبنى التحتية لرابط مالي بدون الساحل[1]، كما بات مشروع طريق الحرير أو مبادرة الحزام أحد المشاريع التجارية الكبرى للصين من أجل تسريع وصول منتجاتها والسلع إلى الأسواق العالمية بما في ذلك آسيا وأوروبا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية.

من المتوقع خلال السنوات القادمة زيادة في التعاون التجاري والتنموي بين الصين ومالي بدافع حاجة طرف للطرف الآخر والعكس صحيح، خصوصا وأن السياسات الصينية في التفاعل الخارجي تخضع لمبدأ عدم المساس بسيادة الدول الإفريقية، الحافز الذي جعل مالي تخوض تجربة التعامل مع الصين باعتبارها بديل تجاري واستثماري وخيار جد مهم يخدم مصالح الدولة المالية، في الوقت الذي يجب أن تحافظ على شراكاتها المتعددة وعلاقاتها في القارة الإفريقية لأنها في سباق مع القوى الغربية وتنافس الإمبريالية الأمريكية في إفريقيا.

من جهة أخرى لا يصعب على السياسة الصينية تبني رؤية جديدة في مجال التعاون الثقافي، وهو مشروع بدأت بوادره 'منذ سنة 2009 مشروع يتضمن منح مدرسية، وصل بمقتضاه عدد الطلبة الأفارقةإلـ : 12000 طالب في الصين"[2]

وهو مشروع يعكس طموحات ويرسم آفاق للشباب المالي كبديل ثقافي يساهم في رفع مستوى التعليم وتكوين نخبة مثقفة تخدم الوطن وتنخرط في شؤون الدولة المالية.

[1] -محمد عبد الحليم أميرة، الصين تجني 440 مليار دولار أرباحا من إفريقيا بحلول 2025، السعودية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الرابط التالي: https://araa.sa، تاريخ الإطلاع: 2023/04/12 ، على الساعة: 13:10

[2] - محمد عبد الحليم أميرة، نفس المقال السابق، تاريخ الإطلاع: 2023/04/13 ،على الساعة: 14:20.

المطلب الرابع: علاقــة الــدولة المالية بتركــيا

تحاول تركيا أن تؤسس علاقات متينة بالقارة الإفريقية من خلال جولاتها الإفريقية إلى ليبيا والنيجر ودخول منفذ الرقعة المالية، هذه الأخيرة يعد الوضع الأمني الملتهب بداخلها وما تزخر به من موارد هامة سوق يستقطب الدولة الأجنبية والقوى الخارجية.

في هذا الإطار تهدف تركيا لمقارباتها المتعددة الأبعاد من أجل محاربة المجموعات المسلحة والنشاط الإرهابي في إفريقيا عموما ومالي بالتحديد، حيث تقدم تركيا حلول بديلة وضرورية، ويبرز هذا التقارب في خضم الزيارات المتبادلة بين البلدين التي فتحت فضاء عريض للتعرف على الإمكانيات الموجودة وساهمت "في التعاون الدفاعي المشترك المتمثل في قطاع الصناعات الدفاعية والطائرات المسيرة والخاصة بالإستطلاع والهجوم"[1]. في حين هذا ما تحتاج إليه مالي على ضوء الإنفلات الأمني ومكافحة الإرهاب نفس الشيء المشكل الذي عانت منه تركيا، وهي الآن تمتلك خبرة تفوق أربعون سنة.

أما فيما يخص التعاون التجاري والإستثماري، فتطمح مالي لاستيراد مواد البناء من تركيا، وفي نفس الوقت تعتبر أكبر منتج للقطن في إفريقيا، إذ تنتج ثاني أجود أنواع القطن على مستوى العالم بعد تكساس الأمريكية.

أما في قطاع التعليم يواصل حوالي 500 طالب مالي دراستهم في تركيا، العامل الذي يحقق مكاسب ثقافية للشباب المالي.

على أساس الروابط التاريخية والدينية المشتركة،يمكننا أن نتنبأ بعلاقات حسنة بين دولة مالي وتركيا في المستقبل، ومن ملامح هذا التطلع، تعيين **عيسى عثمانامولييبالي** سفير مالي لدى أنقرة، والرغبة الملحة للطرفان في توقيع إتفاقية التعاون التقني في مجال الدفاع والأمن الجوي، كما تتيح مالي فتح مشاريع إستثماري لتركيا في مجال (الزراعة، إستصلاح الأراضي الشاسعة، الطاقة)

[1] - محمد على عبد القادر، من الأمن إلى الاقتصاد... لماذا توسع تركيا جهودها في إفريقيا؟، قطر، موسوعة الميدان الرابط التالي: https://www.aljazeera.net، تاريخ الإطلاع: 2023/04/15 ،علىالساعة: 00:02.

ومشاركة شركات مقاولات تركية في مشاريع الطرق والجسور على أراضيها، وهذا ما يجعلنا نتوقع آفاق مستقبلية واسعة باعتبار أن تركيا من الدول المدافعة على العالم الإسلامي والنامي، وليس لديها نية في استنزاف موارد الدولة بقدر ماتطمح للتعاون في ظل مقارباتها المتعددة.

المبحث الثاني: مستقبل الدولة المالية في ظل المنظمات الإقليمية ودولة الجوار

سنتطرق في هذا المبحث لقراءة مستقبلية في علاقة الدول المالية بالمنظمات الإفريقية من حيث السلوك والتوجهات، كما سنعرج للحديث عن علاقتها بدور الجوار التي تتقاسم معها الموقع الجغرافي والروابط التاريخية والدينية المشتركة.

1- على مستوى المنظمات الإقليمية:

- **علاقـة مالي بالإتحاد الإفريقي:**

منذ تأسيس منظمة الإتحاد الإفريقي عام 2002 يسعى هذا الأخير جاهدا من خلال أهدافه الثابتة إلى حل النزاعات الداخلية وإحلال الأمن والسلم في قارة إفريقيا عبر أجهزته ومؤسساته، فمن الدول التي أرهقت كاهل الإتحاد **مالي**، هذه الأخيرة لا زالت أزمتها السياسية تحمل في عمقها تحديات أمنية متصاعدة بسبب الجماعات الجهادية والنشاط الإرهابي من داخل إقليمها وخارجه،لقد خاضت منظمة الإتحاد الإفريقي جهود ومبادرات لتسوية الأزمة المالية منذ انفجارها سنة 2012 إلى حد الساعة، فبسبب إنقلابي أوت 2020 و ماي 2021 ،علق الإتحاد عضوية مالي طبقا للمادة :30 من القانون التأسيسي.

في تصوري الخاص حول علاقة الدولة المالية بالإتحاد، **كيف تكون في المستقبل؟.**

أرى بأن فترة التدخل الفرنسي في مكافحة الإرهاب بمالي مدعومة بقرارات هيئة الأمم المتحدة التي كانت تمنح الشرعية الكاملة للقوى الاستعمارية (فرنسا)، في حين تشهد المنظمات الإقليمية دور مزدوج المعايير، فأحيانا تصدر قرار تجاه مشكلة إفريقية بقوانينها التأسيسية وأحيانا أخرى تخضع لإملاءات من طرف القوى الغربية الكبرى، فعلى سبيل

المثال نجد: قرار مجلس الأمن الدولي تحت رقم: **2085** حول نشر قوة إفريقية لمدة عام من أجل محاربة الجماعات المسلحة التي تسيطر على شمال مالي[1]، لكن في الوقت الراهن وعلى ضوء المتغيرات الجديدة المتمثلة في سحب فرنسا لقوة برخان من مالي وحلت مكانها قوة فاغنر الروسية على أراضيها، هنا نلاحظ سيناريو مغاير بطرح سؤال وجيه: هل ستدعم هيئة الأمم قوات فاغنر الروسية على ضوء الحرب في أوكرانيا؟ أم أن سياسة الإمبريالية* الأمريكية ستطفو على سطح مالي؟.

في حقيقة الأمر هنا الوضع يختلف تماما، فبوجهة نظري أتصور أن يتعرض الإتحاد الإفريقي إلى علاقاته مع مالي للعديد من الضغوطات من قبل القوى الغربية وسوف يتحمل تداعيات الأزمة المالية في محاولة إيجاد الحلول الممكنة في الوقت الذي تتجه فيه القوى الإستعمارية (فرنسا وحلفاؤها) نحو مناطق نفوذ أخرى، هذا ما يفسر السيناريو الأول، أما عن السيناريو الثاني فهو يحتمل التجسيد على أرض الواقع ويأتي في إطار إنعقاد المؤتمر للقمة السادسة والثلاثين للإتحاد الإفريقي الذي إجتمع مؤخرا لمناقشة حل النزاعات الإفريقية (أزمة مالي مثلا) وفق مبادرة إسكات البنادق ضمن الإستراتيجية المتكاملة للقارة، مع التسريع في تنفيذ إتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية من أجل زيادة حجم التبادل التجاري وضمان حرية التنقل والحركة.

وعليه يضفى السيناريو الثاني طابع الأمن والتنمية بالمنطقة الإفريقية، ويعكس علاقة جد متقاربة بين الإتحاد الإفريقي ومستقبل دولة مالي بعودة الإستقرار والطابع الدستوري بكثير من الأمن والرفاهية مع تحقيق الإندماج الوطني.

- **علاقة مالي بالمجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس):**

[1] - بومعزة منى، دول المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية أزمة مالي، الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد: 24، العدد: 02، 2018، ص 233

*__الإمبريالية:__ هي مصطلح يطلق على سياسة القوى الكبرى وبسط هيمنتها على أراضي دول ضعيفة عن طريق الإستحواذ المباشر بالقوة العسكرية أو الإقتصادية أو السياسية .

تعتبر المجموعة الإقتصادية لغرب إفريقيا، إحدى المنظمات الإقليمية الرائدة في الفضاء الإفريقي، فبالرغم من أن أدوراها التي تشغل حيز التنمية وتعزيز التكامل الإقتصادي، إلا أنها خرجت من دائرة هذا الحيز إلى مهام إحلال الأمن والسلم في منطقة غرب إفريقيا، وما جعلها تتماشى مع هذا الطرح هو طبيعة البيئة الملتهبة بالساحل نتيجة إنتشار جملة من المخاطر، كالتهديدات اللاتماثلية، الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة، كما أن بعض دول غرب إفريقيا تعيش على وقع أزمات داخلية معقدة مثل تراكمات الأزمة السياسية في مالي التي أفرزت إنفجار النزاع سنة 2012، حيث تدخلت الإيكواس إثر إنقلاب أوت 2020 بتعليق عضوية مالي في المجموعة بإعطائها مهلة 72 ساعة لقادة الإنقلاب بإعادة النظام الدستوري، ولاحظنا قرارها في إغلاق حدود بلدانها مع الدولة المالية مع تجميد أرصدتها...إلخ طبقا لبروتوكول 2001 الذين ينص على الحكم الرشيد والديمقراطي.

– يتضح من خلال هذين المثالين بأن دور الإيكواس في محيط الدول ينطوي على تحقيق التنمية الإقتصادية وتوافر حكومات دستورية قائمة على الحكم الديمقراطي،وعليه يمكن تصور طبيعة العلاقة التي تربط المجموعة الإقتصادية بمالي على أساس فرضية صحيحة ألا وهي: كلما ساد الإستقرار بدول غرب إفريقيا واستندت حكوماتها للطابع الدستوري زاد التكامل الإقتصادي وتجسدت المقاربة التنموية التي تمنحها منطمة الإيكواس للدول الأعضاء.

مستقبل العلاقات بين المجموعة الإقتصادية ودول مالي مرهون بإعادة الحكم الرشيد وعودة الإستقرار بها حتى يتحقق البديل التنموي وتصبح قاطرة جغرافية بين الدول الأعضاء.

2– على مستوى دول الجوار الإقليمي:

- **علاقة دولة مالي بموريتانيا :**

تتوسط مالي من حيث الموقع الجغرافي دول الساحل الإفريقي، وتقع موريتانيا على مقربة من حدودها، إذ تجمعهما روابط تاريخية ودينية وقبلية مشتركة، بل تعاني كلتا الدولتين من نفس التحديات الأمنية كنشاط الجماعات الجهادية...إلخ.

إن المتأمل في مستقبل دولة مالي بموريتانيا سوف يتنبأ آفاق تحدد مسار التوجهات المستقبلية لكل البلدين، فبالرغم من وجود نقاط توافق بينهما كالتنسيق الأمني المشترك في سياق حماية الحدود ومكافحة الإرهاب بالإضافة إلى تقاطع الشؤون الخارجية في المواقف والأهداف، كما توجد نقاط إختلاف إن صح القول مثل قرار الإنسحاب المفاجئ لدولة مالي من مجموعة الخمسة للساحل (G5)، إلا أن موريتانيا تعتبر بديل إقتصادي هام بالنسبة لمالي في مجال التجارة إلى الخارج ، حيث تصدر هذه الأخيرة أي مالي مجموعة من السلع (كالقطن، السمادي، الخشب، الزيوت المعدنية...إلخ) لأبرز مستورديها وهم: الصين – الهند –التيلاند عبر ميناء نواكشوط الذي يعد حليفا إقتصاديا مهما لمالي على البحر بطول شريط ساحلي يبلغ : 2200 كلم^2.

فالدافع الرئيسي بلجوء مالي لهذا المتنفس التجاري هو الحصار المفروض عليها من طرف المجموعة الإقتصادية لغرب إفريقيا الذي نتج عنه "توقيع إتفاقية لتسهيل المعاملات التجارية وتعزيز التعاون الإقتصادي من أجل الإسراع في تحويل البضائع التي تصل عن طريق المعابر الحدودية"[1].

على غرار البديل الإقتصادي في العلاقات المالية الموريتانية، هناك بعد آخر ومهم يجمع بين الجارتين ،آلا وهو التنسيق الأمني، إذ يتضح جلي من خلال قرار إعلان السلطات المالية إغلاق المناطق الحدودية مع موريتانيا بسبب خوض الجيش المالي ماليكو العسكرية ضد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب في غابة واغادوا التي تبعد عن الحدود الموريتانية بمسافة 110 كلم وهذا حفاظا على العلاقات وحسن الجوار الإقليمي، كما تحصي

[1]- البكاي محمد، موريتانيا ومالي توقعات إتفاقا لتسهيل التبادل التجاري بينهما، وكالة الأناظور، على الرابط التالي: https://www.aa.com.tr، تاريخ الإطلاع: 2023/04/16 ، على الساعة : 23:01

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لسنة 2022 حوالي 69 آلف لاجئ من شمال مالي في موريتانيا بمخيم **أمبرة** يتلقوا الدعم من الحكومة الموريتانية.[1]

أما عن التنسيق السياسي يبرز في موافقة موريتانيا دعمها لجهود السلام والمصالحة في مالي خلال الإجتماعي السادس رفيع المستوى للجنة المتابعة.

تعكس مخرجات هذا السيناريو آفاق واسعة في علاقات الدولة المالية بدول الجوار.

- **علاقـــة دولة مالي ببوركينافاســو:**

على خلفية المجموعة الخمسة لدول الساحل والروابط المشتركة بين مالي وبوركينا فاسو، فضلا عن رفض التدخل الفرنسي، تعاني كل من دولتي مالي وبوركينافاسو أوضاع أمنية وإقتصادية وسياسية مترديه. على الأرجح يمكن التنبؤ بالعلاقة التي تجمع مالي بدولة بوركينافاسو على أساس الدواعي الأمنية بالدرجة الأولى ورفض القوى الإستعمارية (فرنسا) بالتدخل ونشر قواتها بسبب إستغلال هذه الأخيرة للمقدرات الإفريقية من دون مقابل والهيمنة على إقتصاداتها، وعليه يعد مشروع إنشاء **إتحاد فيدرالي** مرن يحترم تطلعات البلدين[2]، ومن هنا يتضح أن نقاط التقارب بين مالي وبوركينافاسوا تظهر ملامحها في إطار **التنسيق الأمني** خصوصا أن مالي لازالت لحد الساعة تواجه تعقيدات الأزمة السياسية داخليا (صراع الشمال والجنوب مع التعددية العرقية) وبوركينافاسوا التي تعاني منذ سنة 2015 هجمات إرهابية مرتبطة بتنظيمي القاعدة وداعش.

من المحتمل أيضا إنضمام إفريقيا الوسطى لمشروع هذا الاتحاد الفيدرالي بما أنها من الدول المعارضة للقوى الإستعمارية السابقة وربما يتعدى الأمر إلى إدماج الشريك الروسي بقوة فاغنر كخيار إستراتيجي لكل من مالي وبوركينافاسو ليس بداعي التحديات الأمنية بل إلى أبعد من ذلك في المجال التجاري والتنموي...إلخ.

---

[1]- موريتانيا تستقبل المزيد من الماليين النازحين بسبب تردي الأوضاع الأمنية، على الرابط التالي:
.https://www.laghrebVoices.com، تاريخ الإطلاع: 2023/04/18 ، على الساعة: 20:12

[2]- الهلالي تامر، ما مستقبل الدوى إلى اتخاد فيدرالي بين مالي وبوركيتافاسو؟، جريدة الشرق الأوسط، على الرابط التالي:
https://aawsat.com، تاريخ الإطلاع: 2023/04/19 ، على الساعة: 13:00.

- **علاقـــة دولة مالي بالنيـــجر:**

يعد القرب الجغرافي للنيجر من مالي، واعتبارها واحدة من دول الساحل الإفريقي وضمن مجموعة الخمسة ،عوامل محفزة لصنع التقارب الأمني مثلا على أساس أن الدولتان تعرضتا لخلفية القوى الإستعمارية السابقة (فرنسا)، إلا أنه على أرض الواقع لا نلمس أثر كبير لمستقبل العلاقات بينهما، خصوصا أن مالي تشهد نشاط الجماعات المسلحة وتأثير عدة فواعل خارجية على أمنها، في حين ما يؤرق كاهل دولة النيجر توسع نشاط تنظيم القاعدة عبر حدودها، إذ تعكس هذه الظروف الأمنية والتحديات الإقليمية سيناريو غير واضح ويحمل الكثير من التعقيدات أبرزها توسع وسيطرة تنظيم القاعدة الإرهابي على منطقة **المثلث الحدودي** الذي يقع في حدود الدول الثلاث (مالي، بوركينافاسوا، النيجر) هذا من جهة ومن جهة أخرى بعد إنتهاء مهام قوات برخان العسكرية في منطقة الساحل، ها هي تتجه نحو النيجر لتكون نقطة إرتكاز رئيسية للإستراتيجية الفرنسية الجديدة بدلا من مالي وتشاد[1]، فإذا تحققت هذه الخطة الغربية يمكننا أن نتنبأ بتشكيل علاقة غير حسنة بين مالي والنيجر وتصبح مسرح للتنافس الدولي والصراع على مناطق النفوذ.

أما السيناريو الأخير يصور لنا مستقبل علاقات تجارية بين مالي والنيجر على ضوء مشروع المقايضة الحدودية التي تخلق نوع من التبادل التجاري على الحدود ما يوفر السلع والتموين لأولئك اللاجئين من مالي الذي استقروا بمناطق نيجيرية بعيدا عن الخوف وبحثا عن الأمن و الإستقرار.

[1] - إذاعة العربية نيوز، صراع النفوذ الروسي الفرنسي في الساحل... النيجر نقطة الإرتكاز، أبوظبي، على الرابط التالي: https://www.skynewsarabia.com. ، تاريخ النشر: 2023/04/20 :على الساعة 20:01 .

المبحث الثالث: مستقبل مالي بالجزائر في ظل المباردات الأمنية والمشاريع التنمــوية

منذ استقلال دولة مالي عام 1960، تشهد هذه الأخيرة صراع بين الشمال والجنوب ونزاعات داخلية بين حركات الأزواد والسلطة المركزية التي انجر عنها كثرة الإنقلابات وتفاقم الظاهرة الإرهابية لحد الساعة، فكانت الجزائر بمثابة العمق الإستراتيجي لها والسند في كل أوضاعها المتأزمة، وبما أن الأمن الوطني هو حاصل إمتداد للأمن الإقليمي، تظهر علاقة مالي بدولة الجزائر من خلال آفاق عدة مستويات أهمها:

المستوى التنموي والسياسي والأمني.

المطلب الأول: أفق العلاقات الأمنية في ظل الآلية الجديدة لمكافحة الإرهاب

إن المتأمل جيدا في منطقة مالي كرقعة صراع سيرى بأنها بيئة ملتهبة من جراء تفاقم الظاهرة الإرهابية ونشاط الجماعات المسلحة...إلخ، وهذا ماينعكس سلبا على دول الجوار الإقليمي كالجزائر مثلا، مما إستدعت الضرورة إستشعار دول الساحل بإرهاصات هذا الخطر المحدق بكيانات البلدان وإستقرارها.

من خلال الجهود الإفريقية لمكافحة أنواع التحديات الأمنية بالمنطقة، يمكن تصور علاقات مالية حسنة مع الجزائر إذ يتضح هذا السيناريو في الدور الإيجابي الذي تلعبه هذه الأخيرة في الساحل والصحراء من أجل محاربة الأخطار الأمنية، وفي إطار مساعيها المتواصلة في هذا السياق إقترحت الجزائر مباردة في شكل آلية جديدة لمكافحة شبح الإرهاب والتطرف العنيف التي تم المصادقة عليها في شهر أكتوبر 2022، من طرف الدول الأعضاء وهي(الجزائر، موريتانيا، النيجر) للجنة الأركان العملياتية المشتركة، وتعتمد هذه الآلية الإقليمية على إستراتيجية « تكفل كل بلد على حدا بمواجهة التهديد الإرهابي ضمن إقليمه الوطني إعتمادا بصفة أساسية على قدراته ووسائله الذاتية مع إنظمامه بطبيعة الحال إلى الديناميكية الجماعية التي أساسها تظافر الجهود والتنسيق المتبادل».[1]

[1] - رئيس أركان الجيش : **السعيد شنقريحة**، الجزائر تجدد رفضها لأي تدخل أجنبي بمنطقة الساحل والصحراء،قناة العربي الجديد، على الرابط التالي: https://www.alaraby.co.uk ،تاريخ الإطلاع: 2023/04/21،على الساعة: 19:28.

تعتبر هذه الآلية المقترحة نقطة قوة لمالي في المستقبل لإنتقاص تحدياتها الأمنية تدريجيا، ومن جهة أخرى يستوجب التحليل في مستوى هذا الموضوع الوقوف عند مساهمة الجزائر التي تم إقرارها في القمة السادسة والثلاثين للإتحاد الإفريقي المتضمنة **خطة عمل في مجال مكافحة الإرهاب** مع تفعيل الصندوق الإفريقي الخاص ووضع قائمة إفريقية للأشخاص والكيانات المتورطة في أعمال إرهابية لتجسيد مشروع الأمر بالقبض الإفريقي عن طريق التنسيق الجماعي وتبادل الإستخبارات، وهو مايعطي إضافة هامة لمستقبل مالي بدولة الجزائر من أجل تغيير الواقع الأمني المرير الذي تواكبه منذ إنفجار أزمة التمرد لسنة 2012، في هذا الصدد يرى أحمد ميزاب الخبير في القضايا الأمنية والجيوالسياسية والإستراتيجية بقوله:« أن الحصيلة العملياتية لأفراد الجيش الشعبي الوطني الجزائري في إطار مكافحة الإرهاب جد إيجابية...وقوات الجيش حققت نتائج معتبرة في ملف التهريب والمتاجرة بالأسلحة والمخدرات والجريمة المنظمة مقارنة بحصيلة 2021، وهو دليل على نجاح الإستراتيجية المتبعة والتي تعتبر متكاملة وتستجيب لطبيعة التحولات وحجم التحديات بفضل اليقضة والمعلومات الأمنية لبلورة العمليات الإستباقية »[1]، كما تلقي المادة 91 في إطار التعديل الدستوري إمكانية خروج وحدات من الجيش الجزائري خارج الوطن والمشاركة في العمليات الأمنية بظلالها على التنسيق العسكري بين الجزائر ومالي .

في حين تعكس المتغيرات الجديدة على الرقعة المالية فشل التدخل الفرنسي وسحب قواته من المنطقة وتعبئة قوات فاغنر الروسية ،هذا الفراغ يعد رصيد أمني لصالح الموقف الجزائري في إطار مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل، والسبب الرئيسي في ذلك كون الجزائر دولة موالية لروسيا في مجال صفقات الأسلحة، مما يزيد هذا العامل تعزيز مالي الثقة الكاملة في الطرف الجزائري.

وعليه يمكن تصور بناء علاقات إستراتيجية بين مالي و الجزائر في أفق 2030 في مجال مكافحة الإرهاب عل أساس المؤشرات الإيجابية التي يتم قراءتها في الوقت الراهن.

[1] - أحمد ميزاب، الجزائر حققت قفزة نوعية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، برنامج ضيف الصباح، الإذاعة الجزائرية، على الرابط التالي: https://news.radioalgerie.dz ، تاريخ الإطلاع: 2023/04/21 ، على الساعة: 23:23 .

المطلب الثاني: أفــق علاقـــة مالي بالجزائر سياســيا

تجسد العلاقات المالية الجزائرية على خلفية المستوى السياسي منذ إستقلال دولة مالي المواقف السياسية الثابتة للجزائر من خلال مبادئ سياستها الخارجية وتوجيه إهتمامها نحو الدائرة الإفريقية عموما ومنطقة الساحل على وجه الخصوص وفق الوسائل السلمية ودور الوساطة الذي تلعبه في الملف المالي.

يشغل مبدأ الجوار الإقليمي حيز الشؤون الخارجية الجزائرية نظرا لإعتبارات عديدة نذكر أهمـها:

- إســـــتعادة مكانتها فـي المحافل الدولية
- دورها بصفة منسق في الإتحاد الإفريقي
- إهتمامها بقضايا الساحل والقارة الإفريقية

هذه المكانة المتميزة جعلت قادة مالي عبر المراحل التاريخية يستندون على المواقف الجزائرية ومبادراتها التاريخية ،خاصة فيما تعلق بالأزمة السياسية الراهنة وتعقيداتها الأمنية التي تحاول تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة وطرح حلول سياسية سلميةلإدارة الأزمة المالية عبر مراحل متعاقبة وجولات تفاوضية.

بالإمكان تصور علاقة جيدة بين مالي والجزائر على المستوى السياسي، إذ يتجلى هذا السيناريو من خلال تأكيد الرئيس الجزائري في مؤتمر القمة السادسة والثلاثين للإتحاد الإفريقي مؤخرا على **نبذ التدخل الأجنبي** بأي شكل من الأشكال في منطقة الساحل وترتيب الأزمة السياسية بمالي في أولويات جدول أعمال السياسة الخارجية وإهتمامها بالمشاكل التي تمــس دول الجوار الإقليـمي.

يبرز المستوى السياسي أيضا في أفق العلاقات المالية الجزائرية على ضوء موقف مالي في تأييد ودعم مشاركة الجزائر السياسية «... في الترشيح للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي للفترة ما بين عامي 2024 و2025 في الانتخابات التي

ستجري في إطار الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة في سبتمبر 2023»[1]، في حين تلتزم مالي سلوك الحياد في قضية الصحراء الغربية والقطيعة المستمرة بين الجزائر والمغرب ما يعني خوف مالي على مصالحها الحيوية في المغرب العربي، كما يلاحظ الموقف الجزائري الثابت في الإعتراض على منح إسرائيل صفة مراقب في الإتحاد الإفريقي، حيث إنعقدت أعمال القمة الإفريقية الخامسة والثلاثين بأديس أبابا إضافة إلى ملفات الأمن والتنمية خصصت هذه القمة لمناقشة ملف طرد إسرائيل من القمة بصفة مراقب وهذا ما يتعارض مع مبادئ الإتحاد وأهدافه، إذ يعكس هذا الموقف توجه مالي في المستقبل.

إن الثابت والمتغير في أفق علاقة مالي بالجزائر يبعث في المستقبل تنبؤات مريحة تخدم مصالح الدولة المالية ما دامت المواقف الجزائرية ثابتة على المستوى السياسي.

المطلب الثالث : أفـق علاقة مالي بالجزائر في ظل المشاريع التنموية

على ضوء سعي الجزائر وبذل جهودها من أجل تحقيق مقاربة تنموية هادفة بمنطقة الساحل الإفريقي، خاصة مع مالي التي تصنف ضمن الدولة الفاشلة إقتصاديا وتنمويا بالرغم من الإمكانيات والموارد التي تمتلكها.

يعتبر مشروع الطريق العابر للصحراء (طريق الوحدة الإفريقية) ،الذي يبلغ طوله: 5000 كلم يمر على الجزائر نيجيريا، وهو جزء من مشروع طريق يربط ستة دول إفريقية من أجل تحقيق التكامل الإقليمي وتعزيز التجارة بين شمال وجنوب الصحراء وهو بمثابة شريان اقتصاد للجزائر في إطار التجارة الحرة.

يضفي هذا المشروع على مستقبل مالي بالجزائر آفاق واعدة من التنمية وتسهيل عملية التبادل التجاري وتصدير السلع بأنواعها خاصة أن مالي تمتلك أجود أنواع القطن في إفريقيا، صناعة الخشب، الزيوت المعدنية ... إلخ، كما يسهل مشروع هذا الطريق الرابط بين الدول عملية الحركة والتنقل بين بلدان الساحل، مما يفتح المجال للمبادلات التجارية بالمقايضة وغيرها.

[1] - وزير الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة، ترقية ترشيح الجزائر لمجلس الأمن في طلب أولويات النشاط المكثف للوزير لعمامرة في نيويورك، وكالة الأنباء الجزائرية، على الرابط التالي: https://www.aps ، تاريخ الإطلاع: 2023/04/22 ،على الساعة: 04:55 .

من ناحية أخرى يجسد مشروع خط أنابيب الغاز نيجيريا الجزائر الذي يعبر النيجر وتتفرع منها مسالك لدولة مالي وتشاد يزيد من حظوظ البلدين في أسواق الغاز بأوروبا في ظل أزمة الطاقة بالدول الغربية، إذ يفتح آفاق واسعة لدولة مالي مع الجزائر في تصدير الغاز والمواد الخام خارج القارة ويعكس إنخراطها في المجال التنموي بالمنطقة.

في حين تعد إتفاقية الجزائر مع موريتانيا في إنجاز الطريق الذي يربط مدينة تيندوف بالزويرات الموريتانية على مسافة حوالي 800 كلم ليصل بذلك إلى غرب إفريقيا للتبادل التجاري بين بلدان الساحلي وتستهدف الأسواق الإفريقية[1]، فرصة لعلاقة الدولة المالية بالجزائر سواءا في عملية الحركة والتنقل، كما تصبح مالي مستقبلا في تصدير السلع والمواد المحلية لا تعتمد على المعبر الموريتاني لميناء نواكشوط بل تعدد عبور سلعها عبر الطريق البرية من مالي إلى الجزائر وموريتانيا.

يمكن التنبؤ بعلاقات حسنة في مستقبل دولة مالي بالجزائر في المجال التنموي والتجاري في حالة إتمام مشاريع الطرق الرابطة بين دولة الساحل وهذا مايعود على مالي بالإيجابيـــة.

[1]- لحياني عثمان، الجزائر تستهدف الوصول للأسواق الإريقية عبر طريق تيندوف الزويرات مع موريتانيا، في الموقع التالي: https:// www.alaraby.co.uk ، تاريخ الإطلاع: 2023/05/22،على الساعة: (22:55) .

خلاصـــة الفصل:

من خلال تسليط الضوء على المقاربة الجزائرية وإعادة تفعيل إتفاق السلم والمصالحة فإن هذا الأخيريعكس بدوره تجسيد أهدافه الرامية من أجل بعث الإستقرار وتعزيز الثقة بين أطراف النزاع.

وتحقيقا لهذا المبتغى تتضح معالم أفاق مستقبلية لحكومة مالي فيما يخص بناء علاقات خارجية واختيار شركاء إستراتيجيين بما يخدم مصالحها الداخلية ومجالها الحيوي وذلك على المستوى الإقليمي والدولي، سعيا منها لتنشيط عجلة التنمية المستدامة وخلق حالة مـن الأمـن الداخـلي.

نتائج الدراسة

نتائـــج الدراسـة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة في مدى إسهام المقاربة الجزائرية باتفاق السلم والمصالحة في محاولة حل الأزمة المالية إلى النتائج الآتية:

- تعد الوساطة الإقليمية لاتفاق الجزائر الأقرب في حل الأزمة المالية لعدة إعتبارات نذكرمنها:
  - فشل التدخل الفرنسي وانسحابه تدريجيا من مالي
  - إرتباط الأمن القـومي الجزائري بالأمن الإقليمـي
  - تقاسم مـــالي والجزائر نفـــس التـحديات الأمنية
- مبدأ احترام الثقافات المحلية والنسيج الاجتماعي والعرقي المتنوع، يساهم في إحلال الأمن وعـودة الإستقرار الداخلي
- إستعادة الحياة الدستورية في مالي مرهون بإدماج مقاتلي الحركات الأزوادية في الحياة المدنية والوظائف العامة، الدافع الذي يخلق تقسيم عادل في السلطة ويفتح المجال للتنمية المستدامة.
- رضا طرفي الأزمة المالية بوساطة الجزائر للإتفاق التي تواكب خطواته التدريجية عن كثب واضعة أهميته ضمن أولويات سياستها الخارجية، يزيد من الثقة المتبادلة ويعزز تنازلات كل طرف.
- دور الوساطة الجزائرية لا يكفي وحده لحلحلة أزمة مالي المعقدة، بل يحتاج إلى **تظافر الجهود** عبر مختلف مستوياتها المحلية والإقليمية والدولية.
- يتطلب حل الأزمة بتعقيداتها المستمرة حلول جذرية لنشاط التنظيم الإرهابي العابر لحدود الساحل الإفريقي أولا ثم الإلتفات لمعضلة مالي ثانيا باعتبارها جزء لا يتجزأ من منطقة الساحل وتتوسط دوله على مسافة واحدة

- ترجيح المقاربة التنموية للجزائر في حل أزمات دول الجوار بعد المقاربة الأمنية، هي قناعة نابعة من عمق خبرتها في التعامل مع مختلف التحديات وذلك من أجل تقليص حجم النشاط الإرهابي عبر إيصال مشاريـــع البنى التحتية والطرق الرابطة بين دول الساحل

– من دول الجوار الإقليمي لمالي ،والتي تتقاسم معها روابط تاريخية وجغرافية ودينية وإجتماعية متشابهة، هذه الأخيرة وفي ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة على مالي من قبل منظمتي الإيكواس والإتحاد الإفريقي تعد بديل تجاري في الوقت الراهن من خلال معبر نواكشوط بهدف تصدير وبيع السلع والمنتوجات المالية خارج أراضيها ، الأمر الذي يخلق متنفس للتجارة المحلية وتشجيع للرفع من المستوى المعيشي .

– تجسيد مبدأ الإدارة اللامركزية في إقليم الشمال تحت مراقبة السلطة في الجنوب، مع إلقاء مسؤولية تحميله جزء من ملف الأمن وقضايا التنمية يخفف العبئ على الحكومة المالية في أداء مهامها

– تغير لغة الخطاب المالي في توجهاته من فرنسي إلى روسي ، يعكس قناعة الحكومة الإنتقالية الحالية في إعتبارروسيا حليف إستراتيجي وبديل عسكري هام لمواجهة التحديات الأمنية بمالي

– إستراتيجية الجزائر الجديدة في مكافحة الإرهاب ستمنح وزن للإتفاق وإضافة أمنية في كيفية التعاطي مع الأزمة المالية وفهم أبجدياتها.

خاتـــــمة

خـاتـــــمة:

من خلال ما سبق نأتي إلى ختام دراستنا وعلى ضوء ما تقدم، نستنتج بأن الجزائر تحضى بموقع إستراتيجي هام وتتمتع بسياسة خارجية رائدة، تتفاعل مع ما يحدث بداخل وخارج حدودها، خاصة فيما يتعلق بآلية دبلوماسيتها وكيفية التعامل مع قضايا دول الجوار الإقليمي والتحديات الحاصلة بمنطقة الساحل الإفريقي، الأمر الذي جعلها تحمل على عاتقها مسؤولية طرح الحلول الممكنة بالوسائل السلمية.

وعليه فقد جاءت هذه الدراسة الموسومة بعنوان: **حل الأزمة المالية في إطار أرضية الجزائر لاتفاقية السلم والمصالحة 2015**، في شكل دراسة تحليلية واستشرافية لمعرفة مدى نجاعة دور الجزائر كوسيط في محاولة حل الأزمة المالية وتقليص حجم النشاط الإرهابي خصوصا بإقليم الشمال الذي يعد بؤرة تجمع مثل هذه التنظيمات المسلحة، في حين تهدف الحكومة الجزائرية للحفاظ على سلامة الوحدة الوطنية والترابية لدولة مالي، وتركز على ثلاث عناصر أساسية في المناطق الشمالية هي:

- إعادة إدماج مقاتلي الحركات الأزوادية
- التنمـــــــــية المستـدامة
- طبيعة آلية الحكم والتسيير

وهو ما تم التطرق إليه في ملامح الإتفاق الجديد سنة 2022، وفي نفس الوقت هو ما سيؤدي إلى إحترام مبدأ الثقافات المحلية (مثل قبائل الطوارق، البامبارا، الفولان ... إلخ) والتقسيم العادل للثروة والسلطة، العامل الذي يساهم في إعادة الطابع الدستوري وخلق بيئة للتنمية، كما يعزز الثقة بين أطراف الأزمـة.

إن تقييم جهود الوساطة الجزائرية باتفاق السلم والمصالحة في ظل المتغيرات الجديدة في الأزمة كانتظار تحديد موعد إعلان استفتاء الدستور وتنسيقها مع الحركات الأزوادية في التنازل على فكرة الإنفصال والمطالبة بحكم ذاتي أو فيدرالي بإقليم الشمال، كل هذا يقودنا

إلى مدى حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الجزائر بصفتها المحرك الأساسي ولاعب دور الوسيط بين أطراف الأزمة في مالي ولازالت تحاول تقريب وجهات النظر وتعيد الثقة بينهما.

وعلى ضوء تغير العقيدة الأمنية للجزائر فيما يخص إرسال وحدات من الجيش إلى خارج الوطن طبقا للمادة 31 في البند الثالث والاستراتيجية الجديدة في مكافحة الإرهاب التي قدمها رئيس الجمهورية السيد/ عبد المجيد تبون كمقترح بالقمة الأممية، فإن الجهود الجزائرية لا تقتصر على الحيز الإقليمي للمنطقة وإنما وصل صداها للمحافل الدولية، وهذا من شأنه ما يعزز إتفاق السلم والمصالحة في تحقيق أهدافه لحل الأزمة المالية، ويعطيها نوع من الديناميكية في كيفية التعامل مع أبجديات الملف المالي وفهم المنطق المؤسس الذي يحرك الجزائر كقوة إقليمية هو مبادئها الثابتة والراسخة في التضامن مع شعوب المنطقة في حل مشاكلها.

من خلال مسلمة صحيحة أساسها إرتباط الأمن القومي الجزائري بالأمن الإقليمي فإن نجاح إتفاق السلم والمصالحة في مساره المتواصل يفتح آفاق بناء علاقات بدولة مالي على المستوى الإقليمي (منظمات، دول الجوار) والدولي، في حين أكبر دليل على هذا الكلام هو الحليف الروسي بقوات فاغنر التي تعتبر بديل عسكري أمام تحديات مالي الأمنية.

وعليه يمكن القول أن الدور الجزائري في مركز الأزمة المالية هام جدا أمام فتح مالي باب للشركاء الدوليين الجدد، فبالرغم من أن إتفاق السلم والمصالحة لم يحرز لحد الساعة نتائج على المدى البعيد إلا أنه برهن على كسب لغة الحوار مع جميع أطراف الأزمة في الوقت الراهن، ومع مرافقة الجزائر للخطوات التدريجية للإتفاق وفق آلية الوساطة وتسليطها الضوء على المتغيرات الحساسة في شمال مالي واعتمادها المقاربة التنموية من شأنه أن يعيد في المستقبل الإستقرار وتساهم في إعادة الطابع الدستوري لمؤسسات الدولة بشرط تكاثف الجهود الإقليمية والدولية في مجابهة التهديدات الأمنية والفواعل التي لا تريد الوحدة والإندماج الوطني لدولة مالي.

الملاحق

الملاحـــق

ملحق رقم: 01

خريطة توضح منطقة الساحل الإفريقي

مقتبسة من مذكرة شليغم عبير صفحة: ض

ملحق رقم 2

مـــــــوقع مالي قـــــــــديما

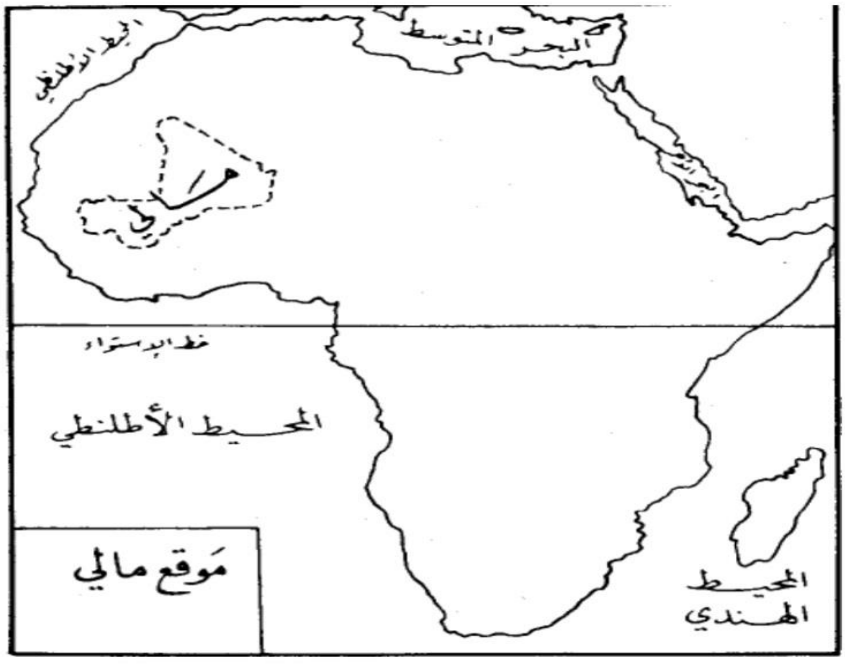

المرجع: مالـــــــي لـ محمود شاكر

ملحق رقم:03

مـــوقع دولة مالي حديــثا

المصدر:

http://blog.foreignpolicy.com/posts/2012/03/23/was_the_mali_coup_leader_trained_in_the_us

ملحق رقم:04

يـبين إقليم أزواد في الشمال المـالي

متوفر على الرابط: http://ewrag.blogspot.com/2012/06/blog-post.html

ملحق رقم: 05 : يوضح ملخص أسباب النزاع في مالي

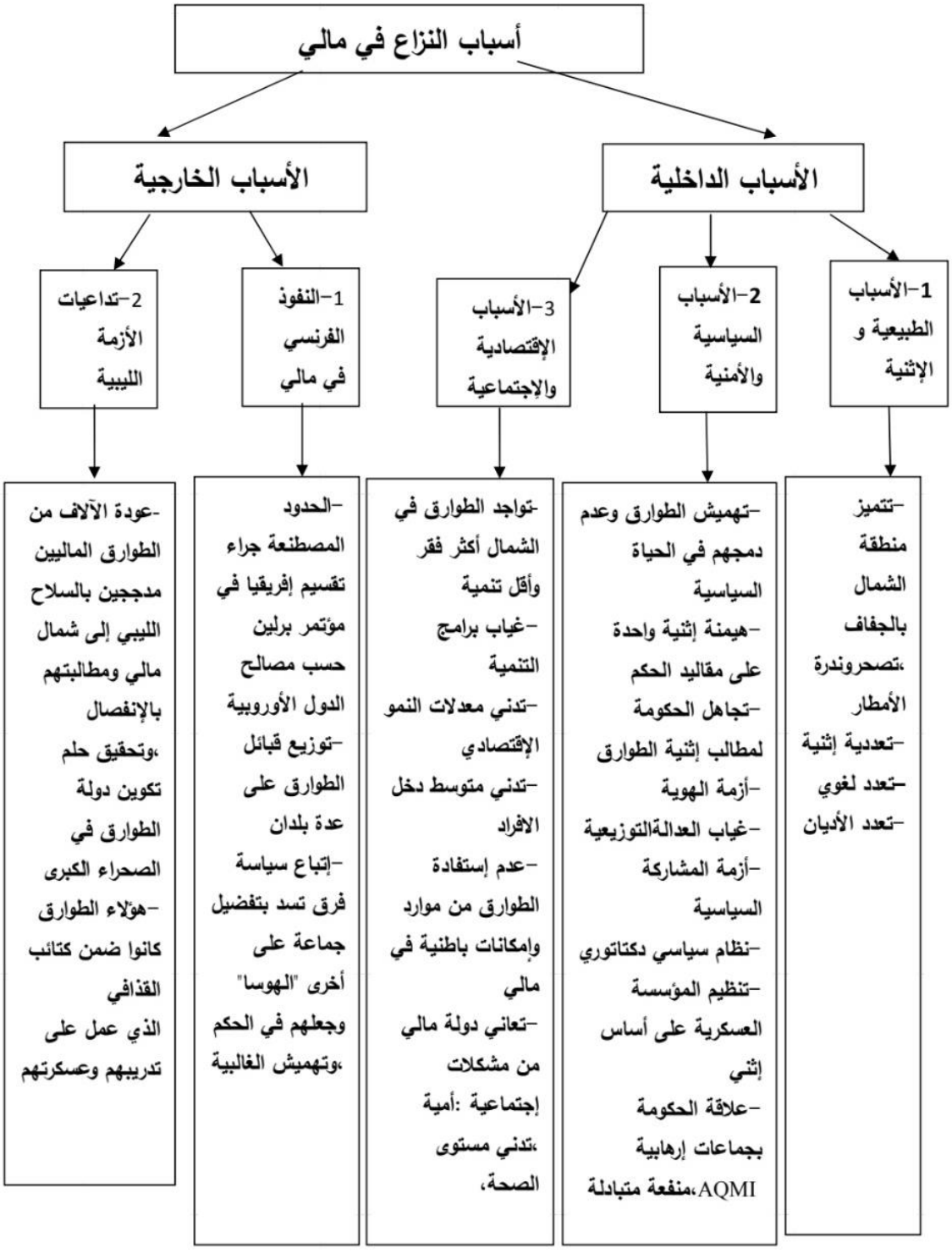

المصدر : الباحث بالتصرف

الملحق رقم(6): يوضح أطراف النـزاع في مالي

المصدر: الباحث بتصرف

قائـمة المراجع

Les Références

المراجع

أ/ المصـــــــــادر:

1. سورة طه، الآية: 114
2. قرارمجلس الأمن الدولي رقم:2085 ،الصادر بتاريخ:2012/12/20
3. نص قرار مجلس الأمن الدولي ،رقم:2100،جلسة جلسة رقم: 6952،الصادر بتاريخ:2013/04/25.

ب/ المراجع باللغة العربـية:

1. أبي عبيد البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب هو جزء من المسالك والممالك ، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي،2017
2. تيد روبيرت جير، لماذا يتمرد البشر؟، ت:مركز الخليج للأبحاث ،دبي،2008
3. قداح نعيم، إفريقيا الغربية في ظل الإسلام ، دمشق ،مكتبة أطلس، 1961.

ج/ دراســـــات منشورات:

1. إيدابير أحمد، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دارسة حالة مالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص الدراسات الأمنية والاستراتيجية كلية العلوم السياسية والإعلام، جاعة الجزائر، 2012/2011
2. شلغيم عبير، التدخل الفرنسي في مالي وإنعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي 2012 –2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2014/2013

3. صغيور حورية، جهود الوساطة الجزائر في حل النزاع المالي 2012-2015 مذكرة المال 2015/2012، مذكرة مقدمة نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص إستراتيجية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017.
4. جونبيليسوستيف سميث، عولمة السياسة العالمية،مركزالخليج للأبحاث،ط2004،1.

د/ مقـــــالات علمـــــية :

1. إيدابير أحمد، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دارسة حالة مالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص الدراسات الأمنية والاستراتيجية كلية العلوم السياسية والإعلام، جاعة الجزائر، 2012/2011.
2. بتقة إبراهيم، مشكلة بناء الدّولة في مالي، بين الإرث الاستعماري وأزمة الهوية مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 03، 2020، الجزائر.
3. بومعزة منى، دول المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية أزمة مالي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد: 24، العدد: 02، 2018.
4. عامر حاج ميلود ومزارة زهيرة، أزمة الطوارق في منطة الساحل الإفريقي بين المخاطرالأمنية والإنفصال (مالي أنموذجا)، مجلة آفاق للعلوم، العدد 10، 2018.
5. غضبان مبروك ،التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته،جامعة باتنة، العدد:11 . 2014

هـ/ المواقـــــع الإلكترونية:

1-أبـو العـلا عبـد المجيـد، توجهـات موسـكو: قـراءة المفهـوم الجديـد للسياســة الخارجيــة الروســية، علــى الموقــع التــالي: https://acpss.ahram.org.eg

1-إتفاق السلم والمصالحة في مالي: الإجتماع رفيع المستوى يصادق علـــى قـــرارات مشـــجعة، علـــى الموقـــع التـــالي: https://news.radioalgerie.dz

2- الأنصاري الزوبير، روسيا تملآ الفراغ الفرنسي في مالي: حضور عسكري ودعن إقتصادي، دبي، تلفزيون الشرق على الرابط الآتي: https://asharq.com

3-بارود رمزي، روسيا تملأ الفراغ في غرب إفريقيا، الإمارات، على الموقع التالي: https://www.alkhaleej.ae

4-بحث حول الحرب في مالي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاســـتراتيجية، رقـــم الإصـــدار: 18، علـــى الموقـــع التـــالي: https://www.politic-dz.com

5-البكاي محمد، موريتانيا ومالي توقعات إتفاقا لتسهيل التبادل التجاري بينهمـــا، وكالـــة الأنـــاظور، علـــى الـــرابط التـــالي: https://www.aa.com.tr

6-تاريخ مالي، على الموقع التالي: https://m.marefa.org.

7-تصريح وزير الخارجية المالي: عبد الله ديوب على الرابط التالي: https://youtube.com

8- تهاني عبد السلام، إمبراطورية مالي... المملكة التي أنشأها الملك الأســـــــد، علـــــــى الموقـــــــع التـــــــالي: https://egyptiargeographic.com

9-الحرب في مالي – أسباب الصراع وتطوره، رقم الإصدار: 21 على الموقع التالي: https://www.moqatel.com

10- الحرب في مالي مقاتل من الصحراء، رقم الإصدار : 21 على الموقع التالي: https://www.moqatel.com

11- روسيا تملأ الفراغ الفرنسي في مالي: حضور عسكري ودعن إقتصادي، على الرابط التالي: https://alwatannews.net

12- صراع النفوذ الروسي الفرنسي في الساحل... النيجر نقطة الإرتكاز، أبوظبي، على الرابط التالي: https://www.skynewsarabia.com

13- في ظل الإختراق الروسي والصيني... هل تنتج إستراتيجية ماكرون في إستعادة نفوذ فرنسا في إفريقيا، على الموقع التالي: https://www.aljazeera.net

14- مالي... معلومات أساسية، شبكة الجزيرة الإعلامية، على الموقع التالي :.https///www.aljazeera.net.net

15- مالي: احتفالات بمعدات عسكرية جديدة تصل من روسيا، على الرابط التالي: httpd://www.france24.com

16- مالي: عودة على أبرز محطات الوجود العسكري الفرنسي طيلة الأعوام التسع الماضية على الموقع التالي : https://www.france24.com

17- محمد عبد الحليم أميرة، الصين تجني 440 مليار دولار أرباحا من إفريقيا بحلول 2025، السعودية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الرابط التالي: https://araa.sa

18- محمد على عبد القادر، من الأمن إلى الاقتصاد... لماذا توسع تركيا جهودها في إفريقيا؟، قطر، موسوعة الميدان الرابط التالي: https://www.aljazeera.net

19- محمود كريم وثائق تراثية لاتضاهي .... مكانة الحرف العربي في محفوظات اللغات الإفريقية، على موقع الأتي : httpd://www.aljazeera.ney

20- موريتانيا تستقبل المزيد من الماليين النازحين بسبب تردي الأوضاع الآمنية، على الرابط التالي: https://www.laghrebVoices.com

21- الهلالي تامر، ما مستقبل الدوى إلى اتخاد فيدرالي بين مالي وبوركيتافاسو؟، جريدة الشرق الأوسط، على الرابط التالي: https://aawsat.com

22- لحياني عثمان ، الجزائر تستهدف الوصول للأسواق الإفريقية عبر طريق تيندوف الزويرات مع مريتانيا، على الموقع: https// .www.alarapy co.uk

ب/ المراجع باللغة الأجنبية:

1-**A**ngelia sanders, «Apolitica,seurity and humanitarian crisis :Northen mali »,The sit.wwwcimicweb.org,2012

2-**C**hristophe gullloteau et philippe nauche,loperation serval au mali,https://www.France 24,2013

3-**I**nternationai .crisis group ,Mali : Evitter le scalader sy rth ese et recommandations,Rapport afrique,https://www.crissgroup.org,2012

4-**C**onseil de paix et desecurite,reunion,
Communique de prese , Addiss
abbaa,https://www.france24,2012.

5-**M**ali :Faire la paix en preparaant laguerre,
Lespace cedeao ,https://www.france24.2012

6-**V**oir site de la mission multim ensionnelle
integree des Nationns unies pour la stapilisation
mali : https://www.ur.org/ fr/peaceke,eping,2013.

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	شكل رقم:01 دائرة نسبية تمثل المجموعات الإثنية في مالـــــي	14
02	شكل رقم:02 يوضح مقاطعات جمهورية مالي	15
03	شكل رقم:03 يوضح المتغيرات الأساسية في الإتفاق	59

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول رقم:01 يوضح أبرز اللغات المتداولة في مالي	14
02	جدول رقم:02 يوضح الفواعل الرئيسية لعمليات التمرد في مالي	27
03	جدول رقمك03 يوضح تعداد فصول ومواد وملاحق الاتفاق+ وحدة الكلمة أو المفردة التي تكررت كثيرا.	59

الفـــهـرس

الفهرس

مقـــدمة..... 1

مقدمة الفصل: 9

المبحث الأول: نشـــأة الـدولة المـــالية 10

المطلب الأول: الإمتداد التاريخي والحضاري لمملكة مالي..... 10

المطلب الثاني: إستقـلال دولـــة مـالي 15

المبحث الثاني: تطور الأزمة السياسية في دولــة مالي 17

المطلب الأول: جذور الصّـراع في دولة مالـي 17

المطلب الثاني: مراحل الأزمة السياسية في دولة مالي..... 18

خلاصـــة الفصل: 28

مقدمة الفصل:..... 30

المبحث الأول: مستـويات إدارة الأزمـة فـي مالي 31

المطلب الأول: دور المنظمات الإقليمية في الأزمة المالية 31

المطلب الثاني: دور الأطراف الخارجية في الأزمة المالي..... 41

المبحث الثاني: ظروف توقيع إتفاق السلم والمصالحة 50

المبحث الثالث: قـراءة في البنود الرئيسية لاتفـاق السلم والمصالحة..... 56

المطلب الأول: إسقاط منهج تحليل مضمون على إتفاق السلم والمصالحة 56

المطلب الثاني: تطبيق نظرية المبارايات على أزمة مالي: 62

خلاصـــة الفصل: 71

مقدمة الفصل:..... 73

المبحث الأول: مستقبل مالي في أفق القوة الإستعمارية والشركاء الدوليين الجدد 74

المطلب الأول: علاقة مالي بالقوى الإستعمارية في ظل الإستراتيجية الجديدة 74

المطلب الثاني: علاقة الـــدولة المالية بروسـيا 77

المطلب الثالث: علاقـة الـــدولة المالية بالصـين 79

المطلب الرابع: علاقـــة الـدولة المالية بتركـــيا 81

المبحث الثاني: مستقبل الدولة المالية في ظل المنظمات الإقليمية ودولة الجوار 82

1- على مستوى المنظمات الإقليمية: 82

2- على مستوى دول الجوار الإقليمي: 84

المبحث الثالث: مستقبل مالي بالجزائر في ظل المباردات الأمنية والمشاريع التنمـوية 88

المطلب الأول: أفق العلاقات الأمنية في ظل الآلية الجديدة لمكافحة الإرهاب..... 88

المطلب الثاني: أفــق علاقـــة مالي بالجزائر سياســيا 90

المطلب الثالث : أفـق علاقة مالي بالجزائر في ظل المشاريع التنموية 91

خلاصـــة الفصل: 93

نتائـــج الدراسـة: 95

خـاتـــــمة: 98

الملاحـــق 101

المراجع 107

فهرس الأشكال 115

فهرس الجداول 119

الفهرس 118

الملخص 120

الملخص

ملخـص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المقاربة الجزائرية وثقل وزنها كوسيط إقليمي في ملف أزمة مالي وفق اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسارها، في حين تشكل سلسلة العمليات الإرهابية وتشبث الحركات الأزوادية بمطالبها في الشمال، ناهيك عن ضعف حكومة مالي في الجنوب تعقيدا بالمنطقة، مما استوجب تكاثف الجهود الإقليمية والدولية لدعم الاتفاق وإعادة تفعيله في النقاط الحساسة التي تخدم الأطراف المتنازعة من أجل عودة الطابع الدستوري والوصول بمالي إلى بر الأمن والاستقرار.

الكلمات المفتاحية:

منطقة الساحل الإفريقي– مالي– الأزمة– الصراع– الوساطة– الإتفاق– الحل السلمي.

Summary:

This study aims to highlight the importance of the Algerian approach and its weight as a regional mediator in the mali crisis file according to the peace and reconciliation agreement. dissident from its path, while froming a series of terrorist operation and dispersal of the Azawad movements.to its demands in the north, not to mention the weakness of the government in the south, the complexity of the region, which necessitated concerted regional and international efforts to support the agreement and reactivate it at sensitive points that serve the conflicting parties in order to restore the constitutional character and bring Mali to security and stability.

Keywords:

African sahel region – mali – the crisis – conflict – mediation – the agreement – the peaceful solution.

Resumè:

Selon cette ètude vise à mettre en èvidence limportance de lapproche algèrienne et son poids en tant que mèdiateur règional dans laccord de paix et dossier de crise mali de rèconciliation.emanat de son cours, tout en formant une sèrie dopèrations terroristes,les mouvements azawadiens sont dispersès avec leurs revendications dans le nord, pour ne pas dire affaiblis.le gouvernement du sud a compliquè la règion, ce qui a nècessite des efforts règionaux et internationaux concertès pour soutenir laccord et le rèactiver sur des points sensibles qui servent les parties en conflit afin de restaurer le caractère constitutionnel et damener le mali a la securite et a la stabilitè .

Les mots cles :

Règion du sahel africain – mali – crise - conflictuelle – mèdiation - la laccord – solution pacifique .